الألف كتاب (الثانى)

حوار حول

التنمية الاقتصادية

مع

ولت ويتمان روستو

ترجمه من الفرنسية وقدم له

الدكتور صليب بطرس





الهيئة المصرية العامة للكتاب

الألف كتاب (الثانى) ٧١

حوار حول

التنمية الاقتصادية

الألف كتاب الثاني

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

لمعي المطيعي

مدير التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

محمود عبده

الإشراف الفني

محمد قطب

الإخراج الفني

مراد نسيم

حوار حول
التنمية الاقتصادية
مع
ولت ويتمان روستو

ترجمه من الفرنسية وقدم له
الدكتور صليب بطرس



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٩

مقدمة المترجم

كانت مصر واحدة من أوائل دول العالم الثالث التى اختارت التخطيط أداة لادارة الاقتصاد المصرى فى أول الستينيات • فقد أعدت مصر خطتها الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (يوليه - يونيه) • وقد كانت هذه الخطة حلقة فى خطة عشرية هدفها الأصلى هو مضاعفة الدخل القومى بحلول نهايتها (١) • ويبدو أن هذا الاتجاه جاء انصياعا لما قضى به الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ فى المادة ٤ من الباب الثانى الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ويجرى نصها : « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » •

والواقع أن نظرة يلقيها المرء على « اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس الأولى » ، يرى أن مجهودا منهجيا هائلا قد بذل فى اعدادها بحيث جاءت شاملة بمعنى أنها لم تكن مقصورة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها الى النواحى الاجتماعية أيضا • وفضلا عن ذلك فان مضاعفة الدخل جاءت فى الخطة مشروطة بتوزيع هذا الدخل بين المواطنين توزيعا عادلا ويحفظ للملكية الخاصة مكانتها فى المجتمع

---

(١) وفى احدى خطبه الى الشعب أفصح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن كيفية صنع هذا القرار • ويبدو مما قاله ان رأى رجال التخطيط الذين اشتركوا فى وضع الخطة كان قد أستقر على أن تتم مضاعفة الدخل القومى فى عشرين عاما • ولما عرض الأمر على عبد الناصر باعتبار أن هذا القرار له جانب سياسى طلب تخفيض المدة الى عشر سنوات • ولكن المختصين انقصوا المدة الى خمس عشرة سنة من قبيل الحلول الوسطى • ولكن عبد الناصر أصر على السنوات العشر فلم يجد المسئولون بدا من الاذعان لهذا الأمر • فكان القرار والحالة هذه جاء سياسيا بحتا ، لم تراع فيه الاعتبارات الاقتصادية •

طبقا لنص المادة الخامسة من الدستور المؤقت : « الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون • ويمكن تلخيص أهداف هذه الخطة فيما يلي :

١ ـ تحقيق نمو متوازن بمعنى ضمان اتفاق معدلات النمو في جميع الأنشطة معا بحيث لا يسبق أحدها باقي الأنشطة الأخرى بما يزيد مطالبه منها على امكاناتها أو يتخلف عنها فيعوق تقدم الأنشطة الأخرى •

٢ ـ الاهتمام بالتتابع الزمني وضرورة تكييف السياسة الاقتصادية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة ، ويتفق مع الامكانات الموروثة من الماضي ويسمح باطراد النمو في المستقبل •

٣ ـ اكتساب المعرفة العلمية والخبرة الفنية والافادة منها في تنمية الاقتصاد ذلك أن سرعة التقدم الاقتصادي أصبح رهنا بالقدرة على سرعة استيعاب الأنواع الحديثة من المعرفة والتقدم العلمي والافادة منها في رفع الكفاءة الانتاجية لوحدة العمل ورأس المال •

٤ ـ عدالة التوزيع بحيث تقل الفجوة الناشئة عن التفاوت في الثروات •

٥ ـ توفير العمل المثمر لكل مواطن قادر عليه بما يتضمن من زيادة الاستثمار في المجالين الزراعي والصناعي ، وتوفير امكانيات التشغيل للأعداد المتزايدة من السكان مع مراعاة تدريبهم ورفع كفاءتهم •

٦ ـ اشتراك القطاعين الخاص والعام في تنفيذ الخطة •

ومن الناحية الاكاديمية أعدت الخطة اعدادا فنيا منهجيا يتواكب مع المفاهيم العلمية السائدة في ذلك الوقت • وقد اشترك في الاعداد فريق من شبان الرعيل الأول في التخطيط بكل ما اكتسبوه من علم ومعرفة من الخارج ومن خبرة عملية مستمدة من الواقع المصري الذى عايشوه وعاشوا فيه (١) • وقد اشترك مع هذا الفريق بعض رواد التخطيط على المستوى العالمي نذكر منهم راجنر فريش (النرويج) وجان تنبرجن (هولنده) ، وبوس (فرنسا) ، ولينمان (هولنده) وبنت هانسن (السويد) بجانب بعض المخططين من بعض البلاد الشرقية •

---

(١) نذكر منهم طيب الذكر الدكتور صليب روفائيل ، والمرحوم أحمد ابراهيم ، والدكتور نزيه ضيف والدكتور ابراهيم عبد الرحمن على رأس هذا الفريق •

ولكن هذه الخطة تعثرت لاعتبارات عديدة فى مقدمتها صدور قوانين تأميمات الجملة مع بداية السنة الثانية (١٩٦١/١٩٦٢) لمناسبة العيد التاسع للثورة الأمر الذى اهتزت معه الأسس التى أقيمت عليها الخطة من ناحية اشتراك القطاع الخاص ، وانفصال سوريا عن مصر من الوحدة التى كانت قد قامت بينهما ، وتصفية الاقطاع وما يصاحب كل ذلك من احجام رأس المال الخاص عن الاشتراك فى تمويل الخطة وتغير المفاهيم التى أتبعت فى اعدادها · واذا كانت الخطة الخمسية الأولى قد قابلتها هذه العثرات ، فان الخطة الخمسية الثانية قد وئدت فى المهد بسبب هزيمة يونية ١٩٦٧ التى كانت بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير وتم الاقلاع نهائيا عن الخطة كأداة لادارة الاقتصاد · وظلت الميزانية السنوية تتخذ وسيلة للتخطيط على ما يكتنف ذلك من نقائص حتى عادت مصر مرة أخرى الى هذا الأسلوب فأعدت خطة ١٩٨١/١٩٨٢ ــ ١٩٨٦/١٩٨٧ وكانت أول خطة يتم تنفيذها بالكامل وبذلك تكون مصر قد تمسكت بأسلوب التخطيط للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ذلك اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٧/١٩٨٨ ــ ١٩٩٢/١٩٩٣ ·

والواقع أن الأمور قد استقرت فى مجالات التنمية على أنها لا بد أن تكون وفقا لخطة ذات أهداف على أن تكون ميزانية الدولة جزءا من الخطة وتسير فى اطارها ولا تتخلف عنها أو تتجاوزها · كما استقرت الأمور أيضا على أن التنمية اذا أريد لها أن تنجح فلا بد من تفهم الجمهور لفحواها والأسس التى تقوم عليها فهمـــا صـــحيحا ينبنى على الواقع بجانب الأسس النظرية للتنمية ومذاهبها المختلفة ·

ولهذا فقد وقع الاختيار على هذا الكتاب لأنه يعالج التنمية فى لغة علمية ولكن ميسرة يدركها المواطن غير المتخصص · والحوار الذى يضمه هذا الكتاب أجرى مع واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين فى التنمية هو ولت ويتمان روستو الذى شغل عدة مناصب رئيسية اكاديمية وعملية فى الحياة الأمريكية بجانب ما أسهم به فى التنظير التنموى من خلال نظريته المشهورة المعروفة باسمه وبسطها فى كتابه « مراحل النمو الاقتصادى » الذى حددها بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحاسمة · وقد أضاف اليها فى وقت لاحق مرحلة جديدة أسماها « مرحلة البحث عن الكيف » · وفى غضونها يقع تطور سريع فى بعض الخدمات فى مجالات التعليم والصحة والبيئة وغيرها ·

وجاء تناول هذا الكتاب للنظريات التنموية شاملا بدءا من المذهب الكلاسيكى الى العصر الكينيزى وما بعده · وأجرى مقارنة بناءة بينها وبين

النظرية التنموية الاشتراكية . كل ذلك في لغة بعيدة عن التعقيد التخصصي .

وقد أبرز الكتاب عدة مفاهيم يعتبر التعرف عليها ضروريا من جانب جميع الأطراف المشتركة في العملية التنموية بمن فيهم أفراد الشعب على اختلاف طبقاتهم . أوضح الكتاب ما يكتنف اتخاذ نصيب الفرد من الدخل القومي مقياسا للنمو من عيب . وألقى ضوءا على مؤشرات أخرى أكثر أهمية مثل ضرورة ارتكاز الاقتصاد الى قدر كاف من العلوم والتكنولوجيا . وهنا فرق روستو في رده بين مفهومين « النمو » ، « والتنمية » ، وانتهى الى أن مفهوم التنمية أكثر اتساعا من مفهوم النمو. ويعنى بهذا الأخير المراحل التى تمتزج خلالهـــا العلوم والتكنولوجيا في مختلف قطاعات الاقتصاد الرئيسية والفرعية على السواء . أما التنمية فيعنى بها روستو شيئا أكثر اتساعا بحيث تشتمل على العوامل التى تزجي الوجدان القومى وضرب مثلا لذلك بنظام الضرائب ومدى الاقبال على دفع الضرائب (بـل محاربة الفساد بكل صوره) ، ونوعية التعليم قبل تكافؤ فرصـــة . وما أحوجنا في مصر ، حكاما ومحكومين على الســـواء ، الى فهم هـــذه الحقائق حتى يقدم الحاكم على السياسة الصحيحة ويتقبلها المحكوم بصدر رحب . ولا يتأتى ذلك الا من خلال الفهم الصحيح لهذه المفاهيم بعيدا عن المهاترات السياسية والمزايدات التى يجريها أصحاب المصالح لتطويع الواقع لخدمة أهدافهم الخاصة مع ما ينطوى عليه ذلك من اهدار للمصالح القومية .

وثمة مسألة حيوية تناولها الكتاب ولا بد من تسليط الضوء عليها وهى ضرورة اقامة بنية أساسية لأية تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة يرجى لها أن تحقق أهدافها . ولم تدرك بعض بلاد العالم الثالث ـ ومن بينها مصر ومعظم بلاد أفريقيا ـ هذه الحقيقة عندما نالت استقلالها أو استكملته منذ الستينيات الباكرة فاهملت هذا المفهوم واتجهت بدلا من ذلك الى مجالات أخرى ذات بريق ساطع يلفت أنظار الجماهير . والبنية الأساسية لا تشـتمل فقط على الصرف الصحي ، والطرق والكبارى ، والكهرباء وغيرها ، بل تحتوى تدريب القوة العاملة على التمرس بفنون الصنعة الجديدة تدريبا فعالا ، والافادة من التقدم في مجال العلوم والابتعاد عن التقليد الخطير للأساليب التى أتبعتها من قبل البلاد المتقدمة صناعيا لأن ذلك يعتبر تبديدا للموارد الاقتصادية وبعضها نادرة مثل رأس المال .

والواقع من الأمر أن الاندفاع في القيام بالأعمال البراقة في معظم بلاد العالم الثالث ، قد أفضى الى قلب الأمور رأسا على عقب . فما الجدوى

الاقتصادية والاجتماعية من اقامة السوبر ماركت فى هذه البلاد ، وانتاج سلع استهلاكية معمرة تحت عباءة تصديرها للخارج مع التيقن من عدم امكان ذلك لاعتبارات المنافسة من ناحية الجودة والسعر !

ومن النقاط الهامة التى أثيرت فى هـذا الكتاب وتحتاج منا الى وقفة ، رفض التدخل من جانب رأس المال الأجنبى فى بلاد العالم الثالث التى أخذت بأسباب التنمية وهو ما تنادى به بعض المذاهب · والواقع أن تتبع التاريخ الاقتصـــادى لبعض البلدان المتقدمة مثل اليابان التى دخلت نطاق التنمية يوم أن اتجهت اليها مصر ابان حكم محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، يرى مدى ما استطاع هذا البلد الأول ان ينتزعه من منافع من خلال اسهام رءوس الأموال فى عملية التنمية · ولكن المطروح ليست الاستدانة من الخارج أو عدم الاستدانة · فالعبرة هنا بالأوجه التى تستثمر فيها هذه الديون الخارجية · وهنا نقتبس عبارة جاءت فى صلب الكتاب تتضمن نظرية نادى بها فى عام ١٧٩١ الكسندر هاملتون وأخذ بها الكونجرس الأمريكى وهى : من الضرورى تنمية وتطوير قطاع الانتاج الصناعى ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا (١) · وهذه النظرية ما زالت ذائعة الصيت لدى جميع البلدان المتخلفة · ولكن ــ وهذا الاستدراك غاية فى الأهمية ــ ما هو نوع الصناعة التى يجب ادخالها والاقبال عليها ؟ هل هى صناعة تعبئة الفول السودانى ، أم تعبئة مياه النيل فى زجاجات وبيعها للناس على أنها مياه معدنية ، أم صناعة البطاطس الشيبسى ، أم صناعة االلبان ، أم أقامة سلاسل السوبر ماركت والمطاعم الفاخرة التى تحاكى ان لم تبز ما هو موجود منها فى البلاد المتقدمة صناعيا وغير ذلك مما يتولى التليفزيون الملون والصحافة على اختلاف الوانها الاعلان عنه والعمل على غرسه فى قلوب ونفوس الشعب وبخاصة طبقة الشباب منهم ؟

ونعرج هنا على أثر الاعلان فى تحقيق النمو ، وقد أثيرت هذه النقطة فى سياق البحث عن أسباب النمو السريع الذى حققته بعض البلاد المتقدمة وذلك من خلال دفع الاستهلاك الخاص بهدف الابقاء عليه فى مستوى مرتفع جدا · ولكن ما يصلح لهذه البلاد ، لا يجوز أن يتبع فى بلاد العـــالم الثالث · واذا كان البعض ينادى بأن مثل هذا الاسلوب الذى ينطوى على جعل الاستهلاك الخاص فى مستويات مرتفعة يتعارض مع ما يسمى سياسة كينز الأساسية ، فمن باب أولى يجب على البلاد النامية الابتعاد عن هذا المنحى · ولم يراع المسئولون عن سياسة الاعلام فى العقود الثلاثة

---

(١) يرجع الى ص ٢٠ ·

الأخيرة هذه الاعتبارات البتة . ولم يكن أمامهم من هدف سوى الحصول على أكبر دخل ممكن وبالعملة الأجنبية بصفة خاصة من خلال الاعلان عن سلع لا تتواكب بتاتا مع النمط الاستهلاكى الذى يجب أن تتبعه السياسة الاقتصادية المصرية . وفى تصورى أن هـذا الاتجاه عمدت اليه قصدا الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة لكى تغرس عادات استهلاكية مدمرة فى شعب يزداد سكانه بمعدلات سريعة متنامية فى وقت قصير . وقد أسهمت الصحافة المصرية بنصيب وافر فى هذا المجال منذ أمد طويل وبصورة خاصة منذ سياسة الانفتاح عندما فتحت صفحاتها واسعة للاعلان عن السلع الاستهلاكية التى لا يفيد منها الاقتصـــاد المصرى الا قليلا ولا يحصل منها الا على الفتات . وجرت الصحافة التليفزيون الملون ـ على ما له من قوة هائلة فى هذا الميدان ـ عندما كانت الصحافة تتولى أمر جباية الاعلان للاذاعة المرئية والمسموعة على السواء .

وأخيرا ـ وليس هذا أقل النقاط أهمية ـ لا بد من الاشــارة الى ما أتاه الكتاب عن الانفاق العسكرى فى فترة ما بعد الحرب وهو ما أطلق عليه « السلاح » الكينيزى الرئيسى . ففى الولايات المتحدة كانت تسعة أعشار العمالة التى خلقت خلال هذه الفترة مما ينتمى الى الأنواع الحربية ، واستثمر خلال نفس الفترة عشر اجمالى الناتج القومى فى انتاج العتاد وقد أشار أيزنهاور عندما ترك البيت الأبيض الى صبغ الاقتصاد الأمريكى بالصبغة الحربية بصورة متزايدة . ولكن اذا كانت الولايات المتحدة قد سارت فى هذا الطريق اختيارا ، وبلاد أوربا اضطرت اليه اذعانا ، فان بلاد العالم الثالث تكون قد اضطرتها الظروف القاسية الى أن تسلك هذا السبيل ظلما .

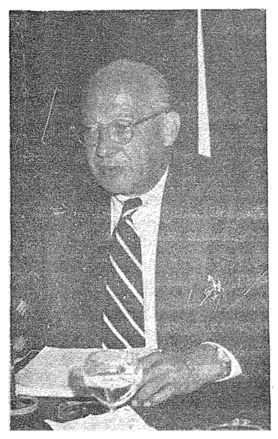
الكتاب على صغر حجمه ملىء بالنقاط التى يفيد من استيعابها كل من له علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيطها على كافة المستويات . وهنا أخلى بين القارىء وبين هذه النقاط لكى ينهل منها بمفرده .

والله ولى التوفيق

صليب بطرس

التنمية والتخلف

تعاريف وتفسيرات



Walt Whitman Rostow   ولت ویتمان روستو

ولد ولت ويتمان روستو بمدينة نيويورك في السابع من أكتوبر عام ١٩١٦ ، وتخرج في جامعة ييل سنة ١٩٣٦ وحصل منها على درجة الدكتوراه عام ١٩٣٨ · وبدأ حياته آنذاك في مجال التعليم أستاذا مساعدا للعلوم الاقتصادية بجامعة كولومبيا (١٩٤٠) ، ثم أستاذ تاريخ أمريكا بجامعة اكسفورد (١٩٤٦ — ١٩٤٧) وبجامعة كيمبردج (١٩٤٩ — ١٩٥٠) ، وبعد ذلك شغل وظيفة أستاذ ذى كرسى بمعهد ماساشوسيتس المعروف اختصارا بـ M.I.T. (١٩٥٠ — ١٩٦١) بالاضافة الى أنه كان مدير مركز الدراسات الدولية التابع لهذا المعهد · ويعمل دبليو · دبليو · روستو حاليا أستاذ العلوم الاقتصـــادية والتاريخ بجامعة تكساس فى أوستن · وبجانب ذلك فقد تولى عدة مسئوليات أخرى يذكر منها على وجه الخصوص رئيس الباحثين فى القسم الاقتصادى الألمانى النمساوى (١٩٤٥) ، ثم المستشار الفنى للرئيس كنيدى فى المسائل المتعلقة بالأمن القومى (١٩٦١) · وظل أيضا مستشار وزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (١٩٦١ — ١٩٦٦) ورئيس مجلس الخطط السياسية فى نفس الفترة ، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى لجنة التحالف بين بلاد أمريكا للتقدم بدرجة سفير (١٩٦٤ — ١٩٦٦) ، وأخيرا المستشار الفنى للأمن القومى مع الرئيس جونسون (١٩٦٦ — ١٩٦٩) ·

ومما يجدر الاشارة اليه كتابه « مراحل النمو الاقتصادى » ،(١)الذى أصبح دليل رجال الاقتصاد واستعرض فيه النظرية التى حددت مراحل

---

(١) The Stages of Economic Growth.

التنمية المعاصرة بخمس لا بد من اجتيازها وتتراوح من مجتمع الاستهلاك الى مرحلة الانطلاق الحاسمة التى أسماها « انطلاق كندا » (١)٠ وكانت نظريته السياسية التى تقضى بضرورة وضع « حدود جديدة » سلمية ، واحدة من الأفكار الرئيسة فى برنامج الرئيس كنيدى ٠ أصبح الوصول الى امكانية حقيقية لتنمية اقتصادية ، أمنية مشتركة للبلاد المتخلفة ٠ ومع هذا فعندما يكون المقصود هو تناول المسائل المتعلقة بالتنمية والتخلف ، فان الاقتصاديين فى الميدان النظرى ورجال السياسة فى مواجهة الحقيقة الملموسة ، يعربون فى الكثير من الحالات عن وجهات نظر متباينة ٠ ومن أجل القاء الضوء على هذا الحوار ، أجرينا مقابلة مع واحد من أكثر شخصيات التنظير تأهيلا : اختصاصيا فى هذه المسائل ، ومتمرسا ذا خبرة ، أسهم بصورة نشطة فى سياسة بلاده الاقتصادية هو دبليو ٠ دبليو ٠ روستو "W. W. Rostow" ودار الحوار على ما يلى :

ما هو المعيار الأساسى الذى يتيح تحديد درجة تنمية اى بلد ويمكن من تصنيفه اما ضمن البلاد المتقدمة واما بين البلاد المتخلفة ؟ ٠ هل هذا المعيار هو نصيب الفرد من الدخل ؟ أم هو توزيع السكان فى سن العمل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ؟

ان التعاريف التقليدية والاحصائيات الخاصة بالنمو التى تأخذ النسب المئوية للسكان فى سن العمل بين قطاعات الزراعة ، والصناعة والخدمات ، تبدو لى أنها لا تفى بهذا الغرض ، شأنها فى ذلك شأن فكرة ما يضيفه كل من هذه القطاعات الثلاثة الى الناتج الاجمالى ٠

لا توضح هذه التعاريف سوى بعض نتائج النمو والتحديث ، ولكنها لا تفسر مثلا المحددات الاقتصادية الأساسية ٠ وهذه التعاريف لا تدل أبدا ، على تكامل العلوم والتقنيات والتطور الاقتصادى ومن خلاله ، مع حياة الاقليم أو البلد برمتها ٠ فبعض البلاد التى تفتقر الى فنون الصنعة والوسائل العملية (مثل ليبيا) تستمتع ، مع ذلك ، بدخل قومى مرتفع ٠ وهناك ، على العكس ، بلاد أخرى (مثل الصين أو الهند) قد استطاعت أن تدخل فى اقتصادها قدرا كافيا من العلوم وفنون الصنعة ، وبرغم ذلك فان دخولها القومية ظلت منخفضة ٠

والمأمول ألا يقيد الاقتصاديون أنفسهم فى تعريف مراحل النمو باضافتها الى نصيب الفرد من الدخل أو الى معدلات الانتاج وحدها ، ومع

---

(١) Décollage — Canada Take off.

ذلك فلا يجوز أن يتعلق الأمر بدوره بالحط من قيمة استخدام احصائيات كتلك التي وضعها كولين كلارك (١) وسيمون كوزنيتس (٢) أو متوسطات الكميات التى تتيح هذه الاحصائيات اعدادها ٠

ونلاحظ ، بصفة عامة ، أنه في الوقت الذى يزيد فيه نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للصناعة في المدى الطويل جدا ، فان هذا النصيب في مجال الزراعة ينخفض في نفس الفترة ٠

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات ، فنجد أنفسنا أمام قطاع من الصعب دراسته نظرا لأن تعريفه فضفاض للغاية : فهو في واقع الأمر ، يشتمل على « ما بقى » من القوة العاملة بدءا من الحلاقين الى جنود الصف ، ومن موظفى هيئة الغاز الى الصحفيين وغيرهم ٠ وترتيبا على ذلك فليس للحركات التى تؤثر فى هذا القطاع أهمية اقتصادية وطيدة ٠ وفى المحل الأول تتناقص ، بصورة عامة ، أهمية قطاع الخدمات مع نمو الصناعة وبمعنى آخر تتقدم الصناعة على نحو أسرع مما يحققه هذا القطاع من تقدم ٠

أما فى المحل الثانى فعندما تحقق المجتمعات مستوى عاليـا من التقدم ، فان قطاع الخدمات يعود الى النمو بدرجة متسارعة نتيجة لحقيقة مفادها أن جزءا أكبر من اجمالى الدخل يخصص لهذا القطاع ٠ وبالاضافة الى ذلك فان انتاجية العمل تزيد بارتفاع مؤهلات العمالة المستخدمة ٠ ولنضرب مثلين ملموسين : الجزء من الميزانية المخصص ، فى البلاد المتقدمة للغاية ، للتعليم والرعاية الصحية يتزايد بصورة أسرع نسبيا من ارتفاع اجمالى الناتج القومى ٠ وينطبق نفس الشىء على النفقات الخاصة بالحد من التلوث وغيره ٠ ومن ثم فان القطاع الثالث يمثل أهمية آخذة فى الاطراد ٠

ونظرا لأن الأمر يتعلق بقطاع لم يزل تعريفه سيئا ، فمن الضرورى ، فى كل مرة يتناوله المرء ويتصـدى له ، أن يحدد المجـال الذى يختص القطاع به حتى يتفادى المرء كلية الوقوع فى الخلط ٠ وبجانب ذلك يتعين على المرء أن يعرف جيدا أن وظيفة قطاع الخدمات ليست واحدة فى البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة على السواء ٠

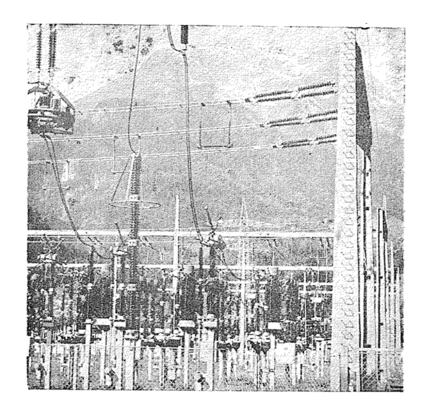
ولنأخذ حالة الهند حيث يحتل قطاع الخدمات مساحة متسعة من اقتصاديات البلاد ، ومع ذلك فلا يمكن أن يؤخذ ذلك على أنه سمة التقدم الاقتصادى ٠ فانه ، على العكس من ذلك تماما ، يخفى حالة من البطالة والتشغيل الناقص ٠

---

(١) Colin Clark.

(٢) Simon Kuznets

يتعين ، بصورة عامة عند دراسة النمو الاقتصـــادى فيما يتعلق بالزراعة ، أو الصناعة أو الخدمات ، أن يتم بحرص وحذر فحص كل قطاع على حدة للوقوف على مدى استيعابه فعلا أو عدم استيعابه للعلوم والتقنيات الحديثة ٠



منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تبدى الحكومة النمساوية اهتماما زائدا لتنمية موارد الطاقة على نحو خاص ٠

والصورة تمثل محطة توليد كهرباء فى هينترتوكس Hintertux (النمسا) ٠

يستخدم بعض المؤلفين كلمة « نمو » و « تنمية » بلا تفرقة أو تمييز ، فى حين أن البعض الآخر يفرق بين المفهومين ٠ بيد أن المرء عندما يتصدى للمشاكل التى تعترض البلاد المصنعة فعلا ، يبدو له أن الأمر يتعلق فيها بمسائل تختص « بالنماء » ولا تختص « بالتنمية » ٠ فما هى الفروق الموجودة بين العبارتين ؟

لقد درجت ، من جانبي ، على أن أحصر استخدام كلمة « النمو » (١) في معنى محدود نسبيا ، لتحديد المراحل التي تمتزج خلالها تدريجيا العلوم وفنون الصنعة الحديثة في مختلف قطاعات الاقتصاد وقطاعاته الفرعية •

واستعمل ، من ناحية أخرى ، عبارة « التنمية » (٢) بمعنى أكثر اتساعا لكي تتضمن تلك العوامل الخاصة بأزجاء الوجدان القومي ، أو رفع كفاءة نظام الضرائب • ولعل واحدا من أفضل وسائل الاختبارات التي أسبر بها غور التنمية هو أن أرى مدى عدالة نظام الضرائب ومدى الاقبال على دفع الضرائب • واستنادا الى وجهة النظر هذه يوجد عدد من الدول على درجة كافية من الغنى ولا تعتبر ، في رأيي ، بلادا متقدمة بدرجة كافية •

وثمة عامل آخر يشف عن التنمية هو تكافؤ فرص التعليم ونوعيته• ومفهوم التنمية ، اذن ، أكثر اتساعا من مفهوم النمو •

توجد ، في المجال الاقتصادي ، نظريتان مختلفتان عن التخلف : الأولى وهي التي نعتنقها ، تقوم على أن التخلف مرحلة تسبق التنمية بمعنى أن التخلف يشكل مرحلة عادية في عملية التصنيع الخاصة بكل بلد • والنظرية الثانية ، وهي نظرية الماركسيين وأصحاب مذهب العلاقات الثنائية structuralists (٣) بين الأشياء ، تأخذ التنمية على أنها نتيجة لتنمية البلاد المتقدمة أكثر من غيرها ، أو بمعنى أصح أن ظاهرة تنمية بعض البلاد • وظاهرة تخلف البعض الآخر تتكاملان بحيث لا يستطاع تفسير احداهما دون الأخرى • فما رأيكم في هذا الموضوع ؟

اسمحوا لي أولا أن ألخص ما أعتبره مراحل النمو • ولنبدأ بدراسة المجتمعات التقليدية غير الصناعية ، وهي لم تكن مما توصف بأنها مجتمعات ستاتيكية (ساكنة) بالضبط • لقد كان بها قدر طيب من العلم والاختراعات ولكنها حرمت من تيار حقيقي من المبتكرات التكنولوجية • ومن أجل هذا السبب أصبح تاريخها تسوده الدورات : قبائل افريقية

---

(١) croissance.

(٢) développement.

(٣) وهم أصحاب مذهب التركيبية : وهو مذهب من مذاهب منهجية الفلسفة والعلوم مؤداه الاهتمام أولا بالنظام العام لفكرة أو لعدة أفكار مرتبطة بعضها ببعض على حساب العناصر المكونة له • أما تلك العناصر فلا يعنى بها هذا المذهب الا من حيث ارتباطها وتأثرها بعضها ببعض في نظام منطقي مركب • انظر معجم مصطلحات الأدب ـ د• مجدي وهبه ـ مكتبة لبنان ـ ١٩٧٤ • (المترجم)

صغيرة ، وأسر صينية ، وامبراطوريات اغريقية أو رومانية أو فارسية أو هندوسية • وهي مجتمعات كان في مقدورها أن تحقق درجة معينة من التطور ولكنها تصطدم دائما بحد تكنولوجي أعلى يوقعها ثانية في أزمات معقدة حتى تصل الى الانحطاط •

بيد أن حركة التاريخ ذات الدورات هذه قد توقفت في بريطانيا العظمى في نهاية القرن الثامن عشر • أما بلاد أوربا الغربية والمستعمرات الأمريكية فقد مرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بما أطلق عليه الظروف السابقة لمرحلة الانطلاق (١) •

حققت كل هذه البلاد تقدما : فرنسا في عهد كولبير في القرن الثامن عشر ، وروسيا في عهد بطرس الأكبر وكاثرين ، وأسبانيا في عهدأسرة البوربون ، وهولنده ــ طبعا ــ في القرن السابع عشر •

وعندما أقول ان هذه البلدان تقدمت ، فانني أعني أنها حققت فعلا عددا من المهام الوظيفية التي تلائم « أولى درجات » التصنيع مثل تحسين مواصلاتها الداخلية من خلال اقامة الطرق وشق الترع بحيث يصبح التبادل التجاري أيسر • طورت هذه البلاد أيضا التبادل التجاري الخارجي ، وتوصلت الى تصنيع منتوجات حرفية ومنتوجات مصنعة على نطاق واسع •

وبالاضافة الى ذلك تحول نظام التعليم الخاص بكل منها واتسع نطاقه محققا بذلك ظهور عدد من المهارات الجديدة وحشدها • وبفضل كل هذه العوامل الديناميكية مجتمعة ، استطاعت الثورة العلمية أن تتحقق •

لم تكن بريطانيا العظمى،في القرنين السابع عشر والثامن عشر،الدولة الوحيدة التي أدركت أن العلم يمكن أن تخرج منه اكتشافات مؤثرة في الاقتصاد • ومع هذا فقد كان الانجليز أول من حقق الانطلاق الاقتصادي بفضل مرحلة ابتدائية من التصنيع تقوم على استخدام فنون الصنعة الجديدة • ويمكن للمرء أن يقارن بين المهمة التي وقعت على عاتق أوربا في القرن الثامن عشر وبين الواجب الذي كان يجب أن تتحمله بلاد افريقيا في الستينيات : كان يجب عليها أولا أن تخلق بنية أساسية وأن تقوم بتدريب بعض الأفراد على التمرس بفنون الصنعة الجديدة واستخدام العلوم ، ثم تقوم بتطوير التجارة الخارجية حسب احتياجات الاقتصاد الجديدة • وعادة ما تتحقق مرحلة الانطلاق Lake off في عدد محدود من القطاعات وفي بعض الأحايين في اقليم واحد فقط من أقاليم الدولة • وكلما توغل البلد في التطور التقني ، (وهو ما لا يصل الى مستوى كاف

---

(١) Take-off-décollage.

قبل انقضاء جيل) ، لحقت حركة التصنيع القطاعات الأخرى وبخاصة صناعة المعادن ، والصناعة الكيماوية والصناعة الاليكترونيـة والزراعة أيضـا ٠

والمرحلة التالية التى يطلق عليها الاستهلاك الكبير (١) فهى تلك التى يتاح فيها انتاج السيارات الكبيرة ، والسلع الاستهلاكية المعمرة ، والمساكن ، والسوبر ماركت وغيرها ، من خلال تزامن كل هذه الوسائل الفنية مع الدخل المرتفع (حوالى ٦٠٠ دولار للفرد الواحد فى السنة) ٠ كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة وصلت الى هذه المرحلة فى العشرينيات من هذا القرن ، أما بلاد أوربا الغربية واليابان فقد وصلت هذه المرحلة فى الخمسينات والستينات ٠

وفى مؤلفى « علوم السياسة ومراحل النمو » Politics and the Stages of Growth (٢) أضـفت مرحـلة أخرى هى مرحـلة « البحث عن الكيف » (٣) ٠ ومن الناحية الفنية البحتة تتميز هذه المرحلة بحـدوث تطور سريع فى بعض الخدمات العامة والخاصة على السواء ، مثل الخدمات التعليمية ، والصحية ، والبيئية وما اليها ٠ وقد بلغت الولايات المتحدة هذه المرحلة فى الستينيات ، وسوف تبلغها اليابان فى السنوات التالية ٠ والواقع أنها مرحلة مازال علينا الكثير أن نفعله لكى نقف على كنهها ٠

وهل يمكن مقارنة صورة النمو الاقتصادى هذه بتلك التى وضعها ماركس ؟ ان المراحل التى سبق ذكرها لا تقارن ، فى رأيى ، بمراحل كارل ماركس وهى : مرحلة النظام الاقطاعى ، والرأسـمالية ، والاشتراكية والشيوعية ٠ تجنح الصورتان الى التطابق فى مستوى المرحلة الأخيرة وهى « البحث عن الكيف » ٠ والشـيوعية عند ماركس الذى يرى ، باعتبـاره من رجال القرن التاسع عشر أن المجتمع التقليدى ينبثق من الأنانية والتعطش الى الربح ، هى المرحلة التى يجب أن يختفى فيها العوز والفقر ٠ والشيوعية على العكس يجب أن توقظ طبيعة الانسـان الخيرة الطيبة وتخلق فرص العمل الذى سوف لا يكون مجرد ضرورة من ضروريات البقاء بل سوف يصبح شرطا للتفتح ٠

وسوف نصل عما قريب ، كما أوضحت فى كتابى (٤) ، الى تخفيض عدد ساعات العمل الاسبوعية على نحو هائل دون أن نقلل موارد الثروة ٠

---

(١) Consommation massive.

(٢) La Potitique et les Etapes de la Croissance.

(٣) Recherche de la qualité.

(٤) يقصد علوم السياسة ومراحل النمو (المترجم) ٠

ولكننا لم نزل بعيدين كثيرا عن تلك المرحلة التى قد لا تكون ، برغم ذلك ، شاعرية تملأ النفس بالرضا بالقدر الذى يبتغيه ماركس ٠

اما فيما يتعلق بالنظرية الشيوعية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر والتى تفسر التخلف بأنه حالة التبعية ، فانها تبدو لى وقد خلت من أى مضمون حقيقى ٠ لقد تميز التطور التاريخى فى جميع مراحله بطابع ، التنمية المتباينة : فبعض البلدان أخذت باسلوب التنمية قبل غيرها ثم تبعها غيرها فى وقت لاحق على طريق التنمية ٠ وهكذا تكون كل دولة قد عرفت دائما تبعية نسبية ٠ ففى القرن السابع عشر كابد الانجليز التبعية قبالة هولنده تماما كما يحس ، فى الوقت الراهن ، هذه التبعية بعض البلاد المتخلفة فى مواجهة الولايات المتحدة ٠ كان الهولنديون يشترون المواد الاولية من الانجليز ثم يعيدون بيعها بعد تحويلها منتجات مصنعة ٠ كانت الفكرة التى استولت على كولبير (١) فى القرن السابع عشر هى تبعية الفرنسيين قبالة الهولنديين لأنهم سيطروا على تجارة فرنسا حتى فى شواطئها ٠

لا يرد التخلف الى التبعية ، ولكنه لم يعد الا أن يحقق نوعا من تأخير النمو يمكن أن يترك البلاد الأقل تقدما تحت تأثير أنها تابعة وفى وضع يسهل فيه مهاجمتها ، ومن هنا تصبح مؤكدة ردود أفعالها القومية ٠

ومع هذا فقد كانت هناك مواقف تبعية مباشرة وحقيقية فى فترة الاستعمار أو شبه الاستعمار كما كان عليه حال الصين فى الفترة ما بين حروب الأفيون وأوائل القرن العشرين ٠

يجنح تاريخ التنمية الاقتصادية الى معارضة بعض النظريات اليسارية التى تزعم أن البلاد الأكثر تخلفا يتعين عليها أن تتقهقر بانتظام الى مواقع مستقلة تماما وترفض كل تدخل من جانب رأس المال الأجنبى ٠

وتظهر مرحلة الانطلاق الاقتصادى للولايات المتحدة واليابان مدى ما استطاع أن ينتزعه هذان البلدان من منافع من خلال اسهامات رءوس الأموال والسلع الآتية من الخارج وذلك لتحقيق تحديث اقتصادياتهما ٠ لقد كان الأمريكيون أول من أدركوا الرباط الحقيقى الموجود بين حركة التصنيع وبين الاستقلال الاقتصادى ٠ لقد ظل الأمريكيون دائما تحت وصاية انجلترا فيما يتعلق بالمنتوجات المصنعة برغم حصولهم على استقلالهم الاقتصادى ٠ كان من المستحيل عليهم السيطرة على تجارتهم الخاصة بهم ٠

---

(١) Colbert وهو وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر (المترجم)

وفى عام ١٧٩١ اقترح ألكسندر هاميلتون على كونجرس الولايات المتحدة النظرية التى ما زالت ذائعة الصيت والتى تتبناها ، فى الوقت الحاضر ، جميع البلدان المتخلفة وهى : « من الضرورى تنمية وتطوير قطاع المنتوجات الصناعية ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء ، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا » • وتظهر هذه النظرية أصدق ما تكون فى عصرنا الحالى •

يعتقد الكثيرون أن جمهورية الصين الشعبية عرفت نموا اقتصاديا أعلى بكثير مما حققته مثلا الهند فى نفس الحقبة • وهذه الظاهرة ، على ما يبدو ، تؤيد النظرية القائلة بوجود علاقة عضوية بين التنمية وبين التخلف ، ومن ثم فان تقدم الصين الاقتصادى يفسره استقلاله الكامل • ويفسر ركود الحياة الاقتصادية فى الهند ، استمرار روابطه التقليدية • وقصارى القول ما هى أسباب « الانطلاق » الصينى ؟

يبدو لى أن سؤالك جاء على نحو خاطىء جدا • ففيما يتعلق بالعالم الشيوعى يجب ، فى المحل الأول ، أن يؤخذ الاتحاد السوفيتى كمثل • لقد جاءت مرحلة « الانطلاق » فى روسيا منذ عام ١٨٩٠ • حقق الروس ، قبل الحرب العالمية الأولى ، تقدما سريعا فى المجال الاقتصادى ثم بدأوا ينشرون حكم الشعب •

وتطورت فيما بين ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ صناعة كبيرة غاية فى التنوع • وفى عهد ستوليبين (١) كان هناك فائض من الحبوب الغذائية للتصدير • ثم اندلعت فجأة الحرب وجاءت بغتة الشيوعية التى عرفت معها البلاد فترة العشرينيات الصعبة • وفى عام ١٩٣٠ استعادت روسيا تماما مستواها التى كانت عليه عام ١٩١٣ • ومنذ ذلك الوقت وتحقق الصناعة مستوى أعلى بكثير من الزراعة التى تستوعب قدرا كبيرا من القوة العاملة ولكن ليس لمجرد تزويد السكان بحاجتهم من المواد الغذائية • وبدلا من استيراد الحبوب الغذائية ، كان على الاتحاد السوفيتى أن يصدرها اسهاما منه فى امداد العالم بالغذاء •

---

(١) Pierre Arkadievitch Stolypine رجل دولة روسى ولد فى بادن ـ بادن وقتل فى كيف Kiev (١٨٦٣ ـ ١٩١١) • استطاع وهو وزير الداخلية عام ١٩٠٤ أن يقمع الثورات بكل همة • لقد قتله على مسرح كيف أحد الثوريين الذين لم تأخذهم به رحمة ولا شفقة • (المترجم) •

ومن ناحية المجتمع الدولى أقرر أيضا انها لفضيحة أن يستهلك بلد متقدم تكنولوجيا ، جزءا من الفوائض العالمية بينما يوجد أناس جوعى لا حصر لهم فى الهند وأماكن أخرى • ينتج القطاع الصناعى فى الاتحاد السوفيتى كميات كبيرة من الصلب ، فى حين يجيء فى الصناعات الأكثر تقدما مثل الكيماويات والاليكترونيات ، متخلفا وراء أوربا الغربية واليابان • اعتقد أن روسيا بدون شيوعية كان يمكن أن تكون فعلا بلدا أكثر تطورا من الناحية الاقتصادية •

أما عن الصين فقد عرفت فترة توسع سريع فيما بين عامى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ ، جاءت فى اعقابه « الوثبة الكبرى الى الأمام » التى كانت فشلا • لقد اجتازت الصين هكذا فترة عصيبة حتى عام ١٩٦٣ أعقبتها حتى سنة ١٩٦٥ فترة نقاهة قبل أن يبدأ التقهقر الجديد المصاحب للثورة الثقافية • لقد عاد الموقف فى عام ١٩٦٨ ليصبح مماثلا لما كان عليه فى ١٩٥٨ • ومنذ ذلك الوقت عرفت الصين خمس سنوات من التقدم الاقتصـــادى المتواضع • ان نظام الزراعة الصينى يعوزه بعض المنشطات برغم أنه زاخر بالتقنيات الجديدة • ولا أعتبر الصين ، بأية حال ، نموذجا تاما للنمو والتنمية •

أما عن الهند ، فاعتقد أن المرء يمكنه أن يلمح الصعاب التى تكتنفه من خلال حقيقة مفادها انه بلد مفتوح • وستظل الزيادة السكانية مشكلتها الرئيسية : ويكفى أن يعرف المرء أن نمو السكان بمعدل قدره ٢٪ سنويا يعنى زيادة قدرها عشرة ملايين نسمة جديدة يتعين تعليمهم واطعامهم الأمر الذى يتجاوز كثيرا ما يمكن أن يتحمله البناء الاقتصادى •

ان الصين تعرف أكثر من غيرها حل هذه القضية : لقد استطاعت من خلال جهازها السياسى أن تمارس ضغطا على جمهور السكان من أجل تخفيض معدل المواليد • وفى رأيى يعتبر فى حكم المعجزات ما قامت به الهند فعلا منذ الخمسينيات من استطاعتها حكم ما يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة يتكلمون لغات مختلفة ويسكنون مناطق متباينة ، حكما ديموقراطيا•

وهناك بلاد كثيرة أكثر تقدما من الهند لم يكن فى استطاعتها تحقيق ما قامت به الأمر الذى يستأهل تقديرا كبيرا •

ولا ريب فى أن الواقع الذى أعرفه عن الديموقراطية يدخل ، فى الحساب ، بطريقة مباشرة • يكتنف الهند العديد من المشاكل التى يجب حلها • غير أنى لا أعتقد أن نموذج الصين يمكن بأن يكون ملائما لهـا ولغيرها من أى بلد من بلاد العالم •

توجد بلاد نامية مثل تايوان ، وسنغافوره ، والبرازيل ، والمكسيك ، وكوريا الجنوبية ، يكون فيها التقدم الذى أحرزته أهم بكثير مما تحققه بعض البلاد الاشتراكية .

ومن الواضح أننى لا أذهب الى القول بأن جميع وسائل المساعدات الرأسمالية للبلاد المتخلفة قد انتهت ، فى جميع الحالات ، بتقدم اقتصادى واجتماعى مرض ، وعام ومتناسق تماما . وبجانب ذلك فلست أعتقد أيضا أن هناك الكثير مما يمكن أن نتعلمه من النماذج الشيوعية .

(يرجع الى الصفحات ابتداء من ٨٧ لمتابعة باقى الحوار) .

تعريف التنمية والتخلف

مفهوم التنمية والتخلف :

ان تبنى مصطلحا يتصل اتصالا عضويا حقيقيا بدراسة التخلف لأمر ضرورى ما دام كل تعبير يحمل ، من قبل ، بين طياته جانبا يقينيا من جوانب المشكلة ، ويوضح فى نفس الوقت البرنامج الاقتصادى الذى قد يطبق عليه ٠

ومن ثم ، فعندما نتكلم عن **البلاد الفقيرة** ، يجب أن نتوقع الاحالة الى سوء توزيع الثروة لكل بلد على المستويين العالمى والداخلى على السواء ، وتأسيسا على ذلك يلاحظ المرء تفضيل هذا البلد سياسة اعادة التوزيع ٠ واذا استخدمت عبارة **البلاد المتخلفة** ، فيحسب المرء أن هذه البلاد تلقى نفسها فى مرحلة بذاتها من مراحل تقدمها التاريخى ، تعنى أنها فى موضع هيكلى ومؤسسى محدد يتطلب ، اذن ، اصلاحا مسبقا للهياكل والمؤسسات٠ وعلى العكس من ذلك عندما يتناول المرء البلاد النامية (١) ، فانه يسلم أن احتمالات نماء هذه البلاد قد تحققت فعلا ولم يبق ، من الآن فصاعدا ، سوى تنشيط هذه الاحتمالات وتوجيهها ٠ وبالمثل فان عبارة « البلاد التابعة » (٢) تنسحب الى العلاقة الوثيقة التى احتفظت بها هذه البلاد

---

(١) en voie de développement. ٠ وقد رأى المرحوم الدكتور أحمد زكى ترجمها « البلاد المتنامية » (المترجم)

(٢) Dépendants.

مع الدول المستعمرة (١) السابقة • ومن المسلم به أن لهذه البلاد ، ولا ريب ، فائدة تحقق لها استقلالا ذاتيا حقيقيا • وأخيرا اذا تصدى المرء للكلام عن البلاد « **غير (٢) المصنعة** » ، فان هذه العبارة ضيقة للغاية بحيث لا تدل على الموقف الشامل لهذه البلدان •

وازاء تنوع هذه المشاكل ، اقترح سانكيل (٣) تعريفا شاملا غاية فى الانفتاح لظاهرة التخلف فاعتبرها « مجموعة من الظواهر المعقدة المتبادلة التى تشف عن تفاوتات صارخة فى الغنى والفقر ، والركود وتأخر نسبى فى بعض البلدان الأخرى ، واحتمالات الانتاج التى لا تحقق الا بقدر ، وتبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية » •

لقد تعرض مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى للعديد من الصياغات والتفسيرات • فالبعض مثلا يركز ، فى المحل الأول ، على « **مستوى** » النمو بقصد قياس نصيب الفرد من الدخل ومن اجمالى الناتج القومى ، فى حين أن البعض الآخر يأخذ فى الاعتبار ايقاع النمو بوصفه عاملا أساسيا ومن ثم يتعين البدء بوضع معايير للمقارنة تتيح تصنيف البلاد وفق تطور الواحد قبالة الآخر • ويمكن تعريف التنمية بأنها « تطور مقصود به احداث تحول اجتماعى فى صورة المساواة — كهدف نهائى — أمام الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبالة البلاد الأخرى التى تتمتع أيضا بمستوى من الرفاهة المادية الأكثر ارتفاعا » • ومن الواضح أن هذا التطور لا يتبع نفس الطريقة فى جميع المجتمعات ، ومن ثم يورث أنواعا ، غاية فى التباين ، من التنظيم السياسى والاجتماعى •

> ليس البؤس مصيبة ، ولكنه مرهق للغاية •
>
> **سيروليم بيت**

اعتبار حديث :

الحاجة الى التنمية على المستوى الدولى

كانت أزمة سنة ١٩٢٩ ضربة قاسية لكل الاقتصاديات المتقدمة بدءا بالولايات المتحدة • ولكن آثار هذه الأزمة لم تلبث أن انتشرت بأكثر

(١) Métropole
(٢) Non industrialisés.
(٣) Sunkel

ما يمكن من الشدة فى باقى بلاد العالم · ان كانت العودة الى توازن داخلى لم يتأخر تحقيقها فى القوى الاقتصادية الكبيرة ، فقد كان الركود أعمق بكثير جدا وأكثر بقاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية · وأخذت البطالة أبعادا لم يكن من المستطاع أبدا الوصول الى تقويم حجمها ·

وبعد فوات بضع سنوات انخرط عدد كبير من بلاد العالم فى الحرب العالمية الثانية ، وكان أن أثارت العودة الى السلام ، عددا من المشاكل الجديدة ، ورأت البلاد المتقدمة صناعيا أكثر من غيرها ضرورة اقامة سوق واسعة للتعاون الاقتصادى وضعت حدا لانقسام العالم الى وحدات تطبق كل منها نظام الحماية الجمركية واتبعت القوى الكبرى سلسلة من التدابير تجنح الى العمل على ازالة آثار الحرب بصورة سريعة ولقد كانت معاهدة السلام مع ألمانيا من الناحية الاقتصادية أقل صرامة بكثير من الشروط التى وضعت فى سنة ١٩١٨ ، وحمل ، مشروع مارشال ، معه الى كافة بلاد أوربا مساعدة فعالة تتيح لها أن تصحح أحوالها بصورة سريعة ·

وقد أفادت البلاد المتخلفة المستقلة من حيدتها لتبدأ عملية التصنيع التى حاولت بعد ذلك أن تعمل على دعمها · أما البلاد المستعمرة فقد قصدت الى الحصول على استقلالها · واذا كانت هذه البلاد حصلت ، فى أول الأمر ، على استقلالها بصعوبة وبطء ، فانها قد منحته ابتداء من عام ١٩٦٠ بصورة جماعية ودون صعوبة · ومع أن الاستقلال السياسى لا يعنى بالضرورة الحصول على الاستقلال الاقتصادى ، فان الأول على الأقل واحد من الشروط اللازمة للثانى ·

تقدير التنمية الاقتصادية وتقسيم العالم الى مناطق كبيرة

لم تكن تفاوتات مستويات المعيشة فى أجزاء مختلفة من العالم ، قبيل الثورة الصناعية ، شيئا هاما للغاية · ولكن حقيقة عدم قيام هذه الثورة الا فى بعض مناطق محددة بذاتها خلق بصورة سريعة فجوة بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة ، كما ترتب على هذه الثورة أيضا تفاوت فى التنمية يعمق نفسه دون توقف · ومن أجل هذا أصبحت النسبة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة فى مستهل القرن العشرين ٢٠ : ١ بعد أن قدرت فى القرن التاسع عشر ب ٤ : ١ وفى الوقت الراهن وصلت ٧٠ : ١ · وبالرغم من أن هذا الاختلال لم يزد سوى ٥٠٪ خلال القرن التاسع عشر ، فقد تضاعف عدة مرات خلال الأربعين سنة الماضية · ويبين الجدول التالى هذه الظاهرة بصورة غاية فى الوضوح ·

نصيب الفرد من الدخل
بالدولار الأمريكى

	مقوما بالدولار الأمريكى فى ١٩٥٣				مقوما بالدولار في الوقت الراهن
	١٩٠٠	١٩٢٩	١٩٥٨	١٩٧٠	١٩٧٠
البلاد المتخلفة غير الاشتراكية					
المجموع	٧٥	٩٠	١١٠	١٣٥	٣٠٥
امريكا اللاتينية	١٦٠	١٩٠	٢٥٠	٣٤٠	٥١٠
آسيا	٦٥	٨٠	٨٠	٩٥	١٤٥
افريقيا	–	–	٨٥	١٠٥	١٥٥
جمهورية الصين الشعبية					
البيانات الرسمية	–	–	١٦٠	٣٠٠	٤٥٠
تقديرات الغرب	–	–	١٠٥	١٥٠	٢٣٠
البلاد المتقدمة غير الاشتراكية					
المجموع	٤٨٠	٦٩٠	١١١٠	١٨٥٠	٢٧٨٠
الولايات المتحدة	١٠١٠	١٣٧٠	٢٣٢٥	٣٣٣٠	٤٨٦٠
اوربا	٣٧٠	٤٩٠	٧١٠	١٣١٠	١٩٧٠

ويمكن للمرء من خلال هذا الجدول أن يلاحظ أن العلاقة بين الدخول فى البلاد المتقدمة فى مجموعها وبين الدخول فى بلاد العالم الثالث بلغت ٨ : ١ ٠ وعلى العكس من ذلك لو عقد المرء مقارنة بين البلاد الأكثر تقدما وبين البلاد الأقل منها ، فان العلاقة تصل الى ٤٠ : ١ ٠

تكاليف النمو الاقتصادى

ترتفع التكاليف الاجتماعية (*) للنمو الاقتصادى أولا بأول مع تسارع هذا العنصر الأخير ٠ يمكن أن يرجع ظهور مسألة تكلفة النمو هذه الى بداية الثورة الصناعية ٠ غير أن الاسلوب الذى تعالج به هذه القضية فى الوقت الراهن ، فى البلاد المتقدمة جدا قد تطور على نحو هائل ٠ والواقع من الأمر أن الانتاج الاقتصادى فى هذه البلاد قد أصبح من الوفرة

(★) هذه النجمة تعنى أن المصطلحات مشروعة على الصفحات ١٢١ ـ ١٢٣ (معانى بعض المصطلحات) ٠

بحيث يدفع المرء لاعطاء الأولوية لمواجهة الكفاح ضد ظواهر هذا النمو وايقاع الانتاج المشئومة : تلوث البيئة ، وظروف العمل الضارة وغيرها ومن ثم تخفيض ما يفقده المجتمع من جراء هذه الأضرار ·

من المحتمل أن ينخفض قريبا ، فى البلاد المزدهرة والمتقدمة اقتصاديا ، الطلب على المواد الاستهلاكية ، وفى الوقت نفسه يزداد على ما يطلق عليه فى أيامنا هذه « كيف الحياة » · ان الدفاع عن الطبيعة والبيئة ، وتجديد ضواحى المدن الكبيرة (الأمر الذى لم يتحقق حتى وقتنا هذا نتيجة للمضاربة على العقارات) ، والتفتح الثقافى للمواطنين ، كلها أمور يجب ان تحتل مكانة أكبر فى البرامج السياسية · وهناك اقتراحات عديدة فى هذا الاتجاه وأشهرها ذلك الذى يدعو الى أن يحل مفهوم صافى الرفاهية القومية (١) محل اجمالى الناتج القومى (٢) · وهناك أيضا أحد رجال الاقتصاد الذى صنف فعلا البلاد حسب الاعانات التى تقدم للمسرح وللحفلات الموسيقية ·

ولكن القضية تطرح نفسها على نحو مختلف تماما بالنسبة للبلاد المتخلفة · فواقع الأمر ، فى الوقت الراهن ، أن المرء فى مقدوره أن يفكر فى أن المقدرة الانتاجية للانسانية كلها ، يجب أن تتيح تجنب الآثار السلبية التى تثيرها عملية التصنيع · ويتعين ، من خلال هذ المنظور ، أن يصبح الكفاح ضد آثار النمو الاقتصادى غير المواتية ابتداء من تلوث البيئة حتى الاسراف فى استخدام المواد الأولية ، الهدف صاحب الأولوية·

التنبؤ بالمستقبل الاقتصادى :

انعدام النمو :

اذا أخذنا فى الاعتبار التكاليف الاجتماعية التى لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية من أساسها وأخذنا أيضا المعطيات الحالية للثقافة الاجتماعية والمعطيات السياسية التى تتطلب سلسلة من الاستثمارات غير المثمرة برغم أنها نافعة اجتماعيا ، فيمكننا القول أن التنمية الاقتصادية تقف على شفا مرحلة من شأنها أن تعرقل النمو ان لم تضع نهاية له · ويستند مثل هـذا القول الى ثلاث مجموعات من العناصر التى تبـدو كأنه لا يمكن تخطيها وهى :

---

(١) Bien-être national net (B.N.N.)

(٢) Produit national net (P.N.N.)

(أ) انتاج محدود من المواد الغذائية نتيجة لنقص الأراضى القابلة للفلاحة (نظرا لأنها قد استغلت فعلا) والمياه الصالحة للشرب أيضا ٠

(ب) نفاد الموارد الطبيعية الأمر الذى يبدو وشيك الوقوع بالنسبة لبعض المواد الأولية ٠

(ج) ارتفاع درجة التلوث ٠

ويمكن للمرء ، منذ الآن ، أن يؤكد أن بعض هذه العوامل لا يثير خشية مبهمة وغير واضحة ولا أساس لها ، ولكنها على العكس من ذلك خشية حقيقية دانية بل وحقيقية ٠ فعلا ، وأصبحت منذ الآن كأنها عائق ولنأخذ النفط كمثل : فعلى أساس حصص الاستهلاك الحالية سوف تستنفد الاحتياطيات فى عام ٢٠٠٠ ٠ ومن أجل هذا السبب اقترحت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) (١) تخفيض ٢٥٪ من البترول الخام المستخرج موضحة أن هذا التخفيض يحقق فى المدى الطويل ، نتائج ايجابية ليس فقط لأن العالم سوف يستخدم كميات أقل من البترول للأغراض العدوانية بل لأن هذا الاجراء يقف حائلا دون استنفاد مصدر الطاقة هذا مبكرا ونحن نقرر فى الوقت الراهن الأضرار التى جاءت نتيجة لزيادة أسعار البترول ٠ والوسيلة الوحيدة للرد على هذا الموقف هو ايجاد مصادر جديدة للطاقة وبصفة خاصة تكثيف البحث فى مجال الطاقة النووية وتطوير استخدامها على نحو سريع ٠ وحتى يحين ذلك الوقت لا يبقى أمامنا سوى الأمل فى قمع معدلات النمو متناهية الزيادة التى سجلتها السنوات الأخيرة فى أوربا الغربية واليابان ٠

من الحكمة أن نعد خطة للتوقعات على المستوى الدولى ٠ ولعله من المناسب أن نضيف الى العوامل الثلاثة التى سبق ذكرها ، زيادة السكان ودرجة ايقاع حركة التصنيع أيضا ٠ وتوصف هذه الزيادات بأنها أسية أى أن بعض عناصرها غير معروفة لنا كما أننا نجهل الوسيلة التى يتم بها تطور هذه العناصر ٠ ونظرا لأنها ترتكز على متوسط الايقاع المطرد للسنوات الماضية ، فيتعين اذن اعداد توقعات أو خطط اذا كان ذلك ممكنا حتى عام ٢١٠٠ ٠ وتظهر الخطوط البيانية (فى الرسم رقم ١) مساحات الأراضى القابلة للفلاحة التى نقصت منذ نهاية القرن الماضى فى الوقت الذى زادت فيه حاجات الناس من المواد الغذائية زيادة هائلة نتيجة لزيادة السكان (الرسم البيانى رقم ٢) حتى فى البلاد المتقدمة التى زاد فيها عدد سكان المدن بصورة أقل ٠ وفيما يتعلق باستنفاد

(١) Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP).

الموارد الطبيعية فليس فى المستقبل مجال للتفاؤل ! ويظهر العمود رقم ١ فى الجدول التالى السنوات التى تستنفد بعدها الاحتياطيات المؤكدة اذا استمر الاستهلاك بنفس الايقاع الحالى ، ويظهر العمود رقم ٢ السنوات التى تستنفد بعدها الاحتياطيات اذا ما زادت خمسة أضعاف ٠

عدد السنوات التى
تنفد بعدها الاحتياطيات

المـواد	فى حالة الاحتياطيات المؤكـــدة	فى حالة مضاعفة الاحتياطيات خمس مرات
الالومنيوم	٣١	٥٥
النحاس	٢١	٤٨
الرصاص	٢١	٦٤
المنجنيز	٤٥	٩٤
الغاز الطبيعى	٢٢	٤٩

احتياطى الأراضى القابلة للفلاحة

وفيما يتعلق بالرسوم البيانية الموضحة (لوحة ٧) ، فقد استخرجت التنبؤات ابتداء من ثلاثة معطيات مختلفة ٠ فيوضح الرسم البيانى الأول أن العالم قد دخل فعلا فى مرحلة أقل نصيب للفرد من نمو الانتـــاج الصناعى ، كما يظهر هذا الرسم أيضا أن العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، سوف يشهد مرحلة الهبوط الصافى الذى يزداد حدة فى عام ٢٠١٠ مع العودة الى ما كان عليه الموقف فى القرن الماضى وسوف يهبط انتـــاج المواد الغذائيـــة بصـــورة مماثلة تقريبا ، فى حـين أن السكان سيتزايدون ، وترتفع فى نفس الوقت آثار التلوث ٠ أما فيما يتعلق بالمنحنيين الآخرين ، فانهما أقل اثارة برغم أنهما يكشفان أيضا عما يمكن أن يسمى بانعدام النمو (١) ثم يتلوه الهبوط ٠

(١) Croissance Zéro.

وبرغم ذلك فقد اعد هذا الرسم على افتراضات بذاتها تتحكم فيه على نحو خطير • وأكثر هذه الفروض أهمية هو تقدير التقدم التكنولوجى باقل من قدره ، الأمر الذى يمكن ، كما سبق تأكيده ، أن يغير التوقعات على نحو هائل بفضل تطوير استخدام الطاقة الذرية بصورة خاصة • وثمة فرض آخر لا يمكن طرحه جانبا الا بصعوبة وهو المحافظة على معدل زيادة السكان عند ٢٪ سنويا نتيجة لأن التنمية الاقتصادية تجنح الى الحد من ايقاع النمو السكانى ولأن مفهوما جديدا للديموجرافيا يجب أن يتجه الى الهدف نفسه • وتميل دائما دراسة هذه الأرقام المجردة الى أن تخفى التفاوتات الكبيرة الموجودة فى العالم كتلك التى آكدها رينيه دومون (١) بقوله : « ان البورجوازى الأمريكى يبدد من الطاقة والمعادن خمسة أضعاف ما يستهلكه فلاح بيهار » (٢) •

وقبل أن نسرد باختصار الحجج التى تورثها التنبؤات السابقة ، يكفى أن نشير الى أنها جاءت من جانب نادى روما (٣) بمبادرة من أوريليو بيتشى (٤) والكسندر كنج • لقد قدمت لهما خدمات معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (٥) المعروف اختصارا ب Mit بالتعاون مع جاى فوريستر (٦) بالاضافة الى عدد كبير من المساعدين من رجال البنوك ورجال الصناعة البارزين أو من بين أوساط المثقفين الذين يعرفون أحوال العالم المعاصر حق المعرفة • وفيما يتعلق بالافتراضات ذات الطبيعة المقيدة التى سبق ذكرها ، فان التوصيات والنتائج التى انتهى اليها نادى روما كانت محل دراسات جادة وأثارت ــ وهذا ضرورى ــ نقاشا كبيرا •

وقد أسفر كل هذا عن توصيتين أساسيتين : (أ) اقلال الاستثمارات الصناعية (وبخاصة فى مجال الصناعات الملوثة للبيئة) بنسبة تعادل استهلاك رأس المال المادى (ب) وخفض معدل نمو السكان •

وترتيبا على ذلك فان هاتين التوصيتين لا تعدوان ، من الناحية العملية ، أن تكونا مجرد أمنية لأن يحافظ المستقبل على الوضع الراهن الأمر الذى يستتبع ، من الناحية المنطقية الابقاء على تفاوتات مستويات المعيشة الموجودة فى العالم •

---

(١) René Dumont.

(٢) Bihar.

(٣) club of Rome.

(٤) Aurelio Peccei

(٥) Massachusettes Institute of Technology.

(٦) Joy Forester.

واختلاف وجهات النظر فيما يختص بهاتين التوصيتين أصبحت فعلا (وستظل كذلك) مذهلة للغاية • ومن بين وجهات النظر الأكثر ميلا الى التطرف يكفى أن نذكر ، فى المحل الأول ، آراء أولئك الذين لا يرون فى أعمال نادى روما سوى وسيلة للاعلان عن الصناعات التى تنتج سلعا غير ملوثة ـ وهى من ناحية أخرى غالبا ما تنتمى الى مجموعات تمتلك أيضا صناعات تفضى الى تلويث البيئة للغاية ! ولا يقل عن ذلك تطرفا موقف المشايعين لالغاء النفقات الحربية التى تبلغ حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ مليون دولار وتحويلها الى استثمارات فى قطاع الزراعة أو فى الصناعات الزراعية •

وبالرغم من ذلك فان الناس جميعا يقفون الى جانب الرأى القائل بأن يحل محل أسلوب التنمية من خلال القطاع الخاص (الذى لا يقيم وزنا للتكلفة الاجتماعية) ، أسلوب آخر موجه ، بدرجة أكبر ، الى الرفاهية الاجتماعية والتعليم ، والعلوم (الأبحاث الأساسية والعلوم التطبيقيةعلى السواء) • ومن شأن طبيعة هذا التوجه أن يعدل بصورة أساسية التوقعات التى تظهر على الرسوم البيانية •

التصنيع والتنمية الاقتصادية

دور الصناعة الحاسم

يمكن اعتبار الصناعة أساس التنمية الاقتصادية ذلك أن التحولات الاقتصادية الأكثر أثرا لم تقع ، بصورة عامة ، الا بعد قيام الصناعة وانتشارها • ويظهر الجدول التالى الارتباط بين حركة التصنيع وبين مستوى التنمية : فكلما ارتفعت أهمية الصناعة ، اتسع نطاق التنمية • وبالمثل فان القطاعات الزراعية والمنجمية تتطور بطريقة عكسية ذلك أنها تتراجع على نحو منهجى ، بينما يمر القطاع الثالث ـ قطاع الخدمات ـ بمرحلتين أساسيتين : فيزداد حجمه فى أول الأمر بسرعة كبيرة ، ثم تبدأ أهمية القطاع الثالث النسبية فى التقلص بمجرد أن تصل حركة التصنيع مستوى أكثر ارتفاعا • يتعين ، مع هذا ، الاشارة الى مرحلة ثالثة تظهر فى الاقتصاديات مفرطة التقدم ، حيث يعود قطاع الخدمات الى الارتفاع مرة أخرى بصورة مذهلة •

ويعتبر أمرا مفيدا للغاية تطبيق دراسة المشروطية (١) ونتائج الثورة الصناعية على البلاد المتخلفة لأن ذلك يتيح التنبؤ بالمراحل التى لم يزل على هذه البلاد أن تقطعها لتحقيق مستوى حقيقى من التنمية •

---

(١) او الشكلية modalité. (المترجم) •

عناصر اجمالي الناتج الداخلي

(١٩٥٠ ــ ١٩٥٩)

نصيب الفرد من الدخل	القطاعات		
	الأول (الزراعة)	الثانى (الصناعة)	الثالث (الخدمات)
البلاد النامية			
اقل من ١٢٥ دولارا	٪٤٧	٪٢٠	٪٣٣
من ١٢٥ ــ ٢٤٩	٪٤٠	٪٢٥	٪٣٥
من ٢٥٠ ــ ٣٧٥	٪٣٠	٪٢٥	٪٤٥
من ٣٧٥ ــ ٥٠٠	٪٢٧	٪٢٧	٪٤٦
البلاد المتقدمة	٪١٣	٪٥٠	٪٣٧

النموذج الأول :

الثورة الصناعية الانجليزية

يعتبر الغالبية العظمى من الكتاب ، أن الثورة الصناعية تنطوى على انفصـــام ماضى المجتمع أو البلد القريب · وترتيبـــا على ذلك لا تصبح الاستمرارية طابع عملية التصنيع · والواقع أن آراء غاية فى التنوع تجابه ، أسلوب مواجهة هذا الانفصام فيوجد ، فى المحل الأول ، أولئك الذين يعتبرون أن هذا الانفصام يحدده ، بصـــورة أســـاسية ، تركز وسائل الانتاج فى أيدى أقلية اجتماعية بينما ترى الأغلبية نفسها وقد تجردت شيئا فشيئا من الوسائل التى كانت تمتلك منها القليل · ويرى كتاب آخرون أن ادخال الآلة هو العنصر الأساسى · ويرى آخرون أن التجارة الخارجية تؤدى الدور الحاسم · ويمكن للمرء أن يضيف لهؤلاء مجموعة رابعة تعتبر ، ظهور صغار الزراع بأعداد ضخمة وصغار صناع السلع سواء أكانوا مهرة أم لا ، العنصر الرئيسى ·

> وهكذا يكون الماضى معنا ويعيش [illegible] ومهما تكن صورتـه فليس هناك سوى وسيلة واحدة للتعمق [illegible] حتى ولو كان هذا الماضى قدانحدر من عهد سحيق ، [illegible] هى معرفة كيف نشأت هذه الأشياء الأمر الذى يساعدنا فى فهم طبيعتها ، والوقوف على سماتها وارتباطها مع حقائق الحياة الراهنة او انعدام هـــذا الارتباط او ضعفه
>
> ل٠ب٠ نامير

أسباب الثورة الصناعية فى انجلترا :

لم يكن هناك حتى منتصف القرن الثامن عشر ما يوحى بأن ظاهرة تحول وشيكة الحدوث فى انجلترا ، وحتى فى المناطق ذات الاقتصاد الأكثر تطورا مثل اسكتلنده وويلز ، لم يكن يجد المرء حقا عملية نمو اقتصادى سريعة . ومع ذلك فيمكن للمرء ، فى الوقت الراهن ، الكشف عن خمسة عوامل تيسر هذه الظاهرة بطريقة مباشرة :

الأول : تطور الثقافة وقيام الايديولوجيات والمستويات الذهنية التى تيسر انتشار الليبرالية الاقتصادية .

والثانى : تقدم العلوم وفنون الصنعة التى تزودنا بالعناصر اللازمة للانتاج الكبير (مثل الآلة البخارية) .

والثالث : نمو السكان العامل الذى يزيد كثيرا المعروض من القوة العاملة من ناحية ، ويرفع الطلب فى الأسواق من ناحية أخرى .

والعامل الرابع : يرتبط بالتراكم الأصلى لرأس المال المترتب على تجارة خارجية مزدهرة وعلى مصادر داخلية ومنوعة للربح فى نفس الوقت ، ويتمثل ذلك بصورة خاصة فى الزراعة التى يشكل تقدمها .

العامل الخامس : وواقع الأمر أن الثورة الزراعية يمكن اعتبارها عاملا حاسما بما تعنيه فى حد ذاتها أو بما تتيحه من تحولات وبخاصة فيما يتعلق بما تحتاجه ، من رجال ، اقامة صناعة ناشئة قوية : منظمون ، ومنتجون ومستهلكون .

وخلال الثورة الصناعية لم يقع النمو بطريقة متناسقة تناسقا مطلقا . وظهر هذا الوضع فى انجلترا فى صناعة القطن ـ بوصفها القطاع الناشىء ـ التى جرت فى أذيالها بصورة معينة ، الاقتصاد فى مجموعه .والواقع أن نمو هذا القطاع كان مذهلا : تضاعف ست مرات انتاج القطن فيما بين سنتى ١٧٧٣ ـ ١٧٩٨ . وفيما بين سنتى ١٧٨٠ ـ ١٨٥٠ ضربت انجلترا مثلا لظاهرة غير مسبوقة تماما فى تاريخ العالم : تضاعف مرتين نصيب الفرد من الانتاج . وتضاعف بدوره فيما بين عامى ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ اجمالى الناتج القومى مما اتاح لانجلترا أن تدخل القرن العشرين وقد حققت تقدما خالصا على منافسيها . وقد حافظت على هذا الوضع ، بلا منازع ، طوال النصف الأول من هذا القرن .

حركات التصنيع الثانوية

فرنسا ، والمانيا ، وايطاليا ، واليابان

ظلت فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بلدا زراعيا في الأساس • ففي عام ١٨٥١ كان يشتغل ٧٥٪ من سكانها بالزراعة ، وكانت الصناعة في صورة مشروعات عائلية أو وحدات انتاج صغيرة • وكان يتعين على فرنسا أن تنتظر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكي ترى ظهور المشروع الكبير بطريقة لا رجعة فيها •

وتستدعي حالة المانيا ، الانتباه كثيرا ذلك أن النظم الاقطاعية التي قضت عليها في فرنسا ثورة سنة ١٧٨٩ ظلت موجودة في أوائل القرن التاسع عشر • ان المانيا وقد كانت تثق في قوة هيئاتها المهنية التقليدية وفي قدرة الادارة المركزية والادارة البلدية ، ساد فيها الملاك الزراعيون الكبار الذين أطلق عليهم اسم Junkers • وقد ظل هذا الموقف سائدا حتى اعلان قيام التزولفرين (*) (الاتحاد الجمركي) وانشاء السكك الحديدية •

ولم تكد تبدأ خلال الفترة ١٨٥٠ ــ ١٨٦٠ ، عملية التنمية الاقتصادية حتى دفعتها الى الأمام المصارف الصناعية الكبيره التي أنشأها الملاك الزراعيون • وعلى هذا الأساس لم تقع تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي للطبقة التي ظلت تحتفظ بالسلطة : فقد تحول ملاك الأرض ، الى رجال المصارف •

(*) Zollverein . وهذه التسميه مكونة من كلمتين Zoll أي الجمارك verein أي الاتحاد (المترجم) •

وهذا هو نوع التنمية الذى يسمى « **النموذج البروسى** » (١) ٠

انطلقت الصناعة ، فى البلاد الأخرى ، فى ظل الحماية الجمركية ، وفى الغالبية العظمى من الحالات ، بفضل الصناعة القطنية الحافزة التى تملك من بين ما تتفرد به ، فتح أسواق جديدة من خلال تطوير وتنمية السوق الخاصـــة بها ٠ وقد كان هـــذا الحال فى ايطاليــا (بيمون ولومباردى) (٢) وفى غيرها من بلاد أخرى عديدة ٠ وبالرغم من ذلك فحركات التصنيع هذه لم تتبع النموذج الانجليزى تماما لأنها قامت فى بيئة اقتصادية ، وسياسية وايديولوجية مغايرة ٠ ويكفى أن نعيد الى الاذهـــان فى هــــذا المجال حرية التجارة التى كان يســتمتع بهــا البريطانيون والنضال الضارى الذى واصلت القيــام به ضـــد الحرية التجارية ، البرجوازيات القومية الأخرى ٠ وبرغم ذلك فان عوامل عديدة جاءت من بريطانيـــا العظمى وبصـــفة خاصـــة التجربة الصـــناعية ، والتكنولوجيا ٠ وحتى بعض تدفقـــات رؤوس الأموال ، مارست أثرا ايجابيا فى البلاد الأخرى ٠

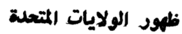
وتقدم اليابان حالة غاية فى التفرد ٠ فيرجع تطور صناعة اليابان الحديثة الى ثورة ميجى (٣) (١٨٦٨) التى باشرت اصلاحا زراعيا ، وحققت تحولا فى البنيان الهيكلى الاقطاعى وآزرت عملية تضخمية أتاحت الفرصة أمام تراكم الأرباح ٠ قويت حركة التصنيع بفضل تدخل الحكومة المباشر التى قامت ، فى الأيام الأولى ، بانشاء وتمويل مشروعات جديدة تحولت ، بعد مرور عشرين عاما ، الى رؤوس أموال خاصة ٠ لقد أخـــذ نجاح اليابان (وهو الحالة الوحيدة خارج أوربا الغربية) مدى مذهلا عندما تضاعف اجمالى الناتج القومى أربع مرات فيما بين عامى ١٨٨٥ — ١٩٣٥ ٠والواقع من الأمر أن توسع اليابان الحربى — حرب مع الصين (١٨٩٤ — ١٨٩٥) ، وحرب مع روسيا (١٩٠٤ — ١٩٠٥) ، واحتلال منشوريا (١٩٣١ — ١٩٤٥) — أسهم بقسط وافر فى التعجيل بايقاع النمـو ٠

---

(١) **Modèle prussien** نسبة الى ولاية بروسيا وكانت اقوى الولايات العديدة التى اتحدت وكونت المانيا فيما بعد ٠ (المترجم)

(٢) **Piémont et Lombardie.**

(٣) **Révotulion Meiji**



ظهور الولايات المتحدة

احتل الاقتصاد الأمريكي منذ بداية القرن العشرين مكان الصدارة في المجال الدولي ، وبرغم ذلك فان تاريخ أمريكا يتميز بصورة أساسية بأن ثورتها الصناعية قد أنجزت خلال فترة قصيرة للغاية ٠

يذكر المرء أن عدد سكان الولايات المتحدة في عام ١٧٩٠ لم يتجاوز أربعة ملايين نسمة ، بينما يبلغ تعدادها في الوقت الراهن ما يزيد على مائتي مليون ٠ وفي غضـــون القرن الثامن عشر عمل عنصران على عرقلة تنمية هذا البلد : الأول سـيطرة بريطانيا العظمى التي كانت ترمي الى الابقاء على هــذه الولايات منطقة زراعية ومنطقة مناجم والثاني نقص الأيدي العاملة ٠

ولم تكد تحصل الولايات المتحدة على استقلالها عام ١٧٨٣ حتى سرعان ما أرست قواعد السياسة توسعا اقتصاديا تحوطه حماية جمركية قاسية ٠ وضعت الولايات المتحدة خطة أشغال عامة طموحة ، ووضعت نظام ضرائب يهدف الى تشجيع الصناعة وتزودت باطار سياسي يتجسد في دستور يقف بوضوح وصراحة الى جانب المشروع الحر ٠

ومنذ ذلك الوقت أصبح في الامكان اعتبار الابتكارات الفنية مفتاح التوسع الاقتصاد الأمريكي ٠ لقد استطاع الفريد مارشال الاقتصادي المرموق ، القول بأن نموذج الصناعة الأمريكي كان نوعا من « جذور » القواعد التي قام عليها الانتاج الكبير ، بينما ظلت الصناعة الأوربية (والفرنسية منها على وجه الخصوص) مرتبطة بالبحث عن مجموعة منوعة من المنتوجات تشتهر بجودتها ٠

أفضت سياسة العزلة التى أتبعتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى الى أن اتجه اليها جزء من الطلب الخاص بالبلاد المتحاربة مما يعنى تزويد الصناعة بعنصر اضافى لنمو انتاجها وجعله أكثر اهتماما بالسوق الخارجية .

ولم تعرف مرحلة التوسع هذه سوى ضربة من التوقف غاية فى القسوة : ذلك أن أزمة عام ١٩٢٩ وضعت بصورة أو بأخرى ، نهاية للتفاؤل اللامحدود الذى ساد أمريكا حتى ذلك الوقت . عاد الاصلاح الاقتصادى مع تطبيق اجراءات مبدأ تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية الذى وضعه روزفلت .

ولم يستبق سوى خطة الأشغال العامة الهائلة التى أتاح تنفيذها تقديم فرص عمل لجانب كبير من العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة للأزمة .

وابتداء من عام ١٩٣٩ أعطت الحاجة لتلبية الطلب المتزايد لبلاد الحلفاء التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية ، دفعة حاسمة للصناعة الأمريكية .

تفسيرات التنمية العريضة

المدرسة الكلاسيكية

آدم سميث وريكاردو

وضع آدم سميث الاسكتلندى أول نظرية حديثة للتنمية الاقتصادية فى كتابه « البحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » (١) عام ١٧٧٦ . وتهدف نظرية آدم ، بصورة خاصة ، الى تحليل الطريقة التى يمكن بها الانتقال بسرعة من اقتصاد زراعى متخلف الى اقتصاد صناعى متقدم . ومن الطبيعى ، اذن ، أن تعمل صحوة البلاد النامية الأخيرة على تجديد الاهتمام بكتاب آدم سميث المهجور . يتعين على الدولة أن توجد اطارا سياسيا مستوحى من نظرية « دع الأمور تجرى فى أعنتها » » (٢) من خلال انقاص تدخل المالية العامة الى الحد الأدنى بهدف الحصول على اكفأ تخصيص (*) للموارد الانتاجية . وبالاضافة الى ذلك فمن الضرورى وجود

---

(١) المعروف اختصارا باسم « ثروة الأمم » . (المترجم)

(٢) ترجمة أخرى اعتقد أنها أكثر دقة من « دعه يعمل ، دعه يمر » وهى الترجمة التى جرى الكثيرون عليها لنظرية laissez faire, laissez passer (المترجم)

تراكمات رأسمالية سابقة وأن تكون السوق قد اتسعت فعلا · واتساع السوق فى شأنه أن يتيح ، من ناحية ، تحقيق توزيع الناتج توزيعا جيدا ، ويدفع من ناحية أخرى الى تطوير تقسيم العمل اللازم لجعل الانتاج أرخص ·

وبالرغم من ذلك فقد اتخذ آدم سميث مواقف انتقائية بذاتها ، وكان يتعين انتظار مجىء ريكاردو الذى ألف بين تحليلات سميث ومالتس لكى يشكل منها نظرية التنمية الاقتصادية الكلاسيكية التى تهدف بصورة أساسية الى تفسير عملية نمو الاقتصاد التقليدى كلها ابتداء من الرأسماليين المزعومين حتى تنتهى ، طبقا لريكاردو ، الى نوع من الركود العام والضعف التدريجى · ويبسط الكلاسيكيون الاستدلال الآتى : بمجرد تجمع الظروف التى تتيح انطلاق عملية النمو ، يفضى التراكم الرأسمالى الجديد الى زيادة الطلب على القوة العاملة الذى ينطوى على زيادة « أجر السوق » (*) بالنسبة لأجر الكفاف (*) · ومع ذلك فطبقا لنظرية مالتس عن السكان ، يؤدى استمرار الأجور المرتفعة الى نمو السكان على أساس متوالية هندسية (بينما لا تزداد المواد الغذائية الا بمتوالية حسابية) بحيث أن الطلب على الأيدى العاملة يرتفع حتى يتطابق أجر السوق من جديد مع أجر الكفاف · ومن ثم يحدث تعديل بين نوعى الأجر ينتهى بارتفاعهما · وبالرغم من ذلك فان أجر الكفاف لم يعد هو نفسه نتيجة لتطور الحاجات الاجتماعية ومن ثم الحاجة الى كميات أكبر من المواد الغذائية من الآن فصاعدا · ويترتب على ذلك ضرورة فلاحة أرض جديدة تشمل الأقل خصوبة التى ظلت هامشية · ويتطلب استغلال هذه الأراضى نفقات أكثر ارتفاعا بالنسبة للوحدة الواحدة مقابل غلة أقل ، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية · وبالرغم من أن الأجور النقدية تبدو أكثر ارتفاعا عما كانت عليه عند بداية عملية التنمية ، فواقع الأمر أن ارتفاع الأسعار يفضى الى الهبوط بالأجر النقدى الى مستوى أدنى من حد الكفاف · وارتفاع تكاليف المعيشة هذا يفيد منه اذن ملاك الأراضى ذات الخصوبة الجيدة التى تظل نفقات الانتاج الخاصة بها على ما هى عليه · ومن المؤكد أن هذه النفقات يمكن أن تنقص من الربح الجديد على حساب أصحاب رؤوس الأموال الذين يرون الربح الصافى المخصص لهم وقد هبط · وهكذا يقل ما يعود على أصحاب رؤوس الأموال من منافع فى كل مرة أكثر فأكثر حتى يأتى الوقت الذى ينعدم فيه الحافز لاجراء مزيد من تراكم رأسمالى · ومن ثم يرى الناس ، دون وجود أزمة ، الاقتصاد الرأسمالى وقد دخل فى ركود تام « كما لو كان فى محيط كبير » ·

ومع ذلك فقد فتح ريكاردو طريقا نظريا آخر سار فيه ماركس ومفكرون آخرون أكثر راديكالية • وطبقا لما ينادى به ماركس يمكن للتحديثات التقنية وتقدم القوى المنتجة أن تصبح وسيلة تحمى مراكز الرأسماليين ولكن تعرض الطبقة العاملة لأزمة بطالة من العسير التغلب عليها •



ريكاردو الاقتصادى الآخر البارز من المدرسة الكلاسيكية

تفضى تحليلات كل من ريكاردو وماركس الى نتائج مختلفة ليس فقط فى المجال الاقتصادى ، بل وعلى المستويين السياسى والاجتماعى أيضا • وطبقا لماركس يجب أن تقع المواجهة بين ملاك الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال تاركين الطبقة الكادحة (البروليتاريا) فى مواقع محايدة ان لم تكن متضامنة مع رأس المال • وعلى العكس من ذلك فالصدام بين مصالح الرأسماليين وبين مصالح العمال العاطلين ، حسبما ينادى به ماركس ، سوف يكون الاحتكاك الذى يحدد النظام •

ويمكن للمرء أن يذكر جون ستيوارت ميل الذى لم يكن ثوريا بل مصلحا • لقد فرق بين قوانين الانتاج التى تنتمى الى النظام « الطبيعى » ـ ومن ثم دائمة لا تتبدل ـ وبين قوانين التوزيع وقوانين التبادل التى تنتمى الى النظام الاجتماعى ويمكن تعديلها سياسيا •

وهكذا ظهر منذ ريكاردو ، اتجاهان كبيران في العلوم الاقتصادية: الأول اتجاه حر ذو طابع اصلاحي ويسوده نوع من التفسير الكلاسيكي الجديد (١) الكبير ، والثاني اتجاه اشتراكي أخذ به الاشتراكيون الريكارديون ثم ماركس وكل من سوف يتلقون الرسالة الثورية ٠

ماركس

يقع مفهوم « فائض القيمة » (٢) من نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية موقع المركز من الدائرة ٠ يمكن أن يقترب هذا المفهوم على المستوى الاجتماعي من « صافي الربح » طبقا لكيزني (٣) أو « الريع الصافي لآدم سميث وريكاردو » ٠ ويحدد هذا المفهوم جملة ما يتعلق بالتشغيل الاقتصادي لرأس المال أي الأرباح والريع ٠ وعند ماركس يقابل « فائض القيمة » مفهوم القيمة التي يضيفها على أي منتوج ، فائض العمل (*) الذي تحققه الطبقة العاملة ويميز شكل الاستغلال الذي يمارسه الرأسماليون ٠ ويشكل فائض القيمة وهو يمثل مصدر ربح الرأسمالي كله ، جزءا كبيرا يعاد استثماره من خلال الدورة الاقتصادية الأمر الذي ينطوي على عملية التراكم الرأسمالي ٠

وطبقا لنظرية ماركس الاقتصادية ينطوي الانتاج على وجود قطاعين كبيرين : قطاع وسائل الانتاج (٤) وقطاع وسائل التبادل (٥) ٠ والقطاع الأول أهم بكثير من القطاع الثاني ٠ وبنفس الطريقة يتحلل رأس المال من وجهة نظر تشغيله اقتصاديا الى رأس المال الثابت ورأس المال المتغير (٦) ٠ وتشكل العلاقة بين النوعين من رأس المال ، « التكوين العضوي لرأس المال » (٧) ٠

ان ظهور الاقتصاد الحديث أو الرأسمالية الصناعية ، سبقته فترة « تراكم رأس المال البدائي » الذي يتحقق في ظل مجموعة من الظروف من بينها الثورة الزراعية ، والهجرة من الريف الى المدن والمصانع وتنمية وتطوير التجارة الخارجية ٠ وبمجرد أن تبدأ عملية التراكم التي تشتمل على تحويل أكبر فأكبر من فائض القيمة في وسائل الانتاج والتبادل ، فان حجم رأس المال المستثمر يتطلب قدرا مناسبا من العمل « الحي »

---

(١) néo-classique.
(٢) Plus-value
(٣) Quesnay
(٤) Moyens de productoin.
(٥) Moyens d'échange.
(٦) Capital constant, capital variable.
(٧) Composition organique du capital.

او – فى واقع الأمر حجمــا معينــا من القوة العاملة التى تقدمهــا الطبقة العاملة • وعندمــا يكون الطلب غاية فى القوة ، فيضطر أصحــاب رؤوس الأموال الى أن يغترفوا من « جيش الاحتياط الصناعى » للطبقة الكادحة الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع سعر القوة العاملة (الأجر) أى حصة العمل الاجمالية على حســاب انقاص حصــة رأس المــال – أى فائض القيمة • وعندئذ ، يندفع الرأسماليون ، أصحاب وسائل الانتاج ، الى اعطاء الأولوية للاستثمار فى التقنيات الجديدة الأمر الذى يتيح القصد فى استخدام



كارل ماركس • كان لأعمال هذا المفكر الاقتصادى الالمانى تاثير غير عادى فى كل نظم الفكر فى المجتمع الحالى •

القوة العاملة مما ينتهي ، تبعا لذلك ، الى انخفاض سعرها • ومع ذلك فيحدث أن يتم تراكم رأس المال بسرعة كبيرة تتيح ادخال تقنيات انتاج جديد وفي الوقت المطلوب ، ومن ثم يستوعب رأس المال « جيش الاحتياط الصناعي » بأكمله مما يترتب عليه انخفاض فائض القيمة انخفاضا كبيرا من شأنه أن يعرقل ، الاستثمارات في نفس الوهلة : وعندئذ يحدث انهيار سعر الأيدي العاملة ، وانتشار البطالة وحلول الأزمة الاقتصادية كنهاية للعملية •

وطبقا لما ينادي به ماركس ، فانه قانون الرأسمالية الذي يتطلب سيره الحسن تراكما رأسماليا حتى يتحقق النمو الاقتصادي • غير أن لهذا التراكم نفسه أثرا مضادا هو ظهور مراحل الأزمة والتوسع المتلاحقة • ويوجد في النظام ، بالاضافة الى ذلك ، عدد من متناقضات أخرى كتلك التي أبرزها انجلز عندما أوضح أن القدرة الانتاجية تجنح الى الزيادة على أساس متوالية هندسية في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج طبقا لمتوالية حسابية • وثمة آثار أخرى ضارة تنشأ عن النمو من بينها تركز المشروعات وتركز رأس المال المصرفي وهو ما يتعين ابرازه •

ان افقار الطبقة الكادحة التدريجي نتيجة لتقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة يمكن مواجهته مع ارتفاع مشقة العمال اما على نحو مطلق واما على نحو نسبي • ان نهاية النظام الرأسمالي ، حسبما ينادي به ماركس وانجلز سوف تأتي لأزمة اقتصادية • وطبقا لما ينادي به لينين فان الدور الحاسم سوف تؤديه البروليتاريا من خلال تصرف مدرك من شأنه أن يسارع من انهيار النظام •

الفكر النيوكلاسيكي :

لقد وضع ألفريد مارشال النموذج المثالي للعصر الفيكتوري ، النموذج النيوكلاسيكي للتنمية • ان التنمية الاقتصادية تعتمد على كيف وكم السلع الرأسمالية التي تتوقف كميتها بدورها على حجم رؤوس المال والعمل المتاحة •

وترتبط التنمية بدرجة عالية بالعلاقة بين رأس المال والعمل بحيث لا يكون الارتباط بينهما الا ايجابيا • ان عائد رأس المال شأنه في ذلك شأن عائد العمل هو دالة لانتاجية كل منهما الأمر الذي يفترض وجود مركز متوازن مع تشغيل كل عوامل الانتاج بطريقة فعالة • ولعل الانتاجية

الخاصة برأس المال يمكن قياسها بواسطة كمية الطيبات (١) المنتجة بفضل الاستثمارات الجديدة · وترتيبا على ذلك فلكى تحدد نسبة عائد رأس المال العظمى ، يتعين استخراج حاصل قسمة مبلغ رأس المال المستثمر على حجم الانتاج الأمر الذى يجب أن يشمل الاستثمارات الأخيرة وكل العناصر التى سبق تكوين رأس المال منها · فلنفترض أن صناعة ما ترغب فى رفع انتاجها وتخطط للحصول على مكنة أو عدة مكنات لاضافتها الى ما هو موجود فعلا فى مشروعها · فاذا كان نمو الانتاج الذى يأمل المشروع الحصول عليه بفضل هذه الاضافة يعادل أو يزيد على نسبة الفائدة السائدة فى السوق ، فان الاستثمار الجديد قابل للاستمرار · وترتيبا على ذلك فان الانتاجية الخاصة بالمكنة الجديدة تقدر ابتداء من زيادة الانتاج اللاحقة للحصول على هذه المكنة · ويؤخذ العائد الجديد أساسا لاتخاذ القرار الخاص باستثمارات المستقبل وذلك فى نطاق ما تؤثر به الاضافة الأولى فى عائد المشروع الاجمالى ·

وفيما يختص بالعمل فسوف يحصل ، فى صورة أجور وعوائد منوعة ، ما يعادل كمية البضائع المنتجة وذلك بفضل استخدام عدد معين من العمال · وبمعنى آخر فسوف يحدد ما تحصل عليه اليد العاملة بدلالة زيادة الانتاج اللاحق لتشغيل العمال الجدد · ولنضرب مثلا بمصنع يشتغل فيه مائة عامل وبانتاجية تقدر بألف دولار فى اليوم · فاذا أضيف عامل جديد ، فترتفع قيمة الانتاج الى ١٠٠٨ دولار فسوف تستخدم هذه الدولارات الزائدة وقدرها ثمانية لتحديد أجر هذا العامل الأجير وعائد المائة عامل القدامى أيضا · ومن المؤكد أن هذه الأجور تتحدد من وجهة النظر الاقتصادية البحتة بعيدة عن نطاق أية اعتبارات أخرى مثل العناصر النقابية ·

ومما يتميز به هذا النموذج بصورة أساسية هو أن عوامل الانتاج كلها يتم تشغيلها تشغيلا كاملا وعلى نحو دائم · ومما لا ريب فيه أنه لا بد من التسليم بوجود قدر من المرونة أساسا فيما يختص بحساب الأسعار والأجور · وترتيبا على ذلك يتعين على المنظم فيما يتعلق بالعمل أن يحرص على زيادة حصة ، العمال اذا ما اتجهت الأجور الى الانخفاض ، مع المحافظة تماما على التشغيل الكامل · وبهذه الوسيلة يمكن أن يتلاحق النمو الاقتصادى على نحو متوازن متفاديا بذلك النزاعات والأزمات والصدمات ·

---

(١) ترجمة الكلمة goods أو marchandises · وقد جاءت فى القرآن الكريم بهذا المعنى فى أكثر من آية : « وكلوا من طيبات مارزقناكم » ··

وبسبب صرامة تكوينهـا كانت هذه النظرية أسـاس مجموعة من المفاهيم التى استخدمها ، فيما بعد ، اقتصاديون ذوو اتجاهات متباينة ٠ وبرغم ذلك فسرعان ما أظهرت الافتراضات التى بنيت عليها هذه النظرية أنها تتسم بنوع من المثالية ، وأن عدم كفاءتها برزت بوضوح على الأقل فى موضعين : فى أول الأمر عند نهاية القرن الماضى فى تفسير البطالة ثم فى عام ١٩٢٩ للاسهام فى فهم الأزمة وقضية الركود الاقتصادى ٠

التنمية الشومبيترية (١)

حاول شومبيتر أن يقدم تفسـيرا للرأسمالية المعاصرة من خـلال تساؤله عن المنافسة الحرة التى وان كانت فى واقع الأمر ليست موجودة بصورة ثابته ، فيلاقيها المرء فى عالم من الركود يتكرر على الدوام مع مجىء هذه الظواهر الجديدة ــ وسائل انتاج جديدة ، وسلع استهلاكية جديدة ، وأسـواق جديدة ، واسـتخدام مواد أولية جديدة ، وهياكل اقتصادية جديدة أيضا مثل البنيان الاحتكارى ــ وقد دخلت هذه الأشياء الجديدة من خلال عنصر حاسم : المنظم الديناميكى الذى يبحث عن طريقة ليطرح فى السوق منتوجا غير مسبوق يتيح للمنظم أن يحتل ، فى أول الأمر ، مركزا احتكاريا حقيقيا ٠ وتتحقق نفس هذه الميزة للمنظم الذى ينجح فى أن يكون أول من ينجز تقنية انتاج جديدة : ففى استطاعته أن يبيع فى وقت يسبق بكثير ، منافسيه الموجودين فى نفس القطاع الذين ليست لديهم امكانية استخدام هذه التقنية الجديدة ، منتوجه بسـعر السوق ولكن بتكلفة أقل محققا بذلك أرباحا زائدة ٠ وبرغم ذلك فان ظهور المشروعات الجديدة التى تجذبها معدلات الأرباح الاستثنائية ، سوف ينحى جانبا المنافع التى حصل عليها المشروع الجديد فيعود الى هذا القطاع التوازن من جديد ٠ ويطلق شومبيتر على مثل هذه الآلية « الرأسمالية التنافسية » (٢) ٠

ومن هذا النوع من الرأسمالية ظهرت الرأسمالية الاحتكارية (٣): وهى تلك التى تشمل المشروعات واتحادات الشركات التى كانت سباقة الى تقديم التجديدات لأول مرة والتى احتفظت نتيجة لذلك بموقع حاكم بالنسبة لجميع المشروعات الأخرى فى قطاع الانتاج نفسه ٠ ففى مرحلة الرأسمالية التنافسية يصـبح الائتمـان المصرفى ضرورة قاطعة لتمويل

---

(١) نسبة الى شومبيتر Schumpeter.

(٢) Capitalisme compétitif.

(٣) Capitalisme monopoliste.

مشروعات التحديث ، بينما يصبح التمويل الذاتى القاعدة العامة فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية مقصيا بذلك دور المصارف الى مرتبة ثانية ٠

لقد حل مفهوم التنافس بين المنتوجات أو بين فنون الصنعة الجديدة والقديمة ، محل مفهوم المنافسة بين المشروعات ٠ ونحن اذن فى مواقف احتكارية لا تكون الا مؤقتة ٠ وفى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية لا يتطابق بالضرورة موقف المنظم (١) مع موقف المساهم ــ ذلك الموقف الذى أسماه جيلبرث تقنى هيكلى (٢) ٠ وسوف يستمر هؤلاء المنظمون المنتمون الى طراز جديد فى تطوير الرأسمالية ٠ ونظرا لأنهم ليسوا مساهمين ، فلن يلزموا أنفسهم بالارتباط بالنظام ٠ وبما أن تصرفهم ينتمى الى تصرفات المثقفين والجامعيين فسوف ينتهى الى ظهور الاشتراكية وبصفة أساسية فى البلاد التى حققت درجة من التحول الاشتراكى مثل بريطانيا العظمى ٠ ولا يمكن لتطور الرأسمالية أن يحقق توازنه الا خلال فترات معينة : دورات طويلة المدى طبقا لتعاليم كوندراتيف (ما بين ٤٩ ــ ٦٠ عاما) ، أو دورات متوسطة المدى طبقا لجانجلار (ما بين ٩ ــ ١٠ سنوات) أو دورات قصيرة المدى حسبما يوصى كيتشين (ما بين ١٤ ــ ٤٠ شهرا) ٠ وتبقى أسباب هذه التقلبات بعيدة عن الحقيقة القائلة بأن مشروعات التجديد تبدو وقد تجمعت خلال الفترات المحددة ٠ وترتيبا على ذلك فسوف توجد فترات تكون فيها السوق وقد تشبعت بالمنتوجات الأمر الذى يخلق توقفا اقتصاديا حقيقيا فى نفس الوقت الذى يتعين على المشروعات أن تسدد فيه القروض التى حصلت عليها ٠ وفى الوقت ذاته سوف تقل الأرباح المتوقعة نتيجة لبطء حركة تنشيط المنتوجات الجديدة ٠

النظرية الكينزية ونظرية الكينيزين المحدثين (٣)

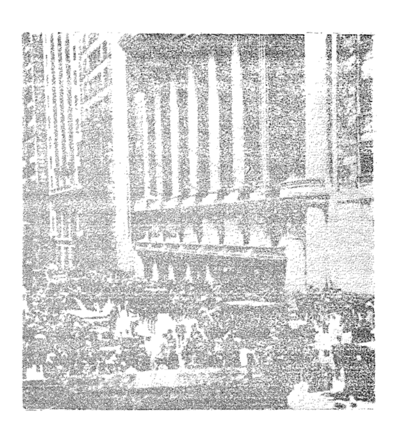
ظهرت نظرية كينز بسبب أزمة عام ١٩٢٩ فى اللحظة التى كشفت النظرية الكلاسيكية الجديدة النقاب عن عدم كفاءتهــا فى تقديم تعليل مقبول للأزمة ، يمكن أن نؤكد بدرجة كبيرة أن أثر هذا الاقتصــــادى الانجليزى كان عميقا فى المعسكر الرأسمالى الى الحد الذى يمكن القول معه بشىء من العقل : « اننا كلنا كينزيون » ٠ واذا كان كتاب النظرية العامة قد ظهر فى عام ١٩٣٦ مرتبطا بالأزمة العالمية ، فلا يخالجنا شك فى أن محتويات هذه النظرية تتجاوز مجرد شرح أسباب الأزمة ٠

---

(١) Entrepeneur.

(٢) Techno-structurelle.

(٣) La théorie keynesienne et postkey nésienne.



فى الرابع والعشرين من اكتوبر عام ١٩٢٩ واجه الذعر سوق الأوراق المالية فى نيويورك نتيجة لانهيار الأوراق المالية على نحو درامى · وقد وجد البوليس صعوبة فى احتواء الجماهير ·

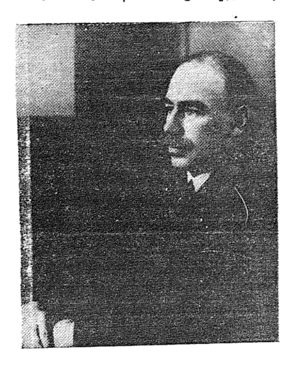
تستند نظرية كينز الى ثلاثة محاور رئيسية :

(أ) ان الادخار الاجمالى لبلد ما يتوقف على حجم الدخل الاجمالى لهذا البلد بدرجة أكبر من توقفه على سعر الفائدة السائد فى السوق ·

(ب) ان سعر الفائدة ، مع هذا ، يجب الا يقل عن حد أدنى حتى ولو كان يتعين أن تتبعه زيادة سيولة النظام ·

(جـ) ان الاستثمارات تزيد عندما يهبط معدل سعر الفائدة · ولكن أظهر الواقع العملى أنه لو تحقق هبوط سعر الفائدة عن مستوى الحد الأدنى ، فان أى انخفاض جديد لن يكون له أثر على جملة الاستثمارات · ومن ثم فان سعر الفائدة لا يؤدى أى دور فى ايجاد التوازن ·

وطبقا للنظرية الكلاسيكية ، تهبط الأسعار وكذلك الأجور في أوقات الأزمة ، ويستمر تشغيل كل الأيدى العاملة ، ولكن بعائد أقل · أما عند كينز ، فالأمر على عكس ذلك ، اذ لا يحدث انخفاض في الأجور فى فترة الأزمة ، بل تنخفض القوة الشرائية للأجور أو بمعنى آخر تنخفض قيمة النقود · وبالاضافة الى ذلك فقد أكد كينز أن النقابات لا تتسامح فى أن تهبط الأجور عن حد أدنى اسمى · وما يحدث هو أن البطالة هى التى تظهر · أما فيما يتعلق بأسعار السلع فان الاحتكارات بما لها من أساس قوى ، تظل تعمل على تثبيتها · وترتيبا على ذلك يتعين ايجاد نوع من التوازن بين البطالة وبين أقل استخدام للمواد الأولية ووسائل الانتاج ·



جون مانيا ردكينز اقتصادى صاحب مدرسة ، له أثر فى التوجهات الاقتصادية للعديد من الحكومات ·

ويجب فى هذا النهج التوازنى للاقتصاد مع وجود قـــدر معين من البطالة ، أن تؤخذ فى الاعتبار ، فى المحل الأول ، العلاقة بين الانتاج / والاستهلاك · فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ، يجنح الجزء المخصص للاستهلاك الى الهبوط بدرجة أقل نسبيا ، ويزداد بنفس النســبة الجزء المخصص للادخار · ولتجنب الاتجاه الى فقدان التوازن ، يجب أن يكون حجم المشتريات كافيا بحيث يبقى على الطلب الفعال (*) مرتفعا والا اختفى الدافع الى الاقبال على الاستثمارات : الادخار لم يعد يستثمر ولكنه يكتنز الأمر الذى ينطوى على طلب لا يكفى لاســـتنفاد حجم الانتاج الذى تولد نتيجة لتيار الدخل القوى هذا ·

وثمة مثل يضرب لتوضيح هذا التحليل الكينزى : نفرض أن بلدا بلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ١٠٠٠ دولار وأن الاقتصـــاد فى حالة توازن يخصص فيها الفرد ٦٠٪ من دخله للاستهلاك و ٤٠٪ للادخار ٠ ومن خلال مؤســـسات الائتمان يتجه هـــذا الادخار الى المنظمين الذين يستثمرونه لشراء الآلات ، أو المواد الأولية أو فى مخزون السلع المصنعة وتحت التصنيع وذلك طبقـــا للخطط الموضوعة مســـبقا ٠ فاذا تطابق الاستثمار الذى توقعه المنظم مع حجم الادخار (وهو ٤٠٪ من الدخل فى المثال الراهن) ، فان اجمالى الانتاج (قيمة الانتاج = الدخل) سوف يسحب من السوق : ٦٠٪ فى صورة سلع استهلاكية و ٤٠٪ فى صورة سلع رأسمالية ٠ وفى هذه الحالة لا يوجـــد فائض حتى من السلع غير المبيعة ٠ فاذا حدث ، بعد ذلك ، وتجـــاوز الدخل ١٠٠٠ دولار للفرد الواحد الى ١٣٠٠ دولار ، فالأكثر احتمالا هو أن الاســـتهلاك لا يرتفع بمعدل ٣٠٪ ولكن بنسبة أقل ، وواقـــع الأمر أن المســـتهلك يرضى بموقفه السابق الذى لم يخصص فيه للاستهلاك سوى ٦٠٠ دولار ٠ ومع ذلك فيمكن أن يرفع المستهلك انفاقه عن طريق شراء سلع زائدة ٠ فاذا أصبح الاستهلاك ٧٠٠ بدلا من ٦٠٠ دولار للفرد الواحد ، فان معـــدل الزيادة ســـيصبح ١٦٪ فقط أى أقل من زيادة الدخل (٣٠٪ فى هذا المثل) ٠ ويترتب على هذا النقص النسبى للاستهلاك ، ان السوق لم يعد يمتص جزءا من الانتاج ٠ ومن ثم يظهر الفائض ويجـــد المنظمون لديهم مخزونا غير مرغوب فيه ٠ وهكذا يجدون أنفســـهم مدفوعين الى تخفيض استثماراتهم والهبوط بايقاع الانتاج أيضـــا ، والحد من خططهم بدرجة تأخذ معها البطالة فى الظهور بين العمال ٠ وعندما يمتص الانتاج بأكمله مرة أخرى ــ ولكن عند مستوى أقل مما سبق ــ يعود التوازن من جديد ، ولا يمكن التخلص من البطالة ٠

وتتعلق الظاهرة الثانية المميزة لسلوك هذا الاقتصاد بالاستثمارات وبالتقلبات الدورية التى تخضع لها ٠ يتحقق الاستثمار دائما عنـــدما يمكن أن يأمل المنظم الحصول على عائد يفوق سعر الفائدة ٠ ولكن هـــذا التقويم أمر مشكوك فيه لصعوبة القيام به اذ أنه يستلزم اجراء مقارنة بين استثمار حال وبين عوائد مستقبلية ٠ وعند التعمق فى هذه المســـألة أبرز كينز الفكرة القائلة بأنه فى مراحل التراكم الكبير ، يمكن للمرء أن يقابل مواقف من شأنها أن تتطلب استثمارات ترصد فى أول الأمر لتفادى ارتفاع الأسعار وتتيح ، فى نفس الوقت ، استبدال العمل برأس المال ٠

وللظاهرة الثالثة علاقة « بمبدأ المعجل » (١) وبمقتضاه يحدث جزء من الاستثمارات نتيجة لايقاع نمو الدخل ٠

فلنفترض أن حكومة ومنظما تابعا للقطاع الخاص حققا استثمارا من شأنه أن يتيح انتاجا تبلغ قيمته مليون دولار ، ولنفترض أيضا من قبيل التبسيط أنهما دفعا هذه القيمة مرة واحدة للعمال : فسوف يترتب على ذلك أن يزيد اجمالى الدخل فجأة بما يعادل مليون دولار ٠

ولكن هؤلاء الذين قد حصلوا على هذا المبلغ لا يكتنزونه ، ويتعين أن نفترض أنهم سيخصصون جزءا كبيرا منه لاستهلاك سلع وخدمات تقدمها قطاعات أخرى من الاقتصاد ، تبلغ قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ دولار وأنهم يدخرون ٢٠٠ر٠٠٠ دولار ٠

ومنذ ذلك الوقت سوف تصل زيادة الدخل الاجمالى ١ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار ٠ ولكن العملية لا تقف عند هذا الحد ، فان من يحصلون على الـ ٨٠٠ر٠٠٠ دولار مقابل انتاجهم أو خدماتهم ينفقون جزءا ــ وليكن ٦٤٠ر٠٠٠ دولار للحفاظ على نفس الجزء سالف الذكر ــ من أجل الحصول على سلع وخدمات أخرى ويدخرون الباقى وقدره ١٦٠ر٠٠٠ دولار ٠ ومن ثم فان زيادة الدخل الاجمالى سوف تصبح ٢ر٤٤٠ر٠٠٠ دولار ٠

وسوف تستمر العملية حتى تصل أحجام المبالغ المخصصة فى صورة ادخار الى مستوى الاستثمار الأصلى ٠ ولكى ننهى هذا المثل يمكننا القول أنه لو خصص كل من اشتركوا فى تكوين هذه السلسلة و ٨٠ فى المائة من دخولهم للسلع الاستهلاكية و٢٠ فى المائة للادخار ، فان الرقم النهائى للدخول المتولدة من الاستثمار المبدئى وقدره مليون دولار ، سوف يصل الى خمسة ملايين ٠ وتكون هذه العملية قد جاءت نتيجة لما يسمى « دافع الدخل » (*) ٠ ان زيادة الاستهلاك تمارس ضغطا على العملية الانتاجية لتستحثها على الاستجابة الى الطلب الجديد ٠ وتعجل زيادات الدخل تحقيق استثمارات جديدة ويكون لهذه الزيادات أثر مضاعف فى الاقتصاد الكلى ٠

لقد تخلت النظرية الكينزية عن الفكرة الكلاسيكية التى كانت تنادى بضرورة أن تظل الدولة محايدة ازاء سلوك الاقتصاد ، وأن يتعين عليها الاكتفاء بضمان حسن سير المؤسسات ٠

---

(١) Principe d'accélération.

ولعل هدفا أساسيا من أهداف الدولة يجب ، على العكس من ذلك ، أن يحدث حجما اضافيا من الطلب قادرا على أن يسد الفجوة الممكن حدوثها بين الطلب الخاص وبين الانتاج الكلي · ويعنى هذا أنه من الضرورى اضافة الانفاق العام الى الانفاق الخاص فى صورة استثمار واستهلاك على السواء حتى يستوعب الطلب الانتاجى الكلي ·

ولقد عالج كينز الانفاق العام من ثلاث زوايا : الحجم ، والتركيب والتمويل ·

يتعين أن يكون الانفاق العام بالحجم الذى يسمح للايراد الكلي أن يحقق التشغيل الكامل لكافة عوامل الانتاج · ولتحديد هذا الحجم ، يتحتم أن يؤخذ فى الاعتبار أثر تنشيط الدخول : الآلية بموجبها يصبح الانفاق الكلي المستحث أكبر من الانفاق العام المبدئى · فاذا تقرر ، على سبيل المثال ، استثمار فى انشاء بعض الطرق ، فانه يستلزم بعض الآلات الأمر الذى يعنى أن المشروعات التى تقوم بتصنيعها سوف ترفع انتاجها مما يفضى الى طلب جديد تتلقاه المشروعات التى تعتمد عليها وهكذا دواليك ·

أما فيما يتعلق بالوسيلة التى يمكن الوقوف بواسطتها على عناصر الانفاق العام ، فان كينز لم يشر الى تفضيلات بارزة · وسواء أكانت هذه فى صورة طلبات حكومية ، أم مصروفات عسكرية أم معدات للتعليم وغيرها ، فمما لا شك فيه فانها تلك القوى الاجتماعية القادرة على تقرير الخيار · وأخيرا فان تمويل العجز ، يمكن أن يتحقق ، فى فترة الركود ، فى هيئة قروض حكومية ، وضمانات من الدولة على أمل استعادة المبالغ المدفوعة سلفا فى فترات الرخاء ومن ثم تحقيق نوع من تخفيف تقلبات الاقتصاد ·

نظرية السلطة المعدلة (١) :

لقد توصل جالبريث الى أن يؤكد بدرجة كبيرة من الدقة بعض السمات الخاصة بالاقتصاديات الرأسمالية · فقد أشار ، فى المحل الأول ، الى أن السلع التى يغل انتاجها مردودا هى التى تعرض بكميات كبيرة ، بينما تلك السلع التى لا تتيح تحقيق ربح فهى نادرة الوجود ويمكن ألا تعرض · وضرب جالبريث مثلا لذلك بحالة عائلة تقوم برحلة فى سيارة فاخرة بها ثلاجة متنقلة مملوءة بالمواد الغذائية ، ولكنها تعسكر

---

(١) La théorie du pouvoir compensateur.

فى منطقة غير صالحة للبقاء فيها على ضفة نهر ملوث ! وثمة سمة أخرى للنظام الرأسمالى هى ظهور « السلطة المعدلة » حيث تجنح المنافسة الحرة الى الظهور : ففى واجهة التجمع الصناعى ، على سبيل المثـــال ، تظهر « سلطة » نقابية يمكن أن يصعب عليها أن تنظم نفسها فى بعض الحالات كما فى الزراعة حيث يتنافس الفلاحون فيمـا بينهم أو كمـا فى قطـاع الاستهلاك : حيث تصطدم اتحادات العائلات (رابطة المستهلكين) بهيكل تجارى غاية فى التمركز ومنيع فى غالبية الأحوال ٠

وأخيرا ثمة انحراف فى النظام الرأسمالى : انفصام الملاك ورؤساء المشروع حيث تشكل هذه الطبقة الأخيرة جماعة اجتماعية متماســـكة : التقنوقراطيون ٠ ففى بعض المشروعات يجنح الهـــدف الى ألا يكون الربح بل « النجاح فى المبيعات » (١) ٠

الدولة محتكرة رأس المال :

ان الفكرتين السابقتين لكل من كينز وجالبريث انتشرتا فى مضمون اصـــلاحى بحصر المعنى نظرا لأن نظريتيهما قد انبثقت منهمـــا معايير سياسية اقتصادية من شأنها أن تدخل تحسينا على النظـــام الاجتماعى المعمول به ٠

وطبقا للنظريات الماركسية المعاصرة ، يشاهد المرء تركيزا اقتصاديا أكثر فأكثر تحتل فيه الدولة مكانا بارزا يرتبـــط بالاحتكارات بامراس قوية ويمكن تسميته « احتكار الدولة لرأس المال » ٠ وفيما يلى مميزاتها :

(أ) اضطلاع الدولة بمسئولية القطاعات الأساسية ذات العجز ٠

(ب) تبنى القطاع الخاص الصناعى للمشروعات العامة التى تعـود فتحقق فائضا ٠

(ج) ادارة المشروعات العامة بواسطة المجموعات الخاصة الضخمة ٠

(د) دعم المشروعات الخاصة مباشرة أو مداورة ٠

(هـ) مساندة المشروعات الخاصة الضخمة من خلال اصــــدار أسهم وسندات تضمنها الدولة ٠

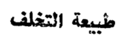
---

(١) ventes à succès.

ولعل الأمور ، بهذه الطريقة ، تنتهى الى اندماج متزايد بين الدولة وبين المشروعات الخاصة يتيح مجابهة المقتضيات المالية العديدة التى تفرضها تنمية فنون الصنعة الدائمـــة من خلال اسهامات تفرض على مجمـــوع السكان .



رجل الاقتصاد والدبلوماسى الأمريكى جون كينيث جالبرث الذى كان سفيرا لدى حكومة الهند خلال ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ . وقد حقق مؤلفه « مجتمع الوفرة » رقما قياسيا فى توزيعه وفى تأثيره الهائل على الفكر المعاصر .



طبيعة التخلف

هيكل البلاد المتنامية الاقتصادى :

تتميز البلاد المتخلفة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل نتيجة لعدم كفاية الانتاج الأمر الذى يجىء بسبب تطبيق وسائل تقنيـــة بدائية . ويتكلم راجنر نوركسيه بوصفه أحد منظرى التنميـــة الكبار عـــن « دور الفقر » (١) الذى تسير آليته بالضرورة على النحو الآتى : من أجل تحقيق زيادة نصيب الفرد من الدخل ، يتعين وجود زيادة مسبقة فى الانتاجية التى

> **من الصعب على المرء أن يجد بحثا اكثر غرابـــة او بسبب أهميته ، أولى بالاهتمام من ذلك البحث الذى يقوم بتحليل الأسباب التى تقف من الناحية العملية فى سبيل زيادة الثروة فى مختلف البلدان أو الأسباب التى تؤخر هذه الزيادة او تجعلها تتقدم بايقاع غاية فى البطء مع وجود القدرة على الانتاج والمحافظة عليها أو على الأقل تقدم الوسائل اللازمة لنمو كبير ووفيـــر فى الانتاج وفى السكان فى نفس الوقت .**
>
> **(مالتس)**

---

(١) وهى ترجمة جديدة لـ Circle vicieux de la pauvrêté وقد جرت العادة على ترجمتها « بدائرة الفقر المفرغة » أو « بدائرة الفقرة الجهنمية » وفى قواميس العربية تجىء كلمة « الدور » بهذا المعنى . والشاعر يقول :

مسألة الدور أضحت بينى وبين من أحب لولا مشيبى ما جفت لولا جفاها لم أشب

(المترجم)

لا يمكن الحصول عليها الا فى أعقاب عملية تراكم رأس المال تتيح الحصول على وسائل انتاج أفضل ٠ ولكن ، لكى يتحقق هذا التراكم ، يجب أن يكون هناك ، بطبيعة التسمية فائض هائل من الانتاج الكلى بعد الاستهلاك ويلزم ، لكى يكون هذا الفائض كبيرا ، أن يكون نصيب الفرد من الدخل مرتفعا بدرجة كافية والى « دور الفقر » هذا يجب اضافة سـوء توزيع الدخول الأمر الذى يؤدى بنقص تراكم رأس المال ـ الادخار ـ الى التركز فى أيدى طبقات بذاتها ليست ، من ناحية أخرى ، تلك التى تنتمى الى طبقة رجال الصناعة من أصحاب رؤوس الأموال ٠ ولكنهم من ملاك الأراضى الذين يحلو لهم ، فى غالبية الأحوال ، الانفاق / فى غير النواحى المنتجة ٠

ان بحث مجموعة الدراسات والنظريات الاقتصادية ينتهى الى أن تقرر أنها قد صيغت للاقتصاديات المتقدمة أو الرأسمالية أو الاشتراكية وأنها لا تتلاءم البتة مع البلاد المتأخرة ٠

ومنذ آدم سميث والكل يسلم بأن الادخار المتاح يستثمر تلقائيا الأمر الذى يفترض وجود سوق لرؤوس الأموال يسودها النظام بدرجة كبيرة مع وجود مجموعة من المؤسسات الائتمانية ٠ ولعـل واحـدة من المؤشرات الأساسية التى تدل على غيبة مثل هذه السوق (بالمعنى الحديث لها) ، تتبدى واضحة فى وجود البطالة المقنعة ٠ ويظهر هذا الشكل من البطالة عندما لا تستغل القوة العاملة على نحو عقلانى للغاية ٠ ويمكن اثبات هذا الوضع عندما يخفض جزء من القوة العاملة المستخدمة فى أحد الأنشطة المنتجة دون أن يؤثر ذلك لا فى رأس المال ولا فى الوسائل المادية المشتركة فى العملية الانتاجية ٠ وتظهر البطالة المقنعـة عادة فى الاسـتثمارات الزراعية ذات الطابع العائلى وفى قطاع الخـدمات (الثـالث) ٠ ففى الاستثمارات الزراعية ، عادة ما يشتغل كل أفراد العائلة فى المنشأة برغم أن البعض يمـكن تفرغهم لمهن أخرى دون أن يفضى ذلك الى الحاق ضرر بنتائج الاستغلال ٠ ولا يلحق ذلك الأمر ضررا كبيرا بالاقتصاد ككل ٠ غير أن حالة قطاع الخدمات مختلفة فى ذاتها ، لأن أداءه السيىء له وقع يثير السخط كثيرا فى الاقتصاد الكلى ٠ انه وضع يشف عن وجود سكان غير منتجين (اذا ما زادت الخدمات المنزلية مثلا) أو يسهم فى ارتفـاع أسعار قطاع التوزيع والعملية التجارية ٠ ولا يكون ذلك ذا أثر خطير اذا كان الجزء من الدخل الكلى الذى أنفق فى هذا المجال مساويا لما أضافه هذا القطاع من ثروة أو أقل منه ، ولكن الأثر السىء يبدأ يتحقق منذ اللحظة الذى لا يحقق فيها هذا القطاع سوى ٦٠٪ من الايراد الاجمـالى الذى

استنفده ، وهذه ظاهرة أكثر سوءا فى البلاد النامية حيث يمثل قطاع الخدمات ما يزيد على ٤٠٪ من السكان فى سن العمل ٠ أن ضغط تكاليف التوزيع ، فى هذه البلاد ، مرتفعة للغاية ، ومن ثم تؤثر مباشرة فى أسعار المنتجات الزراعية والصناعية ٠

ولهذه الظاهرة أيضا نتائج خطيرة من الناحية الاقتصادية ، عندما تتعلق بالمنتوجات المخصصة للتصدير التى يجب أن يتم تصريفها بالأسعار السائدة فى الأسواق الدولية ٠ وهذه الأسعار لا يمكن اذن أن تتحمل عبء قطاع الخدمات الزائد عن الحد ٠ أن تضخم هذا القطاع يكون على حساب قطاعى الزراعة والصناعة مع ما يفضى اليه ذلك من عرقلة التصدير. ولا يمكن لهذه العملية أن تزداد الا نتيجة لحقيقة مفادها أن ادخار قطاع الخدمات يجنح الى أن يستثمر مرة أخرى فى نفس القطاع حيث تكون الأرباح أكثر ارتفاعا مما يزيد من هذا النوع من التمويل الذاتى غير المنتج الذى تتميز به غالبية البلاد المتخلفة ٠

الاصلاح الزراعى شرط أساسى

يمكن أن تعتبر التنمية الزراعية شرطا ضروريا (ولكنه غير كاف) لبدء تنمية اقتصادية عامة ٠ ويقف شاهدا الى جانب هذه الفكرة ، تجربة البلاد الأكثر تقدما التى اجتازتها فى السنوات التى سبقت ثوراتها الصناعية والعامل الدافع للصناعة الحديثة الذى يمثله نمو الانتاجية الزراعية ٠

تتطلب التنمية الزراعية ، فى الغالبية العظمى من الحالات ، تحولا عميقا فى هيكل الملكية الذى غالبا ما يورث عن النظام الاقطاعى أو النظام الاستعمارى ٠ وتقدم الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ حالة مثالية للاصلاح الزراعى ، وقد أدت ثورة الفلاحين فيه دورا حاسما : اذ أتاحت اعادة توزيع اقطاعات الطبقة الارستقراطية ورجال الكنيسة الكبيرة على الفلاحين٠ ان جانبا هاما من تاريخ القرنين الماضيين توضحه التوترات الاجتماعية المترتبة أصلا على ضرورة تحقيق توزيع أفضل لملكية الأرض ٠

ولعل المرء يتذكر ، على سبيل المثال ثورة المكسيك أو الحرب الأهلية الأسبانية الحديثة ٠ ان القضية الحاسمة التى تفرض نفسها ، فى الوقت الراهن ، فى البلاد المتخلفة ، هى ما يشاهده فيها المرء غالبا من الاستيلاء على الأراضى ٠

ان الاصلاح الزراعى ونمو القطاع الزراعى يبرران وجودهما أيضا من خلال ردود الأفعال التى يمارسانها على قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى ٠

ويمكن للمرء ، اقتداء بما نادى به بيروخ (١) ، أن نعيد تجميع عدد من ردود الفعل هذه بالطريقة الآتية :

١ ـ آثار مباشرة للانتاج الزراعى :

(أ) زيادة هائلة للطلب على المنتوجات الحديدية ٠

(ب) زيادة تدريجية للطلب على السلع الاستهلاكية والمنسوجات بصفة خاصة ٠

(جـ) انطلاق أول ثورة ديموجرافية ٠

٢ ـ آثار غير مباشرة :

(أ) استبدال الفحم بخشب التدفئة ، وزيادة الحاجة الى الحديد والفحم ، وخفض تكلفة المنتوجات الزراعية نفسها ٠

(ب) ميكنة صناعة النسيج ، وخفض تكاليفها ومن ثم خفض تكلفة المنتوجات الزراعية ٠

(جـ) زيادة حجم الانتاج الزراعى الذى لم يخصص للاستهلاك الذاتى داخل القطاع نفسه ، الأمر الذى ينطوى على تيارات تبادلات تجارية من شأنها أن تفضى الى تحسين طرق المواصلات ووسائل النقل ٠

ويجدر ، قبل الانتهاء من المسألة الزراعية ، أن نتكلم عن عملية التركيز فى الزراعة ٠

لقد ظل العالم ردحا طويلا من الزمن ـ وبخاصة الراديكاليين والاشتراكيين ـ يعتقد أن عملية شبيهة بتلك التى وقعت فى الصناعة والبنوك وغيرها سوف تقع ، ولكن ذلك لم يحدث البتة ٠ ان عملية الاستغلال الزراعى الكبير ذات الطابع الرأسمالى بعيدة كل البعد عن أن تكون الحالة الشائعة فى البلاد المتقدمة حيث تسيطر أيضا الاستثمارات العائلية ٠ ان خطة مانزهولت (٢) التى حاولت الجماعة الأوربية الاقتصادية

---

(١) Bairoch.

(٢) Mansholt.

تنفيذها لاعادة تنظيم قطاع الزراعة ، قد اعتبرت ، أمرا أساسيا ، تركيز الاستثمارات ما دامت هي لا تتكون تلقائيا · وقد طرحت هذه المشكلة نفسها في الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة من حياة لينين : لقد كان بوجارين (١) المعروف تماما في الولايات المتحدة ، من أنصار الملكية المتوسطة في ظل نظام نقابي غاية في التقدم وهو ما يعارض نظريتي لينين وستالين · وقد أنشأ ، ستالين ، فيما بعد منشآت الاستغلال الكبيرة ·

وثمة بعض مؤلفين لا يناصرون الاصلاح الزراعي ولا اعادة توزيع الأراضي ، ليس لأسباب اجتماعية فقط ، بل لدوافع اقتصادية أيضا · وحجتهم الأساسية هي أن الملكية الكبيرة تتطلب تركيز مدخرات هائلة في أيدي الملاك الزراعيين الذين يمكنهم تحويلها الى رأس مال مصرفي ويوجهونها ، في الوقت المناسب ، الى استثمارات كبيرة تكون ، في حاجة اليها ، بعض صناعات مثل صناعة الحديد · ويعارض أنصار « المذهب البروسي »(٢) أولئك الذين لا يقبلون الآثار الجانبية التي تمارسها الزراعة على السوق (كما سبق أن وصفناها آنفا) فحسب ، بل لأنهم يعتبرون أن التنمية الزراعية تشجع الادخار أيضا · والواقع من الأمر في المحل الأول ، أن مجرد القيام بالاصلاح الزراعي ، ينتهي بالملاك الجدد الى تخفيض مستوى معيشتهم السابق (أو على الأقل الحفاظ عليه) ، وذلك للاتجاه الى ادخار المبالغ التي يخصصونها فيما بعد لشراء الوسائل الفنية الجديدة وذلك ضمانا لحسن تحقيق استثماراتهم · وفي خلال الفترة التي تنقضي بين تحقيق الادخار وبين استثماره ، يمكن توجيه رؤوس الأموال هذه توجيها جيدا ناحية الصناعة من خلال مؤسسات الائتمان المصرفي ·

سياسات التصنيع

ليست حركة التصنيع عملية عفوية وعلى الأقل في البلدان التي لم تكن على رأس قائمة الثورة الصناعية لقد كان من شأن قيام سوق عالمية يسودها التنافس ، أن جعل من الضروري وجود قدر من سياسة التدخل من قبل الدول لتحديد الرسوم الجمركية بخلاف مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية من نفس النوع لتيسير انشاء الصناعة ·

---

(١) Bogarine.

(٢) Voie prussienne.

ان المشايعين لحركة التصنيع يعتقدون ، الى أبعد مدى ، أن الجزء الأكبر من الدخل الزراعى يجب أن يتحول فى أسرع وقت ممكن الى رأس مال صناعى · وهذه السياسة التى عارضها جيفارا جاءت على حساب صادرات المنتوجات الزراعية · وبالاضافة الى ذلك فان هـذه السياسة تلتزم بتخصيص الجزء الأكبر من العملات الأجنبية لشراء معدات وآلات جديدة تفيد منها الصناعة ·

اتجهت بلاد أمريكا اللاتينية الى محاولة احـلال سياسة الانتـاج الداخلى محل الاستيراد (أى سياسة الاحلال محل الواردات) وهى المعروفة باسم سياسة اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية · وتقوم المبـادىء الاقتصـــادية لهذه السياسة على تحديد الحاجات العاجلة من المنتوجات الصناعية بهدف دعم قطاعات الانتاج الداخلى التى تغل دخلا أكبر وتستبدل بها الواردات · لقد استقرت هذه السياسة الحيوية لهذه البلاد على هدفين رئيسيين : خلق صناعة أساسية أو صناعة ثقيلة (تحتاج الى رأس مال مكثف) وصناعة تحويلية (تحتاج لعمل مكثف) · وبالرغم من ان هذا النوع من التصنيع يجب أن تدعمه اعانة هامة من الخارج كما يتطلب تدخلا من جانب الدولة ، فان المشايعين للحرية التجارية المعتدلة ، ظلوا يقفون الى جانب هذه الأهداف ، بشرط أن تستطيع الصناعة ان تكون فى موقف تنافسى خلال فترة قصيرة نسبيا ·

الاصلاحات الهيكلية الكلية

غالبا ما يثير تعقد مشـاكل البلاد المتخلفة آراء جوهرية · وهكذا يؤكد البعض مثلا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ الا بقدر ما تحدثه من تصدع فى النظام السياسى الذى وضعته فى نصابه الرأسمالية الدولية والبرجوازية التى ارتبطت به · وعند وجهة النظر هذه يرفض المرء التسليم بوجود بورجوازية قومية قادرة على أن تأخذ على عاتقها تحقيق هذه التنمية حتى مرحلة حاسمة كما كان الحال فى ألمانيا واليابان قديما · وهذا المذهب وقد استخف به سلفا بوصفة الحل الوحيد الذى اقترحه هؤلاء الثوريون هو حل ينبع من اشتراكية دون مقدمات ·

وثمة وضع جوهرى آخر هو وضع أنصار اصلاح السوق الدولية التى ترتكز على اقامة حواجز جمركية لحظر تصدير المنتوجات الصناعية من البلاد المتقدمة الى البلاد الفقيرة من ناحية ، وانفتاح أسواق البلاد الغنية بصورة واسعة للمنتوجات الواردة من البلاد المتخلفة من ناحية أخرى · وهذه واحدة من النقاط الأساسية التى يدافع عنها مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) (١) • وفى رأيه أن اصلاح السوق الدولية يجب أن يتضمن حق احتكار البلاد المنتجة للمواد الأولية مع سعر مضمون توافق عليه هذه البلاد تماما • واذا أمكن فى النهاية ممارسة هذا الاجراء فيما يتعلق بالمواد الأولية المتاحة بكميات محدودة (مثل المعادن) ، فسوف يصبح أمرا غير محقق تماما عندما يتعلق بمواد يمكن أن يتغير انتاجها بتغير الأقاليم والأزمنة مثل حالة بعض المنتوجات الزراعية التى يمكن أن تخصص لها أراضى جديدة ووسائل فنية جديدة للاستغلال •

نظريات التخلف

ان ادراك ظاهرة التخلف التى يرجع تاريخ أولى مظاهرها الى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، لم يعم العالم الا فى الستينيات بعد أن حصل الجزء الأكبر من الدول المستعمرة على استقلاله •

ولنذكر ، قبل أن نسترسل فى المعالجة ، أن النظام الاقتصادى الذى أتبع بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على مبادىء التبادل الاقتصادى الحر الصارمة للغاية ، كما نذكر أيضا أن النظرية الكينيزية هى التى استخدمت ، فى المرحلة الأولى ، لتفهم مشاكل التخلف •

ويعتبر التخلف ، طبقا لهذه النظرية ، وكأنه حالة ركود دائم ، واخذا فى الاعتبار هذه الخصوصية ، يمكن تحليل أى بلد متخلف كما لو كان بلدا متقدما ، الأمر الذى يعنى أن العلاج الذى يوصى به هذا النوع من التشخيص ، بسيط للغاية ويمكن أن يتلخص فى نقطتين :

١ ــ استثمارات ضخمة فى الأشغال العامة •

٢ ــ سياسة النقود الرخيصة (ائتمان بسعر فائدة منخفض) •

وقد بان بالتأكيد أن سلوك هذا النموذج من السياسة الكينيزية ، غير كاف تماما لبلد يبعد هيكله الاقتصادى عن هيكل بريطانيا العظمى فى الثلاثينيات ، وان تطبيق هذا العلاج كان اخفاقا يثير فشلا مؤلما •

---

(١) Conférence des Nations Unies sur le commerce et el développement (U.N.C.T.A.D.).

ان اختصام النظرية الكينيزية هذا ، يترك المجال مفتوحا لنظريات أخرى تضم بين طياتها وجهة نظر اقتصادية بحتة ، وتحمل بعض عناصر مستحدثة وغير مسبوقة وبصفة خاصة اعتبار عامل الزمن عنصرا يفرق بين التقدم وبين التخلف ٠

فهناك بعض البلدان المتخلفة بصورة تجعلها تظل فى « مؤخرة » سباق النمو ٠ ويتعين أن يتساءل المرء ، فى المحل الأول ، عن أسباب هذا التأخر ثم يتساءل بعد ذلك عن الحلول التى يمكن أن تقدم للتغلب على هذا التأخر ٠

والنظريتان المشهورتان أكثر من غيرهما فى هـذا الاطار ، هما : نظرية آرثر لويس ونظرية ولت ويتمان روستو ٠

وطبقا للنظرية الأولى فان المسألة الرئيسية التى تضع البلاد المتخلفة فى موقف صعب هى عدم كفاية رأس المال اذ أن المعروض لديها من اليد العاملة « لامتناه ــ غير محدود » (١) ٠ ويخلص المرء من نظرية آرثر لويس هذه الى ضرورة وجود سياسة يدعمها توسع استثمارات رأس مال القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ما دامت تسنده ، مهما كان حجمه ، قوة عمل كافية ٠ غير أن هذه السياسة تصطدم بعد عدد قليل من السنين بصعوبة بالغة هى أنه ما دام من المؤكد أن فى البلاد المتخلفة ، يكون المعروض من اليد العاملة كبيرا ، فان مستواها المهنى منخفض للغاية والجزء الذى يمكن أن يتعاون منها مع رأس المال فى المستوى الموجود محدود جدا٠

أما نظرية روستو الأقل انتشارا ، فتؤكد أن أى اقتصاد يمر بفترة « انطلاق » يتكون خلالها تراكم رأسمالى بصورة سريعة ينتهى الى عملية تنمية اقتصادية من الطراز التلقائى ٠ وبمعنى آخر فبمجرد أن يتحقق استثمار محدد بذاته من ، النوع الذى يتحتم فيه تدخل الدولة ، تنطلق عملية تلقائية وتستمر بذاتها ولا تعود أدراجها ٠

وبين النظريات الاقتصادية البحتة توجد واحدة أدت وتؤدى أيضا فى الوقت الراهن دورا غاية فى الأهمية ، وهى النظرية الكلاسيكية الجديدة للتنمية التى رأيناها من قبل ، وتنطبق الآن على البلاد المتخلفة ٠ وطبقا للكلاسيكيين الجدد ، يجب تحقيق سلسلة من الاستثمارات الرأسمالية مقرونة بالعمل وتستطيع ، فى نفس الوقت ، التأثير فى قطاعات أخرى منوعة بحيث أن استثمارا رأسـماليا فى قطاع محدد يمـكن أن يحرك سلسلة من الطلب ينطلق من قطاع آخر أو قطاعات أخرى ٠

---

(١) illimité. نظرية التنمية الاقتصادية ٠

ومن أجل هذا يصبح من الضرورى تعديل الاستثمارات بطريقة من شأنها أن تحقق هذه الاستثمارات فى قطاعات ذات صلات فنية ينشأ عنها نمو متوازن ، وتتفادى حدود الاختناقات المألوفة ، وتتجنب الأزمات التى تعرفها البلاد المعوقة اقتصاديا ٠



الاقتصادى السويدى جورنار ميردال ٠
يعتنق النظرية التى تقوم على النمو على المتوازن ٠

وقبالة نظرية النمو المتوازن هذه ، ظهرت فى نهاية الخمسينيات نظرية أخرى تقوم ، على عكس ذلك ، على فكرة النمو « **غير المتوازن** » ٠ ان ميردال وهيرشمان هما رجلا الاقتصاد اللذان يمثلان هذا الاتجاه أكثر من غيرهما ٠

ويستند استدلالهما على ملاحظة واقع النمو الاقتصادى للبلاد المتقدمة ٠ لقد لاحظ ميردال أن هذه البلاد تمر فى أول الأمر ، باولى المراحل حيث لم يكن النمو الاقتصادى قد انتشر بصورة متساوية فى كل الاقليم ، ولكن تركز ، بعكس ذلك ، فى مناطق بذاتها ٠

وخلال المرحلة الثانية تنقلب العملية رأسا على عقب وتسهم آثار الجذب التى مارستها المناطق الأقل تقدما ، فى انتشار النمو فى كافة أنحاء البلد وتمكنه نتيجة لذلك من أن يحقق توازنه ٠

ويضرب هيرشمان مثلا نموذجيا للغاية للنمو غير المتوازن هو الطرق التى لم تنشأ بعد وكذلك السيارات ، بيد أنه قد بدىء بتصنيع هذه الأخيرة وشاحنات النقل ثم تلى ذلك انشاء الطرق لكى تستخدمها وسائل النقل بكامل طاقتها ٠

وهكذا يبدو قدر من عدم التوازن ضروريا دائما للنمو الاقتصادى٠ فانشاء مصنع للسيارات فى اقليم متخلف مثلا ، يمكن أن يفضى بالضرورة الى اقامة صناعة حديد كاملة فى السنوات التالية ٠

وتعرضت كل هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادى البحت الى العديد من الانتقادات استنادا الى حقيقة مفادها أن هذه التحليلات تقوم على افتراضات لا تأخذ السوق ولا قوة استيعابها فى الحسبان ٠ ومن أجل هذا نرى تنبرجن (١) نتيجة لغياب سوق كلية ، قد تمسك فى عدة مناسبات بحقيقة مفادها أنه فى حالة وجود أزمة خطيرة ، يصبح من الضرورى ، فى غالبية الأحوال ، الالتجاء الى التحديد « الاصطلاحى » (٢) للأسعار التى يمكن أن يطلق عليها « أسعار الظل » (٣) ، لكى تجرى على أساسها الاحتمالى هذا كل الحسابات الخاصة بالتخطيط ٠

وثمة نوع آخر من الانتقادات قد وضعه أولئك الذين يعارضون نظرية لويس الخاصة بالطلب على العمل غير المحدود ٠ ويعتقد أصحاب هذه الانتقادات أنه من المأمول ، عندما يبدأ البلد فى اقامة صناعات جديدة ، أن توضع سلفا برامج للتدريب المهنى على أساس أن اليد العاملة المؤهلة هى التى تعوز الاقتصاد أكثر من غيرها ٠ ويمكن الانتهاء الى أن تحليل الانتاج طبقا لنظرية الكلاسيكيين الجدد (أى اعتماد الانتاج على العمل ورأس المال) لا يكفى وحده لتوضيح ما يقع فى البلاد المتخلفة ٠

ويجب أن يضاف الى رأس المال والعمل عنصر ثالث يؤثر فى الانتاج الكلى ، ويطلق عليه « العامل المتبقى » (٤) الذى تعتبر درجة تدريب اليد العاملة أحد مكوناته الأكثر أهمية ٠ ولكن هذا « العامل المتبقى » يتعلق

---

(١) Tinbergen.

(٢) technique

(٣) Prix fantômes. = Shadow orders

(٤) facteur résiduel.

أيضا بتخطيط الموارد البشرية ، وبتخفيض معدل المواليد ، كما يختص أيضا بطريقة التكوين الاجتماعي والحياة الاجتماعية ، وبالاختصار بكل ما له علاقة « برأس المال البشرى » (١) ٠

ومن بين المنحنيات الفكرية نؤكد مرة أخرى غيـاب الصـلة بين التحليلات الخاصة بالتخلف التى قام بها ، بلا مبرر ، الاقتصاد الغربى بكل فئاته اذ ان كل هذه التحليلات كانت لاحقة للثورة الصناعية ٠ ومن أجل هذا ألمحنا من قبل الى العودة الى « ثروة الأمم » الذى حلل فيه آدم سميث كيفية الانتقال من هيكل الاقتصاد السابق للرأسمالية الى هيكل رأسمالى ٠

ومع هذا فان الدراسات الخاصة باقتصاديات ما قبل الرأسمالية واستحالتها اللاحقة أصبحت مؤخرا جدا موضوعا عالجه رجال التاريخ الاقتصادى ٠ وما سمى « وسيلة الانتاج الآسيوى » (٢) فقد ركز فى جزء كبير منه على مجهودات رجال الاجتماع ٠ ومن الطبيعى فى سياق الدراسات أن نعلق أهمية كبيرة على الزراعة ٠ ونستطيع أخيرا أن نشير الى نتيجتين كبيرتين لهذا البحث :

الأولى اصرار شولتز وبوسيروب (٣) على ضرورة تحديث الزراعة من خلال التقنيات الحديثة ودورات التوزيع الفعالة ٠ والثانية ويحمل لواءها ديمون (٤) تنادى بحلول أكثر عمقا : ثورة زراعية حقيقية ٠ ومع ذلك فان النتيجتين يلتقيان عند نقطة هى ضرورة الاهتمام بالزراعة حتى تحقق نموا سريعا وتقدم ، فى نفس الوقت ، القاعدة التى تستند اليها التنمية الصناعية ٠

ولا يعزى ذلك ليس فقط لأن القطاع الزراعى يشترى فى المحل الأول المنتوجات الصناعية ، بل لأن نمو هذا القطاع يتطلب هيكلا زراعيا متطورا وقادرا على أن يقدم الأيدى العاملة المدربة فعلا ، ويقدم فى الوقت نفسه قاعدة للتبادل التجارى ويقدم فى النهاية « عقلية » مفتوحة ملائمة لتنظيم اقتصاد صناعى حديث ٠

وثمة نظريات أخرى تعتبر اعتماد البلاد المتخلفة على خطة التجارة الدولية بالنسبة للبلاد المتقدمة ، علامة مميزة للتخلف ٠

---

(١) Capital humain.

(٢) mode de production asiatique.

(٣) Schultz et Boserup.

(٤) Dumont.

وثمة نظريات أخرى تتناول المشكلة من وجهة نظر اجتماعية ، تفرق بين الاقتصاديات المسيطرة وبين الاقتصاديات المسودة (١) • وبرغم ذلك فان هذه الاقتصاديات أو تلك تسلم بوجود سوق دولية ينشأ عليها ويتطور العديد من المشروعات الكبيرة للغاية ، وتشكل عاملا يشيع ، الاضطراب فى نمو البلاد المتخلفة • ويجانب ذلك فان وجود تنظيم اقتصادى موجها بالضرورة الى تصدير المواد الأولية كحقيقة واقعة ، يمثل عقبة كؤود فى سبيل تقدمها الداخلى •

وثمة حلول تقترح لايجاد حل لهذه المسألة وهى ، فى المحل الأول لدى أولئك الذين يعتقدون أن البورجوازية القومية ، وقد أعفت نسبيا من المصالح الامبريالية يمكنها أن تنجز التصنيع الخاص بكل بلد • وان حلا كهذا يشبه كثيرا السياسة الحمائيـة السائدة فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، ويتمسك بحتمية الحواجز الجمركية من أجل حماية الانتاج الداخلى الذى يجدر أن يكون قادرا على أن يحل شيئا فشيئا محل الواردات •

وهذه هى النظرية التى اقترحتها ، فى أول الأمر ، لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية من خلال المتكلم باسمها راؤول بريفيش (٢) ثم تبنتهـا بعد ذلك اليونكتاد •

وثمة مجموعة أخرى من الكتـاب يعتقدون أن هـذه البورجوازية القومية لا وجود لها فى الواقع العملى • وهذا ما أعربت عنه بضع بـلاد من أعضاء اليونكتاد التى تعتقد أن هذه البرجوازية ، على قلة وجودها ، لا بد من أن تكون لها ، على أية حال ، مصالح تربطها بصورة قوية بمصالح الدول المستعمرة القديمة •

والأخذ بالحـل الأول اذن يعنى اتبـاع سياسـة حمائيـة تقودها بورجوازية قومية مع مساعدة الدولة التى تؤدى دور المنظم •

أما فيما يتعلق بالحل الثانى فيعنى الاشتراكية أى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل التجارى •

---

(١) بفتح الميم وضم السين وفتح الدال •

(٢) Raoul Previtsch

التنمية فى مواجهة التخلف

الحاضر والمستقبل

نتابع الحديث من دبليو · دبليو · روستو ، ونوجه اليه ، بصفة خاصة ، أسئلة عن سياسات التنمية المختلفة ، ومستقبل البلاد المتخلفة أو البلاد النامية ، والحدود المحتملة للنمو فى البلاد المتقدمة ·

هناك الكثير من الكتاب الذين يعتبرون أن الاستثمارات الأجنبية فى البلاد المتخلفة تشكل نوعا من الاستعمار الجديد ، وأن المنافع التى تحصل عليها البلاد المستثمرة تفوق كثيرا المساعدة التى يفترض أن تقدمها · بماذا يجب أن تؤخذ الاستثمارات الأجنبية فيما يتعلق بأشكال تمويل التنمية وبجانب ذلك ما رأيك فى المعونة التى تقدم لأغراض التنمية ، وفى عدم وفاء البلاد المتقدمة بوعدها بالابقاء على هذه المعونة فى مستوى لا يقل عن ١٪ من اجمالى الناتج القومى ؟

ان للاستثمارات الخاصة الأجنبية فى البلاد المتخلفة فوائد ومضار تتفاوت حسب مرحلة النمو · ففى غضون المرحلة السابقة على مرحلة الانطلاق تجابه البلاد أكبر الصعاب نتيجة لنقص رؤوس الأموال وكذلك المنظمين والمهندسين الذين يجب الحصول عليهم من الخارج ·

وتثير هذه المصدرة مشاعر قومية مشروعة . وتدفع البلاد لتطوير وتنمية تدريب الكوادر الخاصة بها · وعندما تصل البلاد الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى ، فلن تصبح المشكلة نفسها بعد · فتستقبل هذه البلاد بترحيب شديد الفنيين الأجانب ورؤوس الأموال الأجنبية أيضا الذين يحققون لها منافع كبيرة ·

ويحفز هذا الاسهام عملية التصدير ، ويستحث فرص عمل جديدة ويساعد في تكوين جيل جديد من التقنيات الجديدة ·

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة الأجنبية ، فانها تختص بقواعد واضحة ومحددة · فيتعين ، بصورة خاصة ، ألا تقدم المشروعات الأجنبية الا على القطاعات التى تحددها الخطـــة ، وألا يقتصر دورها على رؤوس الأموال ، بل يمتد أيضا الى المعرفة الفنية حسبما تمليها احتياجات البلاد·

ولنأخذ أندونيسيا مثلا : فان رؤوس الأموال الأجنبية كانت مخصصة لاستغلال البوكاسيت ، والخشب ، والنفط والغاز ·

وقد أوضح التعاقد الطريقة التى يتعين على الشريك الأجنبى أن يسلم بها والوقت الذى يضم فيــه عملية اســتخراج المواد الأولية الى عملية تصنيعها ·

وقد اتفق على أن تقوم أندونيسيا بنفسها ، فى فترة قدرها خمس سنوات ، بتكرير البترول وتصنيع الورق · وهكذا تكون الاستثمارات الواردة من الخارج قد أسهمت فى تنمية هذا البلد تكنولوجيا ·

قام معهد ماساسوشيتس (١) فى عام ١٩٧١ بدراسة من خمســة متغيرات على ما يسمى « حدود النمو » (٢) · وتشير بعض النتائج الى أن سير التنمية العالمية سوف تعوقه أزمة تعزى الى نقص المواد الأولية كما ترد الى اكتظاظ السكان · ما رأيك فى هذه النتائج ؟

بدأ الموقف العالمى فى التطور فى ١٩٧١ السنة التى يبدو أنهـا أضيفت فى التاريخ الاقتصادى الى السنوات ١٩٣٥ أو ١٨٩٦ أو ١٨٤٦ أو ١٧٩٣ · فقد حدث فى هذه الأعوام المختلفة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية مما كان له رد فعل على المنتوجات الصناعية · وتلت ذلك فترات تتراوح بين عقدين وثلاثة عقود اتسمت بشح نسبى فى المواد الغذائية والمواد الأولية ·

والموقف فى الوقت الراهن متطابق تماما · ويمكن للمرء أن يلمح هذا الاتجاه فى أسواق المنتوجات البترولية ، والسلع الزراعية وبعض المواد الأولية الصناعية ·

---

(١) M.I.T

(٢) limites de la croissance.

ومما لا ريب فيه أن البترول ومصـــادر الطاقة الطبيعية الأخرى ستستمر فى أن تظل غالية نسبيا الى أن تستبدل بها مواد أخرى أقل تكلفة مثل الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية · وبجانب ذلك يجب أن يخصص قدر أكبر من الاستثمارات لمكافحة التلوث · ففى عام ١٩٧٢ انفقت الولايات المتحدة ما يقرب من أربعة مليارات من الدولارات لمعالجة الهواء والماء ، وهو رقم يمكن أن يبلغ ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ ·

أما فيما يتعلق بالمواد الأولية ، فى الوقت الراهن ، فان الموقف العام جديد نسبيا : انها البلاد الأكثر تقدما هى التى أصبحت تعتمد على البلاد المصدرة ، ومن المؤكد أن هذا الاتجاه يتفاقم خلال الأجيال القادمة·

ان التراكم الرأسمالى عامل محدد لكل سياسة تنموية · ففى اى شكل يتحقق هذا التراكم بصورة أكثر فاعلية ؟

من الضرورى أن تضاف رؤوس الأموال الأجنبية الى التراكم الداخلى لأن أى اقتصاد فى مرحلة النمو يتطلب قدرا كبيرا من رؤوس الأموال : والجزء الأكبر من الاســـتثمارات لا يتم فى الصـــناعة ولكن فى البنية الأساسية وفى الزراعة أيضا ، ويمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساعد فى تنشيط كل هذه القطاعات ، فالبنك الدولى مثلا ، أسهم فى تمويل الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساســـية خــلال فترة طويلة من الزمن ·

وبرغم ذلك فيجب على البلاد النامية أن تقدم أيضا رأس المال الخاص بها وان تغذى اقتصادياتها · أن الاستثمارات ذات الطابع الأجنبى العامة والخاصة على السواء ، لا ينبغى الا أن تكون مكملة للاقتصاد الداخلى ·

ثمة مسألة تفرض نفسها فيما يتعلق بسياسات التنمية : هل يتعين أن يكون النمو من النوع المتوازن أم من النوع غير المتوازن ؟ أو بمعنى آخر هل هناك تضارب بين مفهوم النمو وبين مفهوم التوازن ؟

ليست الحياة سكونا أبدا ، والاقتصاد كذلك أيضا · ومع ذلك فان ديناميكية النمو تتطلب بعض انماط من التوازن ·

فهناك مثلا مسألة تفرض نفسها فى جميع بلاد العالم هى التوازن بين المواد الغذائية وبين السكان · ففى بعض البلاد يتضـاعف معـدل النمو فى غضون مدة قدرها عشر سنوات على الأقل بزيادة سنوية قدرها ٦٪ من ٨٪ الى ٩٪ ، وهكذا يصبح من الضرورى تبنى ايقاع هذه التنمية فيما يتعلق بالمعروض من المواد الأولية · وبجانب ذلك يجب أن يؤخذ

فى الاعتبار أن تنمية الصناعة من شأنها أن تدفع الناس الى الاقامة فى المدن ، وترتيبا على ذلك يجب العمل دائما على تشييد عدد متزايد من المساكن ، والمدارس ، والمستشفيات وما الى ذلك ٠

ومهما يكن من أمر ففى أى عالم ديناميكى يجد المرء دائما قدرا من عدم التوازن ومع هذا فيجاهد المرء من أجل المحافظة على التوازن ٠

وهذا التنازع ، أخيرا ، هو الذى يحدد توزيع الاستثمارات ٠

ومن المسائل الأكثر خطورة التى يجب على البلاد المتخلفة مجابهتها هى وجود فائض من الأيدى العاملة ٠ والصين ، مثـلا قد اختارت سياسة لاستخدام اليد العاملة تنزلها منزلة تالية مباشرة لاستخدام رأس المـال ٠ فما هو فى رأيك الأمر المستحب : استـثمارات تجنح الى رفع الانتاجية ولكن تزيد البطالة سوءا أم استثمارات تميل الى استخدام مكثف للعمالة ؟

ان سؤالك يرتقى الى مرتبة التساؤل عن كيفية استيعاب فائض اليد العاملة فى سياق عملية تصنيع هامة ٠

هناك اجابتان يمكن طرحهما ٠ يعتقد كثير من رجال الاقتصاد انه يجب استخدام رؤوس أموال وتقنية بقدر أقل أى استخدام قدر أكبر نسبيا من العمل لانتاج قدر محدد ٠ وبصورة عامة لم ينجح الناس فى وضع هذا الطراز من فنون الانتاج موضع التنفيذ العملى ٠

ومع ذلك فهناك بعض أمثلة ايجابية تجدر اثارتها ٠ ففى بلد قليلة النمو مثل الصين الذى حقق « الوثبة الكبرى الى الأمام » ، يمكن اقامة صناعة حديد حديثة بالرغم من أنهـا لا تخلق سوى فرص عمالة قليلة فلا توجد وسيلة أخرى لانتاج الصلب ٠ لقد حاول الصينيون من قبل استخدام عدد كبير من العمال فى هذا الانتاج ، غير أنهم اكتشفوا أنه تبديد للموارد ٠

واذا كان هناك فائض من العمالة فيمكن توجيهه مثلا الى الصناعة التحويلية ، وذلك أفضل من استخدام مواد حديثة للغاية ٠ ولا ريب فى أن مصنعا للحديد فى الهند أو فى الصين يستخدم مزيدا من العمال أكثر مما يستخدم فى أوربا أو فى اليابان أو فى الولايات المتحدة ٠

والمؤكد ، فى البلاد المتخلفة أن البطالة جزئية حيث لا يعمل الناس الا جزءا من العام ٠

وكان اليابانيون ، ولا ريب ، أول من ابتكروا طريقة اقامة جزء كبير من الصناعة التى لا تعمل الا على نحو جزئى فى الريف ٠

ولهذه الطريقة فائدة مزدوجة تسمح بالاستمرار فى فلاحة الأرض مع تطوير النشاط الاقتصادى ٠ ومع ذلك فان هذه الطريقة تتطلب تنظيما جيدا ومستوى ثقافيا مرتفعا نوعا ما لسكان الريف ٠

وهذه طريقة من بين طرائق أخرى للعمل على رفع العمالة والأجور ٠

وهكذا لا تعوزنا الحلول لرفع مستوى التشغيل فى البلاد النامية دون حاجة الى حرمان القطاعات ذات الأولوية من رؤوس الأموال ٠

يكشف الوضع الراهن عن بلاد أكثر فقرا على الدوام قبالة بلاد أخرى أكثر غنى ، فهل يظل هذا الفرق فى التزايد ؟ واذا كان الجواب نفيا فما هى العوامل التى يمكن من خلال تدخلها تعديل هذا الاتجاه ؟ وما هو الموقف فى رايك ؟

يجب التزام الحرص الشديد عندما ننطق بهذا التأكيد القائل بأن البلاد الغنية تزداد غنى بينما البلاد الفقيرة سوف تصبح أفقر فأفقر ٠ وخارج نطاق الهند والصين ـ حيث تكون زيادة نصيب الفرد من الدخل بطيئة جدا ـ أقرر بوجود غالبية عظمى من البلاد التى أمسكت زمام تأخرها مثل تايوان ، وماليزيا وسنغافورة ٠ ويمكن أن نقول نفس الشىء عن ايران وكل أمريكا اللاتينية حيث يبرز نمو البرازيل الهائل ، ومن اليونان وتركيا الى اسبانيا ـ التى تعتبر حاليا بلدا متقدما ـ يحقق طول شمال البحر الأبيض المتوسط تقدما بدرجة أسرع مما يحققه باقى بلاد أوربا الغربية المتقدمة فعلا ٠

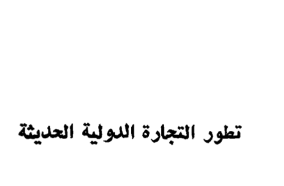
وبالاضافة الى ذلك ، فان نصيب الفرد من الدخل ، كما سبق أن أشرت الى ذلك ، يعتبر مؤشرا غير كاف وغامضا لقياس درجة التقدم ٠ اننى أعتقد أن لكل بلد مميزاته الخاصة به التى تحدد مكانه على سلم التنمية ٠

ومشكلة العالم الكبرى فى الوقت الراهن ليست مجابهة بين الأغنياء والفقراء ، ولكنها معرفة الطريق الى الانتقال من نمو لا يمكن السيطرة عليه الى توازن بين الانسان والوسط الذى يعيش فيه ٠ ويتعين أن يتيح هذا التوازن للبلاد المصنعة حديثا أن تفيد بصورة حقيقية من فوائد هذا التصنيع ٠ ان مجابهة الثراء بالفقر قد تكفى للدعاية التى تهدف الى الابقاء على المعونة الخارجية ولكن ليس لها علاقة بمفهوم اقتصاد سياسى ٠

ما هى رؤيتك للتطور الاقتصادى للعالم ككل ، خلال العقود الثلاثة القادمة ، فيما يختص بالعلاقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ؟

على الرغم من أن فى كتابى « **حدود النمو** » كثيرا من نقاط الضعف ، فاعتقد أنه عالج مشاكل الانسانية الأساسية المستقبلية ٠

ان الأشجار لن تظل تنمو حتى تلمس السماء ٠ ومشكلة التوازن بين الانسان وبيئته سوف تصبح سريعا جدا مسألة حاكمة ٠ أما عن باقى المشاكل فسوف تختص بالابقاء على حضارتنا الصناعية مع تركها تتغلغل فى البلاد المتخلفة ، والتعاون مع هذه البلاد فى سبيل اللحاق بنا وأخيرا سوف يعنى أن نهتم بالبحث الجيد القادر على أن يزودنا بحياة انسانية هادئة مليئة بكل ما هو طيب ٠ وقضية كل منا هى أن يقترب من هذا التوازن الديناميكى بين الانسان وبيئته ٠ وفى هـذا المنظور يجب أن يقوم ، بين جميع بلدان العالم ، تعاون مكثف يصاحب التطور الذى تحققه دائما العلوم والتقنيات ٠ ان كل الذين يتهمون العلم بكل الأدواء يجب عليهم أن يعتبروه وحده القادر على مساعدتنا فى تحقيق هذا التوازن الصعب ٠ ولتحقيق هذه الغاية يجب أن نعمل فى اتحاد مع كل البلاد وكل الاخوة كعائلة واحدة ٠



تطور التجارة الدولية الحديثة

التجارة عامل النمو الدولى

يظهر بوضوح تحليل التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية أن ايقاع نمو التجارة يفوق فى سرعته معدل زيادة الانتاج • فبينما ارتفع الانتاج بصورة اجمالية بمتوسط قدره حوالى ٥٪ سنويا ، فان التجارة قد حققت خلال الثلاثين سنة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥ معدلا قدره ٧٪ • وتؤكد الأرقام التالية هذا الاتجاه الذى ظل قائما خلال السنوات الأخيرة من تلك الفترة •

	١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
التجـارة	٨ر٣٪	٥ر٧٪	٨٪
الانتـاج	٥٪	٣ر٩٪	٥ر٦٪

ويكمن السبب الرئيسى لهذه الظاهرة فى ضرورة توزيع الأسواق بصـــورة دائمة بهدف تحقيق عائد أفضـــل للاستثمارات الكبيرة التى تستلزمها استخدامات فنون الصنعة الجديدة •

والى هذا السبب العام ، يجب أن نضيف اليه أسبابا ذات صلة مباشرة :

(أ) تحرير الواردات بين أوربا والولايات المتحدة فيما بين ١٩٥٥ — ١٩٦٠ ·

(ب) قيام اتحادان اقتصاديان خلال نفس الفترة : الجماعة الاقتصادية الأوربية والاتحاد الأوربى للتجارة الحرة ·

(جـ) تطبيق بعض نتائج دورة — كينيدى انتهى الى تخفيف الرسوم الجمركية على مستوى العالم ·

وترتيبا على ذلك فان الاطار المؤسسى للتجارة العالمية قد تحرر الأمر الذى أفضى الى السير بنمو التجارة خلال هذه السنوات ، بدرجة أسرع :

النسب المئوية لزيادة الصادرات

	١٩٥٣ — ١٩٦٠	١٩٦٠ — ١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
صادرات البلاد المصنعة	٧ر٦	٨ر٩	١١ر—	٩ر٣	٩ر٥	٨ر٩
صادرات البلاد المتخلفـــة	٣ر٨	٦ر٥	٩ر٥	٨ر٣	٦ر٥	٧ر٣

يكفى الاشارة الى أن الفرق بين نمو التجارة وبين نمو الانتاج يجنح الى الارتفـــاع ، والى أنه فى فترات تقهقر أو ركود الانتـــاج فانه ينقص بوضوح بأكثر مما ينقص به حجم التجارة العالمية ·

وابتداء من عام ١٩٥٨ ظهرت فى التجارة سلسلة من التقلبـــات ترد ، ولا ريب ، الى الأزمة النقدية العالمية ·

الأهمية المتزايدة للبلاد الصناعية وتكوين الشركات الكبيرة الاقتصادية :

توطد ، بطريقة مذهلة تفوق البلاد الأكثر تصنيعا من غيرها · فقد بلغ ، فى عام ١٩٥٠ ، نصيبها ٥٥٪ من حجم التجارة العالمية ، وتجاوز فى الوقت الراهن ٧٠٪ · واذا أخذ المرء فى الاعتبار أن البلاد الاشتراكية قد احتفظت بنصيبها (أكثر قليلا من ١٠٪ من حجم التجارة العالمية) ، فيمكنه التأكيد أن التجارة الخارجية للبـــلاد الرأسمالية المتقدمة ، قد حققت تقدما بدرجة أكبر مما حققته تجارتها الداخلية ، وعلى العكس من ذلك فان زيادة التجارة الداخلية للبلاد المتخلفة جاءت على نحو أسرع من نمو صادراتها ·

وتظهر هاتان الحقيقتان أن تسعة أعشار زيادة التجارة الدولية جاءت في المنتوجات المصنعة ·

ومن ثم فان هؤلاء الذين يبيعون هذا النوع من المنتوجات هم الذين استفادوا بالضرورة من توسع التبادل التجاري ·

وثمة حقيقة يجب أخذها في الاعتبار هي أن المنتوجات المصنعة تعادل ٧٠٪ من صادرات البلاد الرأسمالية ، و ١ر٥٩٪ من صادرات البلاد الاشتراكية ، و ٣ر١٤٪ فقط من صادرات البلاد المتخلفة ·

ان الآلات ومعدات النقل هي من بين المنتوجات الصناعية التي لها ثقل أكبر في معدل النمو ، مما يعني أن البلاد المتقدمة تحقق مرة أخرى فائدة من هذا الموقف ·

وفي التعبير الفني ، تتوقف واردات المواد المصنعة التي تنتجها البلاد الصناعية على اجمالي حجم انتاجها ، في حين واردات السلع غير المصنعة لا يعتمد سوى على تقلب انتاجها ·

والتعمق بدرجة أكبر في التفصيلات ، يؤكد للمرء أن المشروعات الكبيرة قد أخذت طابعا دوليا على نحو غير عادي حقا · ويمكن للمرء أن يؤكد أن هذه المشروعات تصدر حوالي ثلث انتاجها ·

ويرتبط بهذه الظاهرة وبالحقيقة التي سبق اظهارها ومفادها أن التجارة الدولية قد زادت بصورة أساسية نتيجة للتبادل التجاري داخل العالم الرأسمالي المتقدم ، ضرورة التشديد على ظهور ما يسمى المشروعات متعددة الجنسيات (١) ·

وهذه الشركات وعادة ما تكون أمريكية الأصل تستثمر دائما الجزء الأكبر في الخارج منذ عام ١٩٦٠ وبخاصة في أوربا الغربية ، وتقوم بانشاء فروع لها تمشيا مع مقتضى الحال ·

ان أخذ هذه الفروع في حساباتنا ، لما يزيد أيضا تأكيداتنا المشار اليها من قبل ·

تقهقر البلاد المتخلفة النسبي

تعرض اسهام البلاد المتخلفة في التجارة العالمية الى انخفاض شديد نسبيا من ٣٣٪ من الصادرات العالمية في سنة ١٩٥٠ الى ١٨٪ في سنة ١٩٧٢ ·

---

(١) Multinationales.

وأفضى انخفاض قوة هذه البلاد الشرائية الى نقص حجم وارداتها أيضا من ٢٧٪ الى ٢٠٪ ٠

وفى البدء تجاوزت نسبة الصادرات معدل الواردات ، فى حين أن الوضع فى الوقت الراهن عكس ذلك الأمر الذى يفسر الصعوبات التى تواجهها هذه البلاد فى الدفع ٠

وثمة عوامل مختلفة تكمن فى أساس هذا التدهور :

١ ـ قلة مرونة الطلب على المواد الأولية (الانتاج النمطى للبلاد المتخلفة) بالنسبة لمرونة الطلب على المواد المصنعة ٠

٢ ـ انخفاض معامل استخدام المواد الأولية لكل وحدة من قيمة المنتوجات المصنعة نتيجة للتقدم التقنى ٠

٣ ـ الحماية الجمركية ـ وبخاصة ازاء المواد الأولية ـ التى تظهرها التكتلات الاقتصادية (وبصفة خاصة السوق المشتركة) ، فى حين أن الحرية التجارية تمتدح عندما يتعلق بالانتاج الصناعى وهو نفسه ما تقوم البلاد المتقدمة بتصديره ٠

٤ ـ وأخيرا ظهور ما يسمى بالمنتوجات « الاصطناعية » (١) ٠

وعلى وجه العموم ، فان أسعار المنتوجات الصناعية التى تشتريها البلاد المتخلفة ، تحددها سوق تضخمية فى اتجاهاتها الأساسية بمعنى أن توجهاتها الى الصعود وليس الى الهبوط دائما من الناحية العملية ، فى حين أن أسعار المواد التى تقدمها البلاد المتخلفة ، والمواد الأولية منها بصفة خاصة ، تتحدد فى سوق تخضع بالأكثر الى الظروف الدولية التى تعرضها الى الهبوط والى الارتفاع على السواء ٠

ويزداد هذا الموقف حدة نتيجة لأن كمية المواد الأولية التى تعرض فى السوق العالمية تتجه الى الزيادة على نحو غاية فى السرعة ٠

ولا تؤدى كل هذه العوامل الا الى تدهور معدلات التبادل (٢) (أى العلاقة بين الرقم القياسى للصادرات والرقم القياسى للواردات) ٠ ويمكن ايجاد معدل التبادل اما بمقارنة الرقم القياسى العام للأسعار فى البلاد المتخلفة مع نفس الرقم للبلاد المتقدمة ، واما عن طريق مقارنة تطور أسعار المواد الأولية وأسعار المنتوجات المصنعة ٠

---

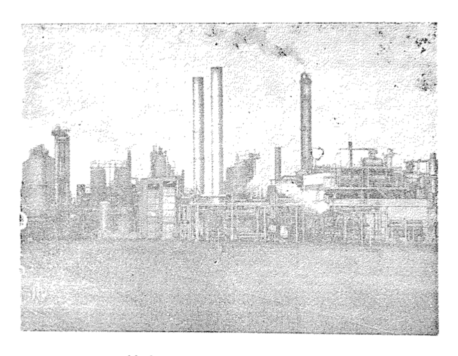
(١) Synthétiques.

(٢) Les termes de l'échange.

والواقع ان انخفاض القوة الشرائية للبلدان المتخلفة ليس مما يمكن تقييمه ، وتقدر الخسائر التى وقعت عام ١٩٦٥ بحوالى ٤٣٠٠ مليون دولار تعادل ٤٠٪ من قيمة المعونة الخارجية التى تحصل عليها خلال العام نفسه .

معدلات التبادل

السنة	العلاقة بين الأرقام القياسية للأسعار :	
	الصادرات الى البلاد المتخلفة / واردات البلاد المتقدمة	المنتوجات الأولية / المنتوجات المصنعة
١٩٥٠	١٠٩	١٢٣
١٩٥٥	١٠٩	١٠٩
١٩٦٠	٨٧	٩٥
١٩٦٤	٩٦	٩٥
١٩٦٦	٩٥	٩١



مصنع منتجات كيماوية فى مدينة جبل (بلجيكا)

النمو الداخلى والتجارة الخارجية فى البلاد المتخلفة :

ان تبعية التجارة الخارجية للبلاد ذات الاقتصاديات المتخلفة ، قد حددت على نحو جذرى آليات نموها الاقتصادى ، وقيدت بصورة خاصة ، امكانياتها لتحقيق تراكم رأسمالى كاف ٠

ومن المؤكد أن جمود الهياكل الداخلية التى تميز هذه البلاد لاتيسر اتباع سياسة اقتصادية داخلية حقيقية ولا تساعد أبدا فى امتصاص الهزات الوافدة من الخارج ٠

ويجب أن نضيف أن حالة عدم التيقن التى تسود أسعار المواد الأولية، تجعل من العسير جدا التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه قيمة صادراتها بالعملات الأجنبية ٠

وتظهر بوضوح حالة أمريكا اللاتينية فى دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (كيبال) تبين فيها أنه بعد الأحوال المواتية التى سادت الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ ، أخذت معدلات الاستثمار الاجمالى(*) فى الهبوط رويدا رويدا ٠

ويبدو الارتباط بين تغير معدلات التبادل وبين تغير معدلات الاستثمار بجلاء اذا ما تمت دراسة كل دولة على حدة ٠

وترتيبا على ذلك فبرغم أن صادرات شيلى لاتتجاوز ١٥٪ من الانتاج فان معدل الاستثمار قد سلك طريقا موازيا لأسعار النحاس المصدر وحجمه ٠

الارتباط بين امكانية الاستيراد وبين معدل الاستثمار الاجمالى

	امكانية التصدير (١)	معدل الاستثمار الاجمالى
١٩٤٥ ـ ١٩٤٩	٢٠٪	١٨٪
١٩٥٠ ـ ١٩٥٤	١٤٫٦٪	١٧٫٦٪
١٩٥٥ ـ ١٩٦١	١٣٫٥٪	١٧٫٢٪
١٩٦٢ ـ ١٩٦٥	١٠٫١٪	١٥٫٩٪

(١) معدل تغطية الصادرات للواردات ٠

وهذا هو السبب الذى من أجله يصل معدل الاستثمار ٢٠٪ عندما ترتفع الأسعار كثيرا فى أوقات الحرب فى حين هذا المعدل ظل يدور بين ١٠٪ و ١٤٪ خلال السنوات السابقة ·

يجدر قبل الانتهاء من دراسة العلاقة بين البلاد المتخلفة وبين التجارة الدولية ، أن نؤكد نقطتين أخريين :

الأولى تختص بحقيقة مفادها أن هذه البلاد ليس لديها سوى منتج واحد للتصدير الأمر الذى يعنى أن تقلبات سعر هذا المنتوج تحدد تماما قدراتها على الاستيراد والتصنيع · وهذا هو موقف التبعية الذى توجد فيه البلاد المتخلفة ·

وهذا هو المعدل الذى يمثل حجم بعض المنتوجات من جملة التجارة الخارجية للبلاد المنتجة :

النفط الخام			الصوف	أورجواي	٥٠٪
	العراق	٩٠٪	البن		
	ايران	٧٨٪		كولومبيا	٦٣٪
	الجزائر	٧٠٪		البرازيل	٤٤٪
			السكر		
خام الحديد				كوبا	٨٥٪
	موريتانيا	٩٣٪	الارز	بورما	٥٣٪
	ليبريا	٧٥٪			
النحاس					
	زامبيا	٩٣٪			
	شيلي	٧٦٪			
	الكونغو	٥٧٪			
القصدير	بوليفيا	٥٢٪			
القطن					
	تشاد	٨٣٪			
	السودان	٦٥٪			
	مصر	٥٠٪			

وموقف الضعف المطلق لهذه البلاد المختلفة يجب الا يحجب عنا الوجه الآخر للمشكلة : التقلبات التى تتعرض لهـا السوق الدولية · وتسهم البلاد المتخلفة بصفة خاصة فى هذه التقلبات · ونظرا لانعدام

ان بلادا عديدة كانت تستورد فيما مضى من الولايات المتحدة منتوجات مصنعة ، حققت لنفسها اكتفاء ذاتيا فى جزء كبير من احتياجاتها الأمر الذى اضعف نمو امريكا الجبار
والصورة منظر لمصانع أمريكية فى نهاية القرن الماضى

المنتوجات الصالحة للتصدير ، فان هذه البلاد تصبح كذلك في موقف أكثر دقة •

ويمكن للمرء أن يقرر ، استنادا الى الأرقام ، أن معدل النمو في بلد يكون هيكله في وضع لا تمثل فيه الصادرات سوى جزء صغير من اجمالي الدخل القومي ، أقل بكثير جدا من المعدل في البلاد ذات معدلات تصدير أكثر ارتفاعا •

نظرة المستقبل

يبدو التنبؤ بالمستقبل بسيطا نظرا لأنه لم يعد هناك أمل لتعديل جوهري لما وصلنا اليه من أحكام حتى الآن •

وعلى أساس ما يجري في الوقت الراهن ، سوف تستمر التجارة الدولية تؤدي دورا لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية لضرر البلاد المتخلفة •

وبرغم ذلك ففي مقدور هذه البلاد أن تسجل بعض عوامل ايجابية قادرة على أن تتدعم بذاتها في المستقبل •

وعلى سبيل المثال يمكن أن ينتهي مشروع سياسة اقامة اتحاد تبنته اليونكتاد تحت رعايتها ، الى تحقيق فوائد في مجال بيع المواد الأولية • ويصدق نفس الشيء على تقوية الحماية الجمركية للصناعة ، بأن يكون فعالا حقا للصناعات الوليدة ، مجددا في هذا المعنى ، التجربة الأوربية للقرن التاسع عشر • ويمكن للمرء أن يواجه بتفاؤل الدور الذي سوف تؤديه الأسواق الجديدة كالتي انبثقت عن ميثاق الأنديز •

ويمثل الموقف العالمي ، في نهاية عام ١٩٧٣ ، بعض المميزات التي يمكن أن تدوم :

(أ) تضخم متسارع في البلاد الرأسمالية (يمكن أن يكون له وقع هام على معدلات التبادل) •

(ب) ارتفاع في الأسعار مصحوب بقيود •

(جـ) أزمة في المواد الأولية مصحوبة بزيادة في أسعارها •



الاقتصاديات الرأسمالية الراهنة

جاء النمو الاقتصادى للبلاد الرأسمالية الأكثر تصنيعا من غيرها ابتداء من عام ١٩٤٥ ، مخالفا تماما لما سبقه · ويبدو هـذا الاختلاف واضحا فى تسارع النمو الاقتصادى وفى قلة التقلبات · ويكفى ، فيما يتعلق بتقدم التنمية بصورة سريعة ، التأكيد على أن النتائج المحققـة تجاوزت بكثير كل الحسابات الأكثر تفاؤلا · وهاك دليل : كان المتوقع فى عام ١٩٤٩ أن يكون نمو اجمالى الناتج القومى فى العقد التالى ما يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ · والواقع أن الـ ٤٠٪ تحققت بحلول سنة ١٩٥٤ والـ ٦٠٪ بحلول عام ١٩٥٦ · حققت اليابان وبلاد أوربا الغربية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، نموا بأسرع مما وقع فى فترات سابقة ، بينما كان معدل نمو الولايات المتحدة أقل من المتوسط · وتمثل بريطانيا العظمى حالة خاصة نظرا لأن معدل النمو الخاص بها جنح منهجيا ، خلال الخمس سنوات فيما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، الى أن يكون أقل سرعة عما كان عليه المتوسط · وهكذا تكون بريطانيا العظمى قد فقدت المركز الممتاز الذى جعل منها بحق مهد الثورة الصناعية ·

ابحث عن الوسـائل التى يمـكن بفضلهـا أن يمتـد الرخـاء ويتأخر الكسـاد ·

(وليم بلاى فير)

وتأخذ أسباب أى نمو سريع جدا أشكالا منوعة · وتكفى أولا مواجهة تطور التقنية المذهل فى الصناعات الكيماوية ، وصناعة الاليكترونيات وفى صناعة وسائل النقل بصفة أساسية · وقد أتاح هذا التقدم الفنى ارتفاع انتاجية العمل بصورة خارقة · وابتداء من الخمسينيات دخلت التقنية العمليات الصناعية على نحو سريع جدا ولكن بتفاوت فيما يختص بتوزيعها طبقا للمناطق الجغرافية · وهكذا فقدت الولايات المتحدة التى كانت برغم ذلك فى مركز مميز حقيقة ، درجة من القدرة التنافسية الأمر الذى جر على صادراتها صعابا : ففى عام ١٩٧١ كانت الصادرات أقل من الواردات ·

واذا أجرى المرء مقارنة مع ما وقع فيما بين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ ، لعرف كيف يقيم الدليل على وجود قدر أكبر من التعاون فى المجال الاقتصادى · فقد أثارت تجربة ما بين الحربين المدمرة هذا التطور فى مجال التعاون الاقتصادى · وكان مشروع المعونة الأمريكية لأوربا الغربية (المسمى مشروع مارشال نسبة الى صاحبه) مثلا طيبا لهذا التعاون مثلما كانت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى ترمى الى تحرير التبادلات التجارية · ووصلت أنماط هذا التعاون الاقتصادى ذروتها مع اقامة الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق المشتركة) التى تظهر أن عملية زيادة النمو على نحو سريع جاءت سابقة على السنة التى أنشئت فيها الجماعة ·

وثمة سبب آخر يجدر تأكيده هو ترشيد السياسة الاقتصادية التى ترتكز بصورة أساسية على المفاهيم الكينيزية وذلك بايحائها ، فى واقع الأمر ، بأنه فى استطاعة الدولة أن تؤدى دورا فعالا حقا فى السوق الاقتصادية بالتدخل فى أيه لحظة كمنظم ومروج للأشغال التجارية · وتحت ضغوط اليسار أدخل فى فرنسا التخطيط الدافع الذى ينطوى على الرؤى المستقبلية للاستثمارات العامة خلال فترة محددة ، وهو التخطيط المصحوب بدراسة الأسواق لمشروعات القطاع الخاص ·

ويمكن للمرء أن يذكر سببا رابعا للنمو السريع وهو التأثير القوى للغاية لفعل الاعلان فى الاستهلاك الخاص بهدف المحافظة عليه فى مستوى مرتفع جدا ـ متعارضا مع ما يسمى سياسة كينز الأساسية · وثمة وسيلة أخرى للحفاظ على الطلب فى مستوى عال ارتكزت طوال هذه الفترة على الانفاق الكبير على التسليح · ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على الولايات المتحدة حيث كانت تسعة أعشار العمالة التى خلفت خلال هذه الفترة مما ينتمى الى الانواع الحربية واستثمر ، خلال نفس الفترة ، عشر اجمالى

الناتج القومى فى العتاد الحربى وهكذا يمكن القول بان الانفاق على التسليح هو تماما «السلاح» الكينيزى الرئيسى الذى استخدم فى فترة ما بعد الحرب ولقد أعلن الرئيس ايزنهاور عندما ترك البيت الأبيض عن «المجمع الصناعى الحربى(١)»مشيرا بذلك الى حركة صبغ الاقتصاد بالصبغة الحربية المتزايدة واذا كانت الولايات المتحدة قد ثبتت وجهة النظر هذه اختبارا ، فان بلاد أوربا الغربية انحازت الى هذا الاتجاه اذعانا : وثمة رقم واضح هو أن فى البلاد الرأسمالية المتقدمة يوجد ما يزيد على ٣٠٠ر٠٠٠ عالم تفرغوا للأعمال ذات الطابع الحربى ٠

وقصارى القول يمكن للمرء أن يقرر أنه اذا كانت قد وجدت فى الثلاثينيات علاقة سببية بالاكثرية سلبية بين البطالة والركود الاقتصادى وتقلبات الأسعار ، فقد نشأت ، على العكس من ذلك ، فى فترة ما بعد الحرب ، علاقة سببية غاية فى الايجابية بين مستوى تشغيل مرتفع والنمو الاقتصادى واستقرار الأسعار ٠ ولا يعدو ، مع ذلك ، أن يكون الفرق بين الفترتين فرقا فى « المستوى » يوضح فى الفترة الثانية تدخل من جانب الدولة أكبر يذهب ، فى بعض الحالات ، الى تكامل رؤوس الأموال العامة مع المشروعات الخاصة ٠

ومع هذا فيبدو بوضوح أن الموقف قد أخذ يتغير ابتداء من نهاية الستينيات : اختفى الاستقرار مما عمم انتشار ظاهرة التضخم ٠ ويتضح من الجدول التالى كيف أن ارتفاع الأسعار خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١ قد انتحى على صورة واضـحة ، ناحية الارتفاع ٠ فقد بلغ معدل ارتفاع الأسعار فى عام ١٩٦٥ ٢٪ ثم وصل الى ما يزيد على ٤٪ فى سنة ١٩٧٢ ثم استمر فى الصعود بسرعة مقلقلة ٠ ويظهر الجدول أيضا أن ارتفاع الأسعار ابتداء من ١٩٦٥ كان أكبر بكثير مما حدث فى المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ٠ ونحن اذن أمام موقف مختلف ، وعلى عتبات مرحلة مليئة بالمخاطر ٠ ولا يشهد العالم فى الوقت الراهن تضـخما فحسب ولكنه يتفاقم دون أن يهبط حجم البطالة ٠ واذا استطال أمد هـذا الاتجاه ، فسوف تظهر سلسلة جديدة من العلاقات تنتهى بانهيار حقيقى فى مستوى البطالة ، وبأزمة اقتصادية وارتفاع متزايد فى الأسعار ٠

---

(١) Complexe industrio-militaire.

ارتفاع الأسعار فى البلاد المصنعة

(١٩٦٠ – ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٠ – ١٩٦٥	١٩٦٥ – ١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
كندا	١ر٩	١ر٤	١ر٣	٦ر٤
الولايات المتحدة	١ر٤	١ر٤	٧ر٤	٢ر٣
اليابان	٥	٨ر٤	٨ر٤	٨ر٤
فرنسا	١ر٤	٨ر٤	ر٦	٦ر٥
المانيا	٦ر٣	٤ر٣	٧ر٧	١ر٦
ايطاليا	٤ر٥	٤ر٣	٦ر٦	٩ر٥
بلاد أخرى (١)	١ر٤	٨ر٤	١ر٧	٦ر٧
المتوسط	٥ر٢	١ر٤	٥ر٥	٥ر٤

من الواضح أن التضخم واحد من الأخطار الكبيرة التى تكتنف البلاد الرأسمالية فى الوقت الراهن ٠

ومع ذلك فان النمو المذهل الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب لم يتخلص من المشاكل الحاكمة التى فرضت نفسها على البلاد الرأسمالية ٠ وأكثر هذه المشاكل أهمية هى تلك التى تمس جزءا كبيرا من المكان سـواء فى التجمعات السكانية الكبيرة فى الحضر حيث تكون ظروف الحياة مختلفة ومعيبة أو فى المناطق غير المأهولة التى يشغلها البؤس حتى فى داخل هذه البلاد ٠ أما فيما يتعلق بالسلام الاجتماعى فيبدو أنه قد اهتز فى بعض الحالات نتيجة لظهور ظواهر جديدة « فوق النقابية » (٢) : « المخاصمة » « والاضرابات الهمجية » وغيرها ٠ وثمه مشـاكل لم تجد حلا : الحاجة لتأمين نمو البلاد المتخلفة مع الأخذ فى الاعتبار أن المعونة المقررة حتى وقتنا هذا ليست كافية ، اذ أنها لم تصل بعد الى حد اخراج هذه البلاد من تخلفها الاقتصادى الاجتماعى السياسى أو الى ايجاد حل عام لسياسة توزيع الثورة بصورة أكثر توازنا ٠ وظاهرة تركيز المشروعات على المستوى العالمى هو انعكاس لما سبق أن بدأ فى الولايات المتحدة ٠ وثمة أرقام توضح المسألة : تمتلك أكبر خمس شركات أمريكية فى عام ١٩٦٢ ١/٨ جميع وسائل الانتاج والخمسـون التالية تمتلك ما يزيد على الثلث ،

(١) النمسا ، وبلجيكا ، والدنمرك ، والنرويج ، والأراضى الواطئة ، والسـويد وسويسرا ٠

(٢) Extrasyndicaux.

والخمسمائة شركة الأكبر تمتلك ثلثى وسائل الانتاج . وبالمثل فهناك أربع شركات انفقت ما يزيد على خمس مصروفات البحث العلمى وأربعمائة أنفقت تسعة أشعار هذه المصروفات . وأول ما ظهر التركيز كان داخل الولايات المتحدة ثم اتسع فيما بعد وأخذ أبعادا دولية .

ولكن لا يكفى الاهتمام بدراسة حجم هذه المشروعات ، بل يجب بحث ثلاث من نتائجها المحتملة : ففى المحل الأول يحدث ألا يكون هناك تكامل اقتصادى وسياسى بين الدول المختلفة حيث توجد هذه الشركات أو يكون هذا التكامل غير كاف ، ومن ثم تصبح السيطرة على هذه المشروعات من الصعب تحقيقها . ويحدث ، فى المحل الثانى أن تسبب هذه الشركات العملاقة فى الأوقات التى يكون فيها الموقف الدولى غير مستقر ، بعض الاختلالات من خلال اجراء تحويلات رؤوس الأموال داخل المشروع ولكن فى دول مختلفة مطلقا بذلك حركات مضاربة . ويفضى ، فى المحل الثالث ، الضغط الهائل الذى تمارسه هذه المشروعات على البلاد المتخلفة ، الى الحد من الاستقلال الاقتصادى لهذه البلاد متحكمة بذلك فى استقلالها السياسى .

مقارنة بين مبيعات المشروعات الكبيرة وبين اجمالى الناتج القومى لبعض البلاد (بليون دولار)

البلد	اجمالى الناتج القومى (١٩٧٠)	المشروعات	بلد المنشا	المبيعات ١٩٧٠
الأراضى الواطئة	٣١ر٢٨	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	١٨ر٧٥
السويد	٣٠ر٧٧	ستاندرد اويل	الولايات المتحدة	١٦ر٥٥
بلجيكا	٢٥ر٨٨	فورد	الولايات المتحدة	١٤ر٩٨
سويسرا	٢٠ر٤١	رويال داتش شل	انجلترا ـ وهولنده	٦ر٨٨
دنمركة	١٥ر٥٧	ا. ب. م	الولايات المتحدة	٧ر٥٠
النمسا	١٤ر٣٧	يونيليفر	هولنده	٦ر٨٨
النرويج	١١ر٣٩	فيليبس	هولنده	٤ر١٦
فنلنده	١٠ر٢٢	ا. سى. ا	بريطانيا العظمى	٣ر٥٠
اليونان	٩ر٢٩	هوكست	المانيا الاتحادية	١ر٤٢
أيرلنده	٣ر٨٩	الكان	كندا	١ر٣٦

ان مشروعا متعدد الجنسيات له فروع فى بلاد مختلفة (أ ـ ب ـ جـ ـ د) تتراكم لديه أرباح بدرجة أكبر مما قد يحققها لو أنه لم يعمل سوى فى بلد واحد ذلك بفضل سلسلة من العمليات : فالفرع الموجود فى البلد د حيث يكون سعر الفائدة مرتفعا يمكنه أن يقترض من البلد ب حيث سعر الفائدة أقل · والفرع الموجود فى البلد أ يحول جزءا من أرباحه (المرتفعة) الى فرع البلد ب (الذى لديه أعباء أقل) بأن يبيع له سلعه بخسارة ، والفرع الموجود فى الدولة جـ التى تعلن تخفيض عملتها يدفع سلفا قيمة مشترواته من الفرع البلد ب حيث تكون عملته مستقرة ·

الاشتراكية والتخطيط

ثورة أكتوبر

يسرت ثورة أكتوبر ١٩١٧ تنظيم أى اقتصاد تصبح فيه وسائل الانتاج ملكية جماعية · وترتيبا على ذلك فان الاشتراكية تكون قد أقامت هدفين أساسيين على الأقل : التخلص الكامل من المنافسة الحرة من ناحية ، وتطبيق تخطيط يتيح تنظيم الاقتصاد تنظيما عقلانيا ، ومن ناحية أخرى دفع حركة التصنيع التى تؤدى دور التغيير ·

ان الاشتراكية والتخطيط والتصنيع لا تتأصل على نحو « طبيعى » غير أن ذلك يتم فى أعقاب استحالة (١) الهياكل القائمة بطريقة جذرية · وواقع الحال يحتم أن تثور عدة عقبات فى سبيل اقامة المجتمع الجديد :

أولا : نتائج حرب أهلية جاءت فى أعقاب غزو نازى بعد عدد قليل من السنين ·

ثانيا : المشاكل التى نجمت عن حقيقة مفادها أن الثورة الاشتراكية ، على عكس ما كان مأمولا ، لم تمتد الى ما وراء الحدود السوفيتية ·

ثالثا : النتائج المترتبة على غياب التقاليد الديموقراطية القادرة وحدها على أن تحول تحويلا حقيقيا المجالس السوفيتية الصناعية التى

---

(١) جاء فى معاجم اللغة العربية « استحال الشىء استحالة ، حول من حال الى آخر » · وهذا هو المعنى الذى تقصد اليه الكلمة · (المترجم) ·

نشأت فى وسط زراعى متخلف تمـاما • وبمجرد أن سمحت الظروف استبدلت « بشيوعية النضال » (١) سياسة اقتصادية جديدة فيها مجال واسع للامركزية والملكية الريفية الصغيرة والمتوسطة • ومع ذلك فحتى مايو ١٩٢٩ لم تكن قد تحققت أول خطة خمسية ، وهى وحدها استطاعت أن تقود عملية تجميع الملكيات الزراعية الكبيرة « كولاك » (٢) الى نهايتها ومنذ ذلك الوقت رسخ ســـتالين ، على عكس المراكز التى كان يدافع عنها بوكارين ، توجهين اثنين كبيرين فى الاقتصاد السوفيتى : تطوير الصناعة الثقيلة وتنظيم الزراعة عن طريق وحدات استغلال كبيرة ــ وهو تطور يخالف تماما ما اتبعته البلاد الرأسمالية الأكثر تقدما فى هـــذا المجال •

حقق التخطيط نجاحا هائلا فى الأسواق الصناعية ، ولكنه كابد ما يشبه الاخفاق فيما يتعلق بالزراعةالتى لم تكن قد عرفت طريقها حتى ذلك الوقت • ومنذ بداية الحرب العالمية الثانيـة كانت النتائج المحققة لا شك فيها ، ويكفى اعتبارها أنها تختص بمرحلة « الزراعة الأفقية » حيث تحقق النمو بفضل زيادة اليد العاملة المستخدمة ، وليس بفضل زيادة الانتاجية • ويكمن الدليل فى أن عدد العمال قد تضاعف مرتين فى الخطة الأولى وتضاعف ثلاث مرات فى الخطة الثانية • يمر الوقت دون أن يجنح هذا الاتجاه الى التغير ، وهناك مشاكل خطيرة تفرض نفسها فى دول اشتراكية أخرى • والواقع من الأمر أنه عندما لا يلوح سوى احتمال محدود أمام اليد العاملة ، فان آفاق النمو الاقتصادى تكون محدودة • وتبقى ، ولا ريب ، المسألة فيما يختص بالبلاد الاشتراكية ، معرفة كيف يتم ادخال التقنيات العلمية الجديدة فى انتاج تلك البلاد الصناعى •

التخطيط المركزى

لقد ظل نموذج التخطيط الذى تمت صياغته خلال فترة ستالين هو نفسه النموذج الذى طبق آليا فى البلاد الاشتراكية الجديدة ، ابتداء من عام ١٩٤٥ • وفيما يلى المميزات الأساسية لهذا النموذج من التخطيط المركزى :

(أ) قرارات تختص بالتخطيط تتخذها السلطة المركزية دون أن يكشف عن التفضيلات الفردية فيما يتعلق بالاستهلاك وأسلوب الحياة على السواء •

---

(١) Communisme de guerre.

(٢) koulaks. مزارع الأغنياء فى روسيا •

(ب) اعداد خطط لكل مستوى يكون فيها مركز القرار ولا شك فى قمة السلم الادارى مع نظام لتوصيل القرارات يهبط من أعلى (هيئات الدولة المركزية) الى أسفل (الهيئات المحلية) ٠

(جـ) رجحان الاقتصاد والقيم المادية ٠

(د) قرارات تنقل فى صورة أمر الزامى ٠

(هـ) مهمة ايجابية للنقد ٠

لقد أتاح نموذج التخطيط هذا الى دفع نمو الصناعة الى أبعد مدى الأمر الذى كان غاية فى الأهمية وقت مقاومة الغزو النازى ٠

نحو لا مركزية التخطيط

أخذت الحاجة الى اللامركزية تظهر رويدا رويدا بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ برغم أن الشعب فى ذلك الوقت لم يكن راضيا عن تخفيض عدد الأهداف التى حددها التخطيط المركزى فحسب ، بل كان راضيا بتحويل السلطة الى الوزارات أو الجمهوريات المختلفة ٠ ومع ذلك فقد أخذت عمليـــة التحول الى اللامركزية فى الازدياد من عام ١٩٥٧ ٠ لقد انشئت وزارات اقليمية دون اعطاء المشروعات مزيدا من سلطة ذاتية ٠ جاءت الاصلاحات على استحياء ولم تقترب كلية من النموذج اللامركزى الذى كان تيتو قد أقامه فى يوغوسلافيا ابتداء من ١٩٥١ ٠

وبالاضافة الى ذلك فان الجزء الأكبر من هذه الاصلاحات لم يطبق الا جزئيا وبوسائل محدودة بحيث لم تستجب أبدا الى ما كان متوقعا ٠ لقد ازداد انهيار معدل النمـــو ، واستؤنفت الضغوط فى سبيل تعديل جديد ٠

ولعبت تشيكو سلوفاكيا دور النذير وذلك لانخفاض انتاجية العمل فيما على نحو شديد ٠ فقد بدأ ينخفض اجمالى الانتاج لأولمرة فى عام ١٩٦٣ ، ولم يستأنف الصعود منذ ذلك الوقت برغم الجهود الهائلة التى بذلت ٠

وابتداء من عام ١٩٦٥ عرفت ، بصورة عامة ، كل البلاد الاشتراكية نفس الهبوط فى معدلات النمو الأمر الذى أفضى الى تقوية النقد الموجه الى التخطيط المركزى على نحو هائل ٠

أثار مقال ليبرمان عن « التخطيط والأسعار والأرباح » الذى نشرته البرافدا فى عام ١٩٦٢ ، حملة واسعة موجهة لتعديل هيكل الخطة بحيث

لا تعدو أن تكون أداة لتحديد الأهداف التى تحققها كل المشروعات تاركة لها الاهتمام بتحقيق خطط الانتاج الخاص بها طبقا لرغبات المستهلكين ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد كان هذا النظام بمثابة مساعدة للانتاج موجهة لحفز العمال لفائدة المشروع الأمر الذى يسند مجموعة قواعد موجودة فعلا ٠

لقد كانت الاصلاحات خارج الاتحاد السوفيتى ، فى المانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر وبولنده أكبر اتساعا بكثير وأقرب ما تكون للنظام اليوغسلافى أى نموذج لا مركزى تعمل فيه آليات السوق ٠لقد كانت اقامة هذا النموذج والاستقلال النسبى للمشروعات ـ دون التوغل حتى الادارة الذاتية ـ الأدوات الكبيرة المستحدثة فى هذه الاصلاحات ٠

وهكذا كانت الأهداف المقصودة فى المجال الاقتصادى هى ايجاد مرونه أكبر فى العرض حتى يتواكب مع الطلب ؛ وتخفيض تكاليف الانتاج وتطوير توازن من شأنه أن يقضى على عبء الصناعة الثقيلة الزائد عن الحد حتى يستطيع التخطيط المركزى أن يرتكز على التوقعات الأساسية ، وأن يتمكن النظام الجديد فى المدى الطويل من أن يأخذ على عاتقه الجوانب الاجتماعية للعملية الاقتصادية ٠

الاشتراكية فى العالم الثالث

أدخلت ثورة ١٩٤٩ الاشتراكية فى أكبر دولة فى العالم مأهولة بالسكان ، وهى الصين ٠ وقد كانت لهذه الاشتراكية مميزات تختلف كثيرا عن طابع اشتراكية الاتحاد السوفيتى ٠ كان الحزب الثورى يتكون فى الأساس من الفلاحين على نحو لم تظهر معه ، فى المرحلة الأولى ، الحاجة لاقامة صناعة ثقيلة ٠ وكانت القاعدة العامة هى تنمية الزراعة فى بلد لم يكفل له حد الكفاف الأدنى ٠ ولم تسبق البته عملية التصنيع خارج فترة « الوثبة الكبرى الى الامام » الزراعة ولم يكن هدفها تجميع الادخار الريفى ٠

زادت الثورة الثقافية أيضا من رجحان كفة الزراعة وخططت لها مظهرة بذلك هزيمة أنصار نهج التنمية المشابه لنهج الاتحاد السوفيتى مثل ليوتشاو ـ تشى (١) ٠

---

(١) Liu Chau-chi.

أما حالة كوبا فهى مثيرة للاهتمام نظرا لأنها تتعلق ببلد يمثل العالم الثالث تمثيلا نموذجيا ونموه بالضرورة « موجه الى الخارج » ٠ لقد كان التركيز ، فى السنوات الأولى للثورة تحت تأثير تشى جيفار ، على حركة التصنيع بهدف الاستغناء عن السكر كمورد وحيد للدخل ٠ وقد جلبت صعوبة تحقيق هذا الهدف فى وقت قصير ، فشل هذه السياسة التى حلت محلها ، منذ ذلك الوقت أخرى أكثر واقعية ٠ ويمكن للمرء أن يقرر أن بعض سياسات كوبا كانت نجاحات واضحة : مثل سياسة تدريب اليد العاملة أو الزيادة المذهلة فى بعض نواحى الانتاج : الكهرباء ١٧٦٠ كيلووات / ساعة فى عام ١٩٥٨ و ٤٢١١ فى عام ١٩٧٢؛ اللبن ١٤٨ مليون لتر فى ١٩٦٣ و ٥٤٠ مليون لتر فى عام ١٩٧٢ كل ذلك برغم وجود بعض الممارسات الدواوينية مع القليل من مواد الاستهلاك ٠

التخطيط والديموقراطية

ان مشاكل البلاد الاشتراكية ليست اقتصادية على وجه الدقة : ثمة آراء ثابتة يصبح بمقتضاها من الصعب على أى بلد الحصول على التحرر الاقتصادى اذا لم يتحقق له أولا التحرر السياسى الأمر الذى يجعل النظام قادرا على الجمع بين « الاشتراكية والحرية » ٠ ان المداخل الى المساواة الاجتماعية موجودة ، غير أن عبء الدواوينية وفى نفس الوقت الارثوذكسية المتصلبة الصدئة بفعل السنين جعلت من المجهودات التى قامت بها بلاد كثيرة مثل بولنده ، أو المجر أو تشيكوسلوفاكيا مجهودات دون طائل ٠ ان الموقف فى الاتحاد السوفيتى أحادى التكوين٠ لم يعرف هذا البلد كيف يشجع فى عقر داره اقامة تكوينات اجتماعية جديدة قادرة على المبادأة وتحويل كلمات نظام بال ٠ والدليل على ذلك أن معارضة المثقفين استندت الى رفض الايدولوجية الاشتراكية ٠

وتبقى النقطة الأساسية وهى امكانية التدخل فى لحظة اتخاذ القرارات ٠ وهذا أمر من شأنه أن يعيد الى الأذهان السؤال القديم عن الديموقراطية الصناعية (١) الذى أثير فعلا وبحدة فى الحركات العمالية الأولى الناجحة بعدعام ١٩١٧ (فى روسيا ، والمانيا ، والمجر وايطاليا) والذى انتقل ، فى بلاد أخرى مثل يوغوسلافيا ، الى صعيد لم يعد اقتصاديا بحتا ٠ ان اشتراك العمال فى صنع القرارات بوصفهم أساس نشاط المشروع ، يشكل الديموقراطية التى تأخذها غالبية السكان على

---

(١) Démocratie industrielle,

أنها موثوق بهـا أكثر من غيرها • وترتيبـا على ذلك فان اللامركزية الاقتصادية يجب الا تعتبر وسيلة لادخال مزيد من الكفاءة فى النظام فحسب ، بل شرطا لتنظيم عدد معين من المسائل السياسية أيضا •

ان أى نظام اقتصادى يعتمد على اللامركزية لاتنقصه التناقضات وبخاصة تلك التى يمكن مواجهتها بسهولة فى المرحلة الأولى التى ليس لدوامها حدود حيث يمارس العمال ضغطا للحصول على مجموعة من زيادة فى الأجور تتجاوز الحدود المقبولة • ولا يقل عن ذلك تأكيدا أن ينطوى حتما • العصر التكنولوجى الجديد الذى دخله العـالم وكذلك مستوى الحياة الذى تحقق فعلا ، على تغيرات عميقة • ان المسائل الاقتصادية قد اكتسبت نوعا من المنطق لامفر منه • فمن الممكن أن نعيش تغيرا سريعا فى تنظيم المعسكر الاشتراكى وفى حدوده •

حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها

تخلف العالم الثالث هل يزداد أم ينقص ؟

يمكن للمرء أن يأخذ فى الاعتبار تنبؤ بيروش (١) عما سوف يحدث فى البـلاد المتخلفـة فى عام ٢٠٠٠ ، اذا ما طبقت علوم المستقبل على المشكلة التى تشغلنا • ويقوم هذا التوقع أساسا على الفرض القائل بان عدد السكان سوف يزيد بمعدل يتراوح بين ١ر٨٪ و٢٪ سنويا بينما تتحقق زيادة اجمالى الناتج القومى بمعدل يتراوح بين ٥٪ و ٦٪ وهو ما يعنى زيادة نصيب الفرد من الناتج فى حدود ٣٪ و ٤٪ • واذا أدخلت فى الفرض الأقل ملاءمة زيادة سنوية قدرها ٣ر٥٪ لاجمالى الناتج القومى فى البلاد المتطورة ، فتكون النتيجة اتساع البون الشاسع بالقيمة المطلقة •

نصيب الفرد (بالدولار)

	١٩٧٠	٢٠٠٠
البلاد الغربية المتقدمة	٢٧٨٠	٧٨٠٠
البلاد المتخلفة غير الشيوعية	٢٠٥	٥٠٠ ــ ٦٦٥

(١) Bairoch.

وفى حالة اختيار الفرص الأفضل للبلاد المتخلفة أى زيادة نصيب الفرد السنوى بمعدل قدره ٤٪ ، فان الفجوة بين هذه البلدان وبين البلاد المتقدمة تأخذ فى الانحسار ۰ واذا تم حساب النقص بالمعدلات المئوية ، فانه سيكون بنفس طابع الفرق فى حالة الفرض الأقل ۰

استراتيجية بيروش

وفى وجود هذا الموقف اقترح بيروش استراتيجية يوطوبية للتنمية العالمية ۰ ويتركز برنامجه فى الأساس فى تخفيض ايقاع نمو البلاد المتقدمة بحيث تتحرر الموارد ذات الطبيعة التى تدفع نمو البلاد المتخلفة ۰ ونقاط هذا البرنامج الملموسة هى :

(أ) انخفاض ايقاع النمو فى البلاد المتقدمة وكذلك ايقاع الزيادة السكانية ۰

(ب) توزيع الثروة توزيعا عادلا بحيث يتزامن التوزيع مع حاجات الاستهلاك الحقيقية ۰

(جـ) تخفيض التقدم التقنى ۰ وتحويل جزء من وسائل الانتاج الى البلاد الفقيرة والابقاء على الحرف الخاصة بهذه البلاد فى مجال الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى على السواء ۰

وتقابل هذه الخطة ، على الأقل ، ثلاث عقبات لاتقهر ۰ فمن الصعب، فى المحل الأول ، الحصول على الاجماع السياسى لكل حكومات البلاد المتقدمة ؛ وسيكون من العسير أيضا على البلاد المتخلفة أن تتخلى عن قيودها وعاداتها السياسية ۰ وبالاضافة سيكون من الأصعب كذلك مقاومة ما يسمى داخل البلاد المتقدمة ، « الايمان بالنمو » (١) ۰ وأخيرا فمن غير المتصور تماما اننا نستطيع الوصول الى اقناع البلاد الغنية انه من مصلحتها ليس فقط قبول تحويل جزء من ثرواتها وجزء من وسائل الانتاج الخاصة بها ، بل وتخفيض ايقاع التنمية لديها ۰

ان مثالية هذه النظرية لا جدال فيها ، ولكن لصاحبها فضل اظهار الصعوبة الهائلة فى سبيل سد الثغرة التى لاتحتمل والموجودة فى الوقت الراهن كما لها فضل اظهار الحاحية المشكلة ۰

---

(١) Mystique de la croissance.

تعرضت ، كما رأينا من قبل ، أسـعار منتوجات البلاد المتخلفة لعملية انخفاض تدريجي ولتقلبات صارخة . وفي مواجهة مثل هذا الموقف عملت اليونكتاد على تشجيع توقيع اتفاقيات دولية تهدف الى الاقلال من اتجاه أسعار المواد الأولية الدائم الى الانخفاض ولتتيح بذلك للبـلاد المتخلفة تخطيط متوسط المدى .

والوسيلة الأكثر فاعلية للحفاظ على مستوى الأسعار هي أن تتفق البلاد المتخلفة على تحديد حجم اجمالي لاتتعداه الصادرات بما يتفادى مخاطر انخفاض أسعار المنتوج .

ومع هذا فقد رفض هذه السياسة عدد من البلاد التي تأمل دخول أسواق جديدة أو تثبيت أقدامها فيها . ومن الناحية الأخرى جعلت البلاد المتقدمة في مناطق نفوذها ، السيطرة على العرض ، أمرا صعبا وفضلا عن ذلك فان هذه المشـكلة تسبب سلسلة من الصـعاب الفنيـة : فالمحاصيل غالبا ما تكون متفاوتة الأمر الذي تضطر معه هذه البلاد الى ايجاد مخزون للموازنة يمثل تمويله والمحافظة عليه العديد من المتاعب والصعاب .

وترتيبا على هذه الأسباب أصبحت الاتفاقيات الدوليـة الخاصة بالسلع الأساسية قليلة . ومع هذا فيمكن للمرء أن يذكـر الاتفاقيات الخاصة بالقمح ، والسكر ، والبن والكاكاو والقصدير . ولم يطبق من هذه الاتفاقيات بصورة عملية سوى اتفاقية البن (الحصص) والقصدير (ذات صفة شـبه عامة مع مخزون للموازنة) . وقد تغير هذا الموقف غير المواتي للبلاد المصدرة على نحو هائل في عام ١٩٧٣ . وحتى مع طرح حالة البترول جانبا ، يمكن أن نلاحظ أن هذا التغير أصبح عاما وعميقا . والشاهد على ذلك زيادات الأسعار خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٧٣ . الزنك ٣٦٠٪ ، والنحاس ١٢٠٪ ، والقطن ١١٠ ٪ ، والكاكاو ١٠٠٪ ، والمطاط ١٠٠٪ ، والسكر ١٦٪ .

وبرغم هذه الزيادات الهائلة نوعا ، فان أسعار المواد الأولية مقومة بالأسعار الثابتة لاتزيد كثيرا جدا عما كانت عليه منذ عشر سنوات . وهذا يبرز الاتجاه النزولي الذي سبق أن تكلمنا عنه .

من الضرورى عند تحليل حالة النفط فصــل مسألة مادة أولية لا يمكن للبلاد الأكثر تقدما الاستغناء عنها ولا توجد الا في عدد محدود من هذه البلاد ، عن مسألة سياسية هى اقامة دولة اسرائيل والحروب التى ترتبت عليها . فالمسألة الأولى أصلية ومستقلة تماما عن المسألة الثانية : وحتى لو لم توجد دولة اسرائيل لظلت مسألة البترول مفروضة بنفس الصورة .

ومنذ الدراسة التى قام بها جاى . دبليو . فورستر (١) الأستاذ بمعهد ماسوساشتس عن مستقبل الاقتصاد العالمى ، والكل يعرف على نحو موثق بالأرقام أن احتياطيات المواد الأولية آخذة فى النضــــوب ، وأن النفط يأخذ موقعا مستقلا . فالواقع أن ايقاع زيادة الاستهلاك ظلت على ما هى عليه ، فالاحتياطيات المعروف سوف تستنفد فى غضون عشرين عاما ، وحتى لو زادت حجم هذه الاحتياطيات خمسة أضعاف ما هى عليه ، فان فترة النفاد سوف لا تمتد أكثر من خمسين عاما . لعل المرء يدرك لماذا قرر أصحاب البترول تعديل الموقف من خلال الالتجاء الى التأميمات ورفع الأســـعار .

لقد شكلت البلاد مالكة البترول هيئة متنافرة غير متجانسة : ابتداء من الملك فيصل رئيس المملكة العربيـة السعودية ، الى بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية . ومع أنهم يتفاوتون كثيرا الا أنهم يملكون جميعا شيئا مؤكدا هو الاستحواذ على ثروة لاتقدر ــ ســواء أكان الملاك هم الأفراد أم الدول وهى لاتتصرف أبدا على نحو مشترك بل ، فى الأغلب الأعم ، بعنف الوطنيين . وفى ظل هذه الظروف ، يصبح تخفيض الكميات المستخرجة فرصة تلوح لكليهما لتجميد « المفاوضـة » . ويمكن أن توجه الأرباح ، على حد ســواء ، اما الى الخطط التنموية الوطنيــــة واما الى الحسابات الجارية لبعض حكام العرب الكبار الذين يستخدمونهـا فى شراء مجموعة كبيرة من أسهم الشركات الغربية القوية نظرا لأنهم يعتبرون ذلك أفضل استثمار . ومن الواضح أن ســـياسة العرب ، فى مثل هذه الحالات ، لاتحقق البتة أية فائدة من الناحية العملية .

والمسألة التى تستحق أن تذكر ، اذن ، هى احتياطيات البترول المحدودة ، ومع ذلك فطبقا لآراء أخرى اذا استمرت الأسعار فى الصعود ،

---

(١) Jay W. Forester

فسيصبح من الممكن دائما اعادة استغلال الحقول البترولية التى توقف العمل فيها عند ظهور البترول العربى ، أو تستغل حقول جديدة تغل دخلا عند مستويات الأسعار السارية · ويرى هؤلاء المراقبون المتفائلون أن احتياطيات البترول الحقيقية تبلغ حوالى ألفى مليار طن تسد حاجات ١٠ مليار فرد خـــلال قرن على أساس متوســـط الاستهلاك الحالى للولايات المتحدة · وقد تكون هذه التقديرات غير يقينية · ولكن اليقين هو أن الموقف الراهن يدع مجالا لترقع نقص شديد فى المعروض من الذهب الأسود فى المدى القصير ·

ان الاعتياد على الاسراف فى استخدام بترول البلاد المتخلفة جعلت الموقف أكثر قتامة · ان التمانية مليون طن التى صدرت فى سنة ١٩١٣ قد تضاعفت ١٤٣ مرة فى عـــام ١٩٦٩ (حوالى ١١٥٠ مليــون طن) · وتظهر المقارنة عن فترة قصيرة أن البلاد العربية أنتجت ٢٢١ مليون طن فى عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ٨١٢ مليونا فى سنة ١٩٧٢ · وقفزة العربية السعودية خلال الفترة نفسها من ٦٢ مليونا الى ٢٨٥ مليون طن تسترعى النظر بدرجـة أكبر · ومن ثم فنفـاد الاحتياطيات فى المدى القصـير لايعدو أن يكون كابوسا لايقوم على أساس ·

استهلاك الطاقة بمليون وحدة

(المكافئة لأطنان الفحم)

السنة	الفحم	النفط	الغاز	الكهرباء التقليدية	الكهرباء النووية	الجملة
١٩٢٩	١٤١٢	٢٧٦	٧٦	١٤	—	١٢٧٨
١٩٥٠	١٦٠٥	٧٠١	٢٦١	٤٠	—	٢٦٠٧
١٩٦٠	٢٢٠٤	١٣٩٩	٦٢٢	٨٦	—	٤٣١١
١٩٧١	٢٣١٥	٣١٦٩	١٥٢٨	١٦٧	—	٧٢٥٩
١٩٨٠ (تقدير)	٢٣١٠	٥٧٦٠	٢٠٠٠	٥٥٠	٣٨٠	١١٠٠٠

اذا أصبح فى الامكان أن تحل على نحو سريع ، أنواع أخرى من الطاقة محل جزء من البترول ، فان الاعتماد على هذا المصـــدر الوحيد للطاقة يكون أقل ومن ثم على النية الطيبة للبلاد المنتجة حتى ولو استمر السعر فى الازدياد . ان تحليل ميزان الطاقة على المستوى العالمى تحليلا احصائيا يظهر بوضوح تام كيف أن النفط والغاز الطبيعى قد أصبحا أساس انتاج الطاقة بينما لا تمثل الطاقة النووية سوى قدر قليل جدا . لقد قدم هذان المصدران ٦٥٪ من الطاقة المستهلكة على مستوى العالم فى عام ١٩٧١ .

ولم يؤثر الاعتماد على البترول ، بطريقة متساوية فى كل البـــلاد المستهلكة . فتعتمد الولايات المتحدة والبلاد الاشتراكية بدرجة أقل على الشرق الأقصى . ويمثـــــل البترول العـــربى ١٥٪ فقط من اســـتهلاك الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالبلاد الاشتراكية فانها تكتفى ذاتيا ليس فقط نتيجة لحجم انتاجها الداخلى الكافى بل أيضا بسبب سياسة الطاقة المختلفة . أما أوربا الغربية فانها تعتمد على البترول العربى فى تغطية ٥٤٪ من استهلاكها وتعتمد اليابان على ٤٣٪ .

ان منتوجا نادرا ولا غنى عنه فى مثل درجة البترول وفى أيدى عدد محدود نوعا لايمكن الا أن يترتب عليه استغلال من نوع احتكارى كما أوضحنا من قبل.وانطلاقا من هذه الحقيقية تكون قرارات الحد من الاستهلاك الأخيرة قد جاءت صحيحة تماما . ومع هذا يتعين الا تهمل عناصر أخرى أسهمت فى اتخاذ مثل هذه القرارات : المشكلة الفلسطينية مثلا التى يمكن أن تنتهى تسويتها بالوصول الى الأزمة الى مستوى سياسى . ومن المؤكد أن الموقف لن يتحسن بحيث يعود الى حيث ابتدأ . فالزيادات التى تحققت فى الأسعار لا يمكن الرجوع عنها تماما . وفى مجلة نيوزويك الاسبوعية أوصى صمويلسون (١) بنظام البطاقات بقوله : « ان البطاقات التى تسلمها كل مواطن يمكن أن تباع فى سوق شرعية تقام لهذا الغرض. وفى النهاية يجب ايجاد وسيلة لتحويل « السوق السوداء » المحتومة الى « سوق بيضاء ! » . لقد اقترح مؤخرا أحد رجال الدولة العرب المرموقين القيام بحركة تصنيع بلاده . ومن الواضح أن الـ ١٠٫٠٠٠ مليون دولار

---

(١) Samuelson وهو من رجال الاقتصاد الأمريكان البارزين على المستويين الأكاديمى والعمل - (المترجم) .

التى تمتلكها البلاد كاحتياطى بعض بلاد الشرق الادنى ، تلقى ضوءا من الشك على مدى صدق هذه الاتجاهات : فاذا كان التصنيع لم يتم حتى الآن ، فذلك اما لأن المسئولين عن ادارة الاقتصاد لايرغبون ذلك ، واما لأنهم يفضلون تجنب العمليات المشكوك فيها ، والمخاطرة والمبالغ التى سمحوا لأنفسهم بالحصول عليها . ومن المؤكد أن هذا لا ينطبق على بلد كالجزائر نستخدم عوائد البترول لتمويل خطط تنموية وطنية .

> حتى يصبح تنظيم المعونة فى مجال التنمية مؤسسة دولية صلبة تدوم عشرات العقود ، يتعين وجود مجموعة من الأدبيات ليس للدولة المانحة فحسب بل لكل المتصلين بهذه المعونة أيضا ، مجموعة تقوم ، فى نفس الوقت على اساس من المصالح المتبادلة مع فهم واضح لمصير هذه الموارد ووظيفتها.
>
> جوران أولين

المعونة والعجز الخارجى

زاد حجم المعونة المقدمة للبلاد المتخلفة على نحو ملموس فى صورة نقدية غير أنه لم يكن كذلك عينا نتيجة لارتفاع الأسعار . ولعل المرء يقدر المسألة على نحو أفضل من خلال العلاقة بين المعونة وبين اجمالى الناتج الوطنى للبلاد المتقدمة . لقد هبط هذا المعدل من ٩٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٧ر٪ فى عام ١٩٧٠ . وفى المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية المنعقد فى نيودلهى عام ١٩٦٨ قدرت نسبة المعونة بواحد فى المائة من اجمالى الناتج القومى ٧ر٪ منها معونة رسمية والباقى يقع مسئولية تقديمه على عاتق المبادرات الخاصة . والخطير أن معدل المعونة الرسمية يجنح الى الانخفاض وأن توقعات البنك الدولى فى هذا المجال ليست متفائلة جدا :

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
٥٢ر	٤٤ر	٣٤ر	٢٤ر	٣٤ر

ويجب ، على أية حال ، التأكيد على أن بلاد السوق الأوربية وسويسرا هى الوحيدة التى بلغ معدل المعونة فيها ١٪ بينما الولايات المتحدة قد هبطت النسبة الخاصة بها الى ٥ر٪ لأول مرة ٠ واذا أخذ المرء فى الحسبان البلاد الاشتراكية المتقدمة ، فان الموقف لايتحسن : فالواقع أن معونة هذه البلاد لم تتجاوز البتة ٣ر٪ شاملة المراحل السابقة على القطيعة الصينية الروسية ٠ وعلى الجانب الآخر ، فان العجز الخارجى للبلاد المتخلفة يزداد نتيجة لتراكم الفوائد ! لقد تجاوز هذا العجز ٢٠٫٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ و ٤٠٫٠٠٠ مليون فى عام ١٩٦٧ و ٦٠٫٠٠٠ مليون ١٩٧٠ و ٨٠٫٠٠٠ مليون فى عام ١٩٧٣ بعد أن كان ٩٠٠٠ مليون فى عام ١٩٥٥ ٠ وهكذا فان الخطير ليس حجم هذا العجز بل طبيعته : ان المبلغ المستحق السداد يتزايد بمقدار الفوائد المتأخرة وسيتعدى فى النهاية قيمة المعونة الأصلية ٠

ان هذا الموقف الصعب سوف يزداد سوءا نتيجة لعدم زيادة المعونة الرسمية الأمر الذى ينتهى بالبلاد المختلفة الى طلب قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة أو الالتجاء الى التسهيلات الممنوحة للتصدير ذات التكاليف الباهظة ٠

ويظهر تطور الموقف منذ عام ١٩٧٠ أن بلادا كثيرة من بينها غانا ، وشيلى ، والباكستان ، والهند وأندونيسيا قد توقفت عن تسديد ديونها بطريقة عملية ٠

تطلعات المستقبل

لاريب فى أنه من الصعب أن يكون المرء متفائلا عندما يختتم موضوعا كهذا ٠ ومن الأفضل فى هذا المقام أن نقتبس مما قاله مكنامارا رئيس البنك الدولى الأسبق الذى عرف باهتمامه العميق الذى أوحى اليه بمستقبل البلاد النامية ٠

ويتيح هذا الاقتباس قياس مدى خطورة المسألة البالغة :

« ان بحث حالة العالم الراهن بحثا موضوعيا يضطر المرء الى التسليم بأن العالم يكتنفه تفاوت هائل ٠ والواقع أن للفجوة التى تفصل بين البلاد الغنية والبلدان الفقيرة أبعادا رهيبة ٠

« ان القاعدة الصناعية للشعوب الغنية كبيرة ، وقدرتها التكنولوجية متطورة والمنافع التى تستمد منها هائلة بصورة يصبح معها الأمل فى

القضاء على هذه الفجوة بنهاية القـرن الحالى أمرا غير واقعى · والواقع من الأمر أن كل الظروف تترك المرء تحت تأثير أن هذه الهوة ســـوف يزداد عمقا ، وليس لدينـا أى اجراء يحملنا على الاعتقـاد بأننا نستطيع ايقاف ذلك · ولكن فى استطاعتنا أن نبدأ من الآن فى التحـرك للعمل على اختفاء الفقر المطلق والتدهور العنيف » ·

ان الأهداف التى تقترحها هيئة الأمم المتحدة تصبح فى كل عام أكثر تواضعا وقدرتها محدودة فى العمل على انهاء حالة الفقر المطلق من الآن وحتى نهاية القرن ·

ويعلن ماكنمارا هذا التواضع فى خطابه عندما يتساءل :

ولكن هل هذا صراع واقعى ؟

« انه لكذلك دائما عندما تحزم حكومات البلاد النامية ارادتهـا السـياسية الضرورية لجعل هذا النزاع حقيقـة · والقرار فى أيدى هذه البلاد » ·

معانى بعض المفردات

● جيش الاحتياط الصناعى : Armée Industrielle de Réserve

العمـال الذين لايجدون عمـلا خـارج دورات تراكم رأس المال الصاعدة · وتقع هذه الكتل العمالية التى لا تستخدم بالكامل فريسة الضغط الديموجرافى ؛ ولكنها أيضا فريسة التقدم التكنولوجى الذى ينتهى بالميكنة ·

● اجمالى الرفاهية القومية Bien-Etre National Brut (B.N.N).

تعكس هذه العبارة مفهوما كيفيا وليس كميا ؛ وتجنح الى أن تأخذ فى الاعتبار مستوى الرفاهية الاجتماعية لأية جماعة · ويمكن أن يطلق على هذا المفهوم أيضا كيف الحياة La qualité de la vie

● رأس المال الثابت Capital Constant.

مجموع وسائل الانتـاج المادية (المصانع ، والآلات ، ووسـائل المواصلات وغيرها) التى تشترك فى عملية انتاجيـة ؛ على عكس رأس المال المتغير Capital vivant (ou variable)

● تكاليف الانتاج الاجتماعية Coûts sociaux de production

النفقات التى يتطلبها نشـاط انتاجى لصـالح الجماعة وليس لصالح المشروعات الفردية التى تحتاجها ؛ ومثل ذلك النفقات الخاصة بالتلوث الصناعى ·

● الطلب الفعال Demande effective

الطلب الخاص بكمية السلع والخدمات التى يكون المستهلكون قادرين على دفع مقابلها فعلا · وطبقا لما ينادى به مالتس وكينز ، يمكن أن يكون الطلب أقل من العرض الأمر الذى يترتب عليه تراكم المنتوجات الزائدة نظرا لأن المستهلكين ليسوا فى وضع يمكنهم من شراء هذا الانتاج الزائد فعلا ·

● القوة العاملة Force de travaille

مجموع الصفات الجسمانية والثقافية للعمال الذين يمكن استخدامهم فى الانتاج · وطبقا للنظرية الماركسية تعتبر قوة العمل كأنها سلعة تشترى مقابل الأجر ·

● تخصيص الموارد Imputation des resources.

عندما تكون الموارد الاجمالية المتاحة فى أى مجتمع نادرة ، يجب اختيار القطاع الذى توجه اليه هذه الموارد والكميات التى تخصص له · وتثير القواعد الخاصة بهذه العملية أسعار السوق والأهداف التى يحددها التخطيط ·

● حركية المنتوج Mobilité d'un produit.

الصفة التى يتسم بها أى منتوج ويتغير بمقتضاها السعر تبعا لأقل تعديلات فى ظروف السوق وبذلك تفيد هذه السلعة من كل التيارات التضخمية ·

● اجمالى الناتج القومى Produit National Brut (P. N. B.)

اجمالى قيمة الثروة التى ينتجها بلد خلال سنة ما · وتقدر على أساس القيمة السوقية للانتاج فى سنة الانتاج نفسها ·

● أجر السوق Salaire de Marché

مقابل العمل كدالة للعرض والطلب فى سوق الأيدى العاملة ·

● أجر الكفاف Salaire de Subsistance

مقابل العمل كدالة للحاجات اللازمة لتجديد قوة العمل ؛ وتتجدد هذه الحاجات ليس من وجهة النظر البيولوجية البحتة ، بل من وجهة النظر الاجتماعية والتاريخية ·

● دافع الدخول Stimulation des Revenus

الأثر المضاعف الذى يتولد فى الاقتصاد القومى نتيجة لدفعة جديدة من الاستثمارات التى تتيح دفع زيادة الدخول التى يترتب عليها بدورها قدر من الاستهلاك الذى من شأنه أن يقوى ايقاع الانتاج وهكذا فى شكل دورة • وغالبا ما تكون الدولة هى الهيئة التى تقرر زيادة الاستثمارات حتى تعطى دفعة كبرى تستحث الاقتصاد القومى فى فترات التشغيل الناقص •

● فائض العمل Sur-Travail

طبقا للنظرية الماركسية هو العمل المبذول ولا يدفع مقابله نتيجة لاستخدام الرأسماليين قوة العمل خارج الوقت الذى دفع مقابله فعلا فى هيئة أجر • ويسمح فائض العمل باستغلال فائض القيمة ويفسر آلية الاستغلال الرأسمالى •

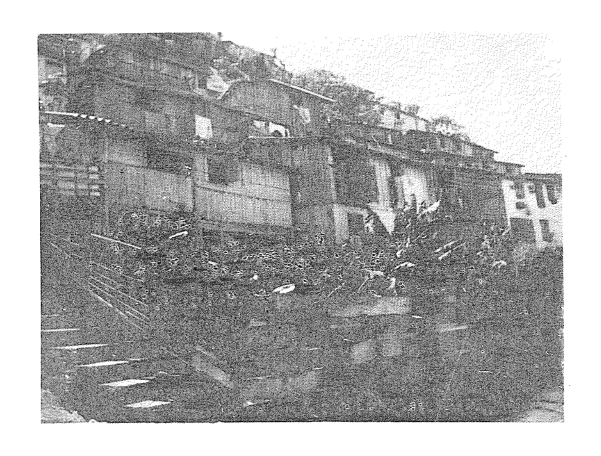
● معدل الاستثمار الاجمالى Taux brut d'investissement

النسبة المئوية بين أجمالى الاستثمار واجمالى الناتج القومى خلال فترة محددة •

● سعر الفائدة Taux d'intérêt

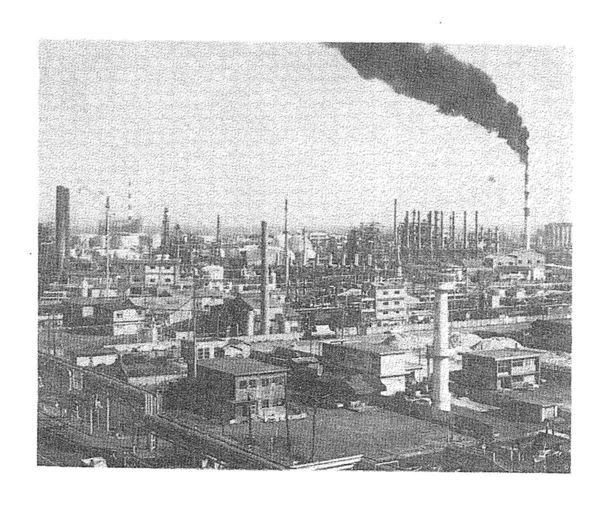
المبلغ الذى ينتج كفائدة سنوية مقابل استثمار مائة فرنك •

الفهــرس



لوحة (١)

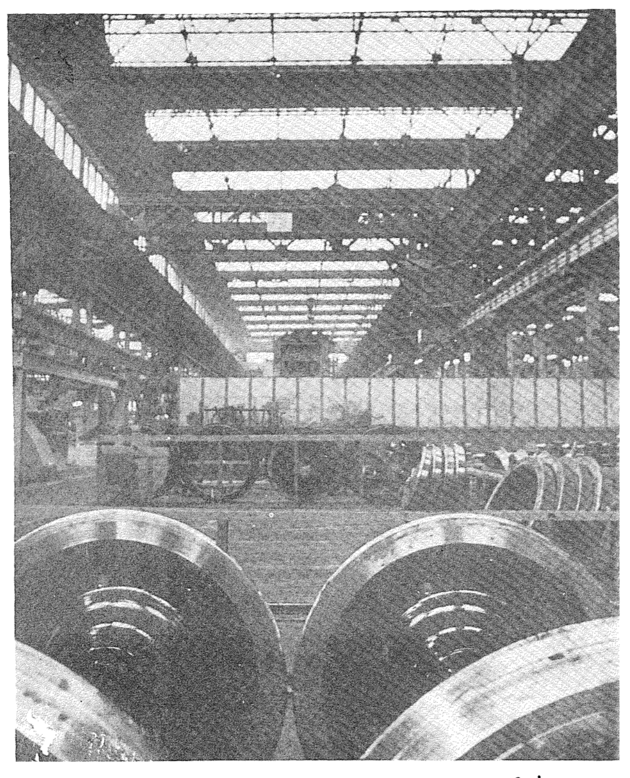
إن البرازيل هى واحدة من البلاد النامية التى يمكن أن تلاحظ فيها تناقضات اجتماعية واقتصادية أكثر وضوحاً . وفى الصورة favelas ريودى جانيرو .



لوحة (٢)

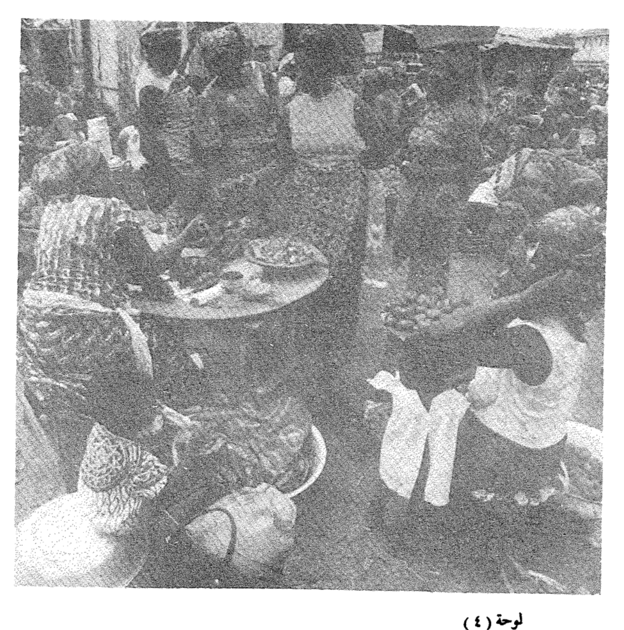
منذ الحرب العالمية الثانية والتنمية الاقتصادية فى اليابان تحقق معدلاً جعل هذا البلد القوة الصناعية الثالثة فى العالم .

والصورة لإقليم كاواساكى Kawasaki أكثر الأقاليم اليابانية توغلاً فى التصنيع .



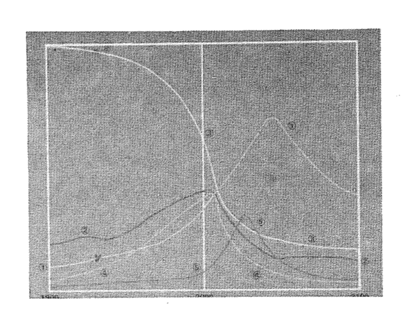
لوحة (٣)

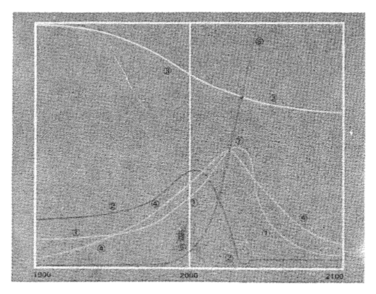
مصنع كروب لانتاج المواد المتعلقة بوسائل النقل بالسكك الحديدية والطرق . واسم كروب اسطورة فى تاريخ المجتمعات الصناعية .



لوحة (٤)

النسوة فى أحد أسواق أكرا (غانا) . الأطفال ، كما جرت العادة فى غالبية بلاد العالم الثالث ، يتعين أن يظلوا طوال اليوم بجوار أمهاتهم نتيجة لنقص المدارس الأمر الذى يعرقل بصورة أساسية تقدم هذه البلاد .

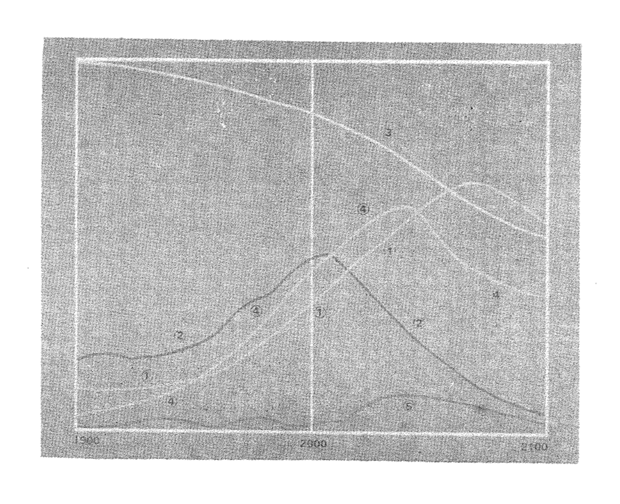




لوحة (٥)

أمثلة للتنمية فى العالم ، صورة (ا) الموارد المستنفدة ، صورة (ب) المواد الوفيرة والتلوث المتزايد بصورة مزعجة :

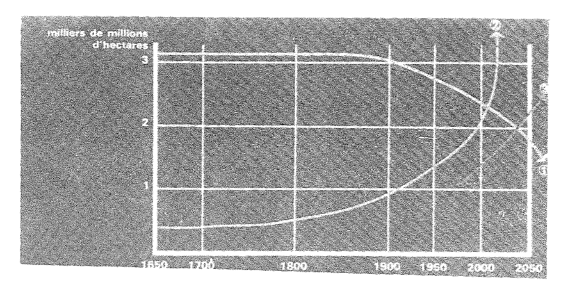
١ - السكان
٢ - نصيب الفرد من التغذية
٣ - الموارد الطبيعية
٤ - انتاج الصناعى
٥ - التلوث



لوحة (٦)

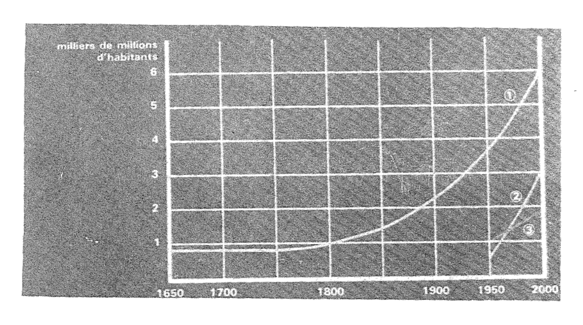
نموذج للتنمية فى العالم مع توافر الموارد والتحكم فى التلوث :

١ - السكان 1 -
٢ - نصيب الفرد من التغذية 2 -
٣ - الموارد الطبيعية 3 -
٤ - نصيب الفرد من الأنتاج الصناعى 4 -
٥ - التلوث 5 -



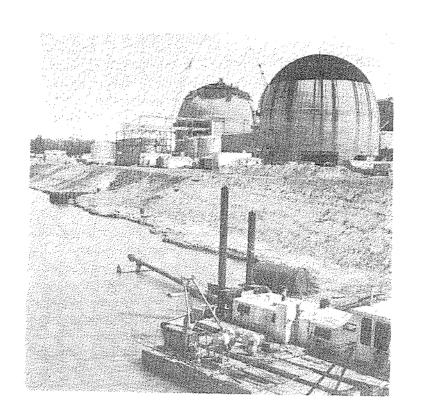
لوحة (٧)

١ - احتياطى الأرض القابلة للفلاحة .
٢ - ضرورة مضاعفة انتاجية الأرض القابلة للزراعة أربع مرات .

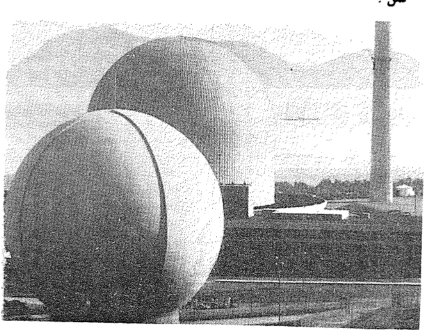


التطور الديموغرافى : نمو السكان الحضرى فى البلاد المنتجة .

milliers de millions d'hectares	مليار هكتار
millier de millions d'habitants	مليار نسمة

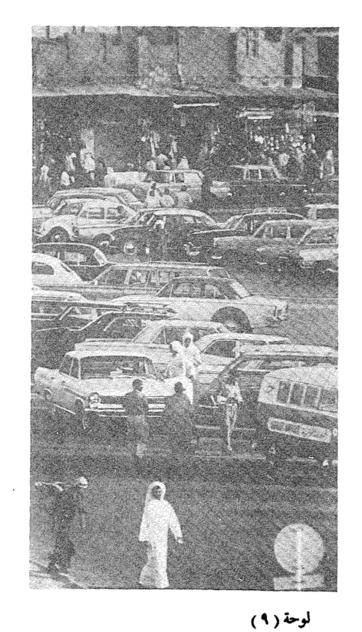


ا ـ ان البلاد المتقدمة مثل بلدان العالم الثالث تماماً ، علىَ استعداد لانقاذ ايقاع النمو بأى ثمن .



ب ـ محطة كهربائية نووية فى سارى (فرجينيا) .

لوحة (٨)



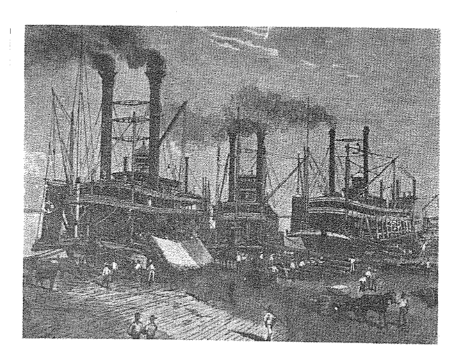
لوحة (٩)

اقدمت البلاد العربية على مشروعات التنمية الضخمة .

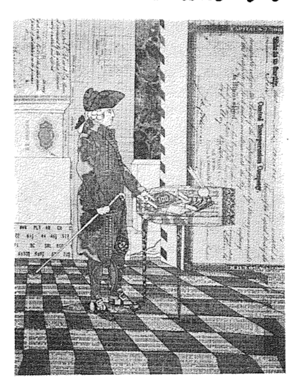


لوحة (١٠)

فى معمل تقطير فى Grand Springer اقيمت ماكينة قوة ١٠٠ حصان عام ١٨٦٠ .
وفى منتصف القرن الماضى حققت الولايات المتحدة التقدم الصناعى الكبير الذى كان قدفاق مثيله فى الدول الأوربية .

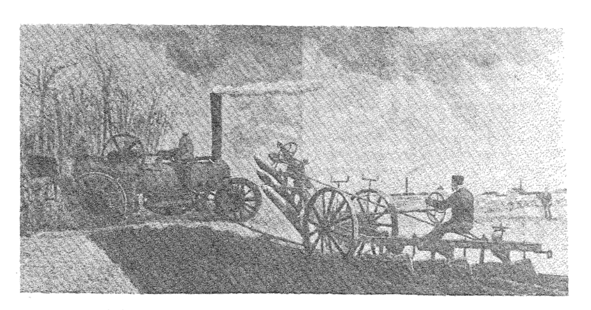


سفن لنقل القطن إلى نيو أورليان

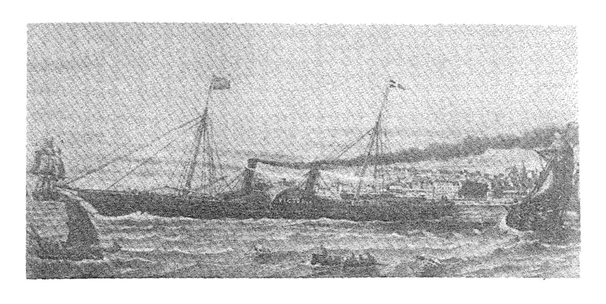


آدم سميث أ الاقتصاديين البارزين من المدرسة الكلاسيكية

لوحة (١١)

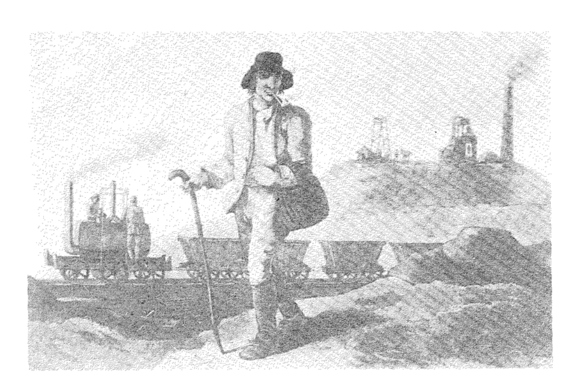


لقد انتهى الوصول بالآلة البخارية إلى مستوى الاتقان و الى التوسع الاقتصادى فى القرن الماضى - وتمثل الصورة اعلاه محراثاً يعمل بالبخار



وهذه صورة سفينة النقل فيرجينيا تعمل ، فى عام ١٨٦٥ على خط فولكستون ــ بولونيا .

لوحة (١٢)

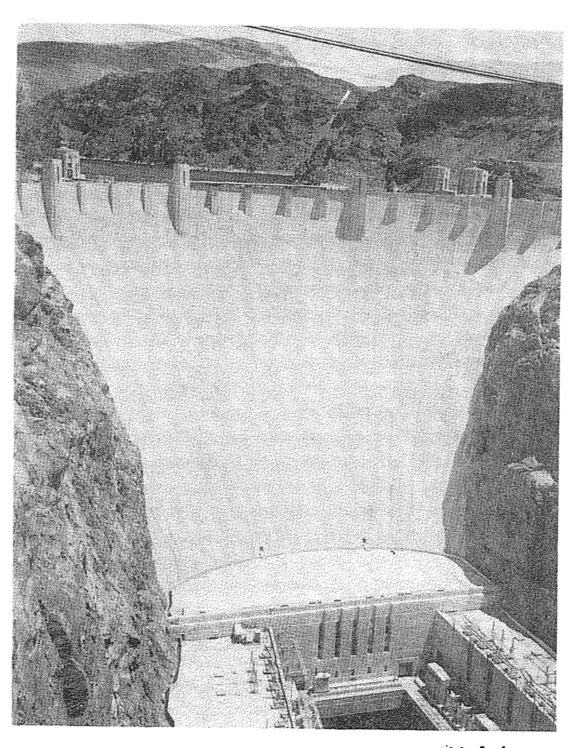


بشكل قطاع التعدين احتياطيا ثوريا كامنا غاية فى الأهمية بجانب أهميته الاقتصادية .
والصورة لأحد عمال المناجم الانجليز (حفرت فى القرن العشرين)



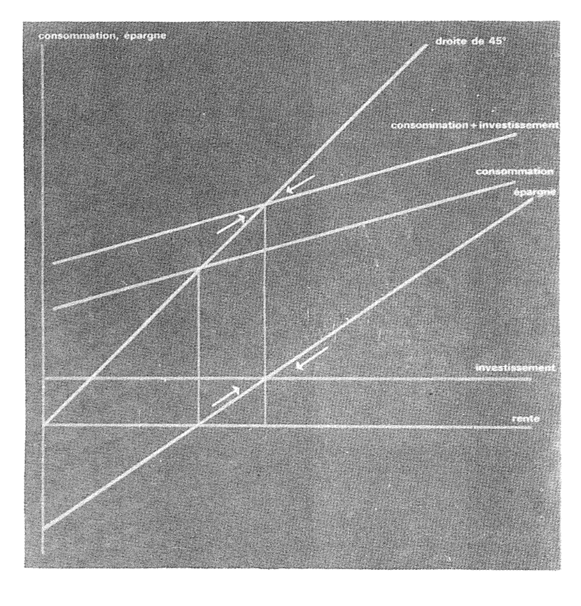
انشاء طريق سريع للسيارات فى نورثويستشستر (نيويورك)

لوحة (١٣)



لوحة (١٤)

تدعم الأعمال الهيدروليكية ، تنمية المناطق التي تقام فيها تدعيما كبيرا
والصورة لخزان هوفر العظيم في نيفادا (الولايات المتحدة)



لوحة (١٥)

رسم بيانى

يمثل الرسم نقطة تعادل فى الاقتصاد عندما يتساوى الادخار والاستثمار أو بمعنى آخر عندما يوزع الدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار

استهلاك	consomation
ادخار	epargne
الاستثمار	investissement
زاوية ٤٥°	droite de 45°



كلما توغل بلد فى التنمية ، أصبح من الضرورى الانتباه الى شبكة مواصلاته والصورة لانشاء قنطرة على نهر المين فى الولايات المتحدة .



يعتبر البن واحداً من المحصولات التى يعتمد [illegible] بلاد متخلفة كثيرة ، وتمثل الصورة سكان من هايتى يقومون على تنقية حبوب البن .

لوحة (١٦)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٧٧٤/١٩٨٩

ISBN ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٢٠٩٤ ـ ٤

يعالج هذا الكتاب قضية التنمية فى لغة علمية ميسرة يمكن للقارىء غير المتخصص أن يطالعها ، ويتضمن حوارا مع واحد من أبرز علماء الاقتصاد المتخصصين فى التنمية هو ولت ويتمان روستو الذى شغل مناصب اكاديمية وعملية هامة إلى جانب ما اسهم به فى التنظير التنموى من خلال نظريته المشهورة المعروفة باسمه والتى حدد فيها مراحل النمو الاقتصادى بخمس لا بد من اجتيازها من مجتمع الاستهلاك إلى مرحلة الانطلاق الحاسمة .

٣٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب